

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

عنوان المذكرة

دور مديرية البيئة في حماية البيئة

- ولاية بسكرة نموذجا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في شعبة علم الاجتماع
تخصص: علم اجتماع البيئة

تحت إشراف :

أ.د. نور الدين زمام

إعداد الطالبة :

خليفة تركية

أعضاء لجنة المناقشة:

جامعة بسكرة	رئيسا	أستاذ	عبد العالي دبله
جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا	أستاذ	زمام نور الدين
جامعة بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر	رشيد زورو

السنة الجامعية: 2010/2009

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول و الأشكال
أ-ج	مقدمة
4	الفصل الأول : موضوع الدراسة
5	1- الإشكالية
8	2- أسباب إختيار الموضوع
8	3- أهمية الدراسة
9	4- أهداف الدراسة
9	5- تساؤلات الدراسة
10	6- تحديد المفاهيم
23	7- الدراسات السابقة والمثابهة
30	الفصل الثاني : علاقة الإنسان بالبيئة
31	أولاً: الإتجاهات النظرية للبيئة
31	1- نحو علم إجتماع بيئي
42	2- مراحل العلاقة بين الإنسان و البيئة
47	3- النظريات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة
55	ثانياً: ملامح الأزمة البيئية
55	1- أزمة العلاقة بين الإنسان و البيئة
57	2- تاريخ الإهتمام بالبيئة
66	الفصل الثالث: الجهود الدولية و الوطنية في مجال حماية البيئة
67	أولاً: واقع البيئة على المستوى العالمي و الوطني
67	1- واقع البيئة في العالم
82	2- واقع البيئة في الجزائر
88	3- واقع الصحة البيئية في الجزائر
93	ثانياً: الجهود الدولية و الوطنية المبذولة في مجال حماية البيئة
93	1- المؤتمرات العالمية و الجهود الدولية لحماية البيئة
106	2- الإطار التشريعي و القانوني لحماية البيئة

135	3-الجهود الوطنية الفعلية في مجال حماية البيئة
	المعالجة الميدانية لموضوع الدراسة
140	الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة
141	أولاً: مجالات الدراسة
141	1-المجال المكاني
148	2-المجال البشري
148	3- المجال الزمني
149	ثانياً: المنهج والأدوات المنهجية للدراسة
149	1- منهج الدراسة
151	2-أدوات جمع البيانات
154	الفصل الخامس: عرض وتحليل النتائج
155	أولاً: عرض البيانات و تحليلها
155	1- البيانات الخاصة بالتساؤل الأول
173	2-البيانات الخاصة بالتساؤل الثاني
177	3- البيانات الخاصة بالتساؤل الثالث
181	ثانياً: نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات المطروحة
181	1- النتائج الخاصة بالتساؤل الأول
183	2- النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني
184	3- النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث
186	ثالثاً: الإستنتاج العام للدراسة
188	خاتمة
190	قائمة المراجع
	الملاحق

مقدمة:

تعتبر البيئة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ممارساً فيه نشاطه ليحصل منه على مقومات الحياة من غذاء ومأوى وملبس, لذا فإن البيئة ليست مجرد عناصر مادية بحتة بل هي مجموعة من الموارد المادية والاجتماعية والثقافية التي يسعى الإنسان فيها إلى إشباع حاجاته وتكوين نمط معين من

العلاقات الإنسانية من خلال تفاعله مع غيره ليضمن بذلك البقاء والاستقرار في بيئته والتي له الدور الكبير في تعديلها وتهيئتها بما يتلاءم واحتياجاته ومتطلباته .

حيث شكلت البيئة في مجتمعاتنا المعاصرة موضوع اهتمام عالمي لما تحتله من مكانة كبيرة و متزايدة يوما بعد يوم ، وما زاد من أهميتها تفاقم المشاكل البيئية في كل أنحاء العالم بسبب الأفعال اللامسؤولة للإنسان فيها متسببا في تدميرها ، والذي لم يقتصر على البيئة الطبيعية فحسب بل أصبح يهدد المحيط الاجتماعي والحضري للإنسان بسبب التنافس الصناعي ، واستنزاف خيرات الأرض بلا عقلانية ولا ترشيد للاستهلاك وتسابق نحو التسلح الذي ألقى بظلاله وويلاته على بني البشر في العالم أجمع .

والجزائر كغيرها من دول العالم ليست بأحسن حال مما هو سائد في باقي الدول إذ تعيش هي الأخرى حالة من التدهور البيئي جراء عدة عوامل ناتجة عن اللاوعي البيئي كالسلوكات المفسدة للبيئة من طرف المواطنين ، والمتضحة كذلك في برامج التصنيع المضربها من خلال إنتاج كميات كبيرة من الغازات والسموم المنتشرة في الجو والمؤثرة على مستوى الصحة العمومية ، وفتنتشر الأوبئة الخطيرة على صحة المواطنين ، ونتيجة لذلك اتجهت العديد من الدول والهيئات الرسمية والعالمية للاهتمام بالبيئة والدعوة للحفاظ عليها وتحقيق الاستدامة في برامج التنمية والتصنيع تلبية لاحتياجات الحاضر دون إغفال متطلبات المستقبل ، وهذا لا يتأتى إلا بإشراك المؤسسات والهيئات الرسمية كمديرية البيئة باعتبارها مؤسسة حكومية عاملة في ميدان حماية البيئة والحريصة على تحقيق مبدأ الاستدامة في جميع المشاريع التنموية ، والتي أصبح لها أدوار هامة في المحافظة على البيئة من خلال الآليات القانونية والتشريعية وهذا ضمن إستراتيجية وطنية تتبناها الدولة الجزائرية لتدارك الخسائر ، وتنظيم التسيير المؤسساتي لحماية البيئة ، وكذلك جملة النشاطات التوعوية الموجهة إلى شريحة المجتمع لتنمية الوعي البيئي لديهم وتعديل سلوكياتهم وممارساتهم المضرة بالمحيط والبيئة .

لهذا تعتبر مديرية البيئة إحدى هذه المؤسسات التي يمكن من خلالها توضيح صورة البيئة الحالية والتعريف بكيفية المحافظة عليها إما بالشكل الإداري

والمقانوني، أو من خلال الجانب التحسيبي الهادف إلى رفع مستوى الوعي البيئي للمواطنين وتشجيع السلوك الحامي للبيئة من أجل تحقيق مبدأ لي الحق في بيئة نظيفة وصحية

من هنا فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على واقع حماية البيئة في الجزائر من خلال إحدى المؤسسات العاملة في الحقل البيئي، ويتجلى هذا من خلال معرفة الدور الفعلي لمديرية البيئة في حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال مجموعة النشاطات والآليات المؤسساتية لحماية البيئة، والتطرق كذلك لجملة الصعوبات والمعوقات التي تواجهها في أداء هذا الدور، ومن هذا المنطلق اعتمدت الدراسة في معالجتها لهذا الموضوع على منهجية عامة ضببت محتواه في خمسة فصول مترابطة فيما بينها على النحو الآتي:

الفصل الأول:

اشتمل الفصل الأول على موضوع الدراسة من خلال طرح إشكالية البحث وتحديد زاوية الدراسة من خلال جملة من النقاط بدأنا بتحديد التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية وبيان الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع، والإشارة إلى أهداف وأهمية الدراسة وطرح تساؤلاتها ثم تحديد أبرز مفاهيم الدراسة التي تعتبر مفاتيح الفهم العام للموضوع، كما عرّجنا على الدراسات السابقة و المشابهة لموضوع دراستنا.

الفصل الثاني:

ويعرض الفصل الثاني لعلاقة الإنسان بالبيئة من خلال التطرق للاتجاهات النظرية للبيئة، والذي تناولنا فيه البداية التاريخية لعلم اجتماع البيئة في دعوة نحو علم اجتماع بيئي، ثم عرض النظريات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة ليلىها توضيح ملامح الأزمة البيئية من خلال التطرق إلى معرفة تاريخ الاهتمام بالبيئة وتحديد معالم أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة.

الفصل الثالث:

تم التركيز فيه على الجهود الدولية والوطنية لحماية البيئة من خلال معرفة واقع البيئة في العالم عامة، وفي الجزائر خاصة وتحديد الجهود المبذولة لحمايتها والمتمثلة في أهم المؤثرات العالمية والجهود الدولية، أما على المستوى الوطني من خلال التطرق للإطار التشريعي والقانوني لحماية البيئة في الجزائر، والإشارة لأهم الجهود الوطنية لحمايتها.

الفصل الرابع:

يبين الفصل الرابع الإجراءات المنهجية للدراسة من خلال تحديد مجالاتها (المجال المكاني -المجال الزمني - المجال البشري) والمنهج المتبع، كذلك أدوات جمع البيانات المستعملة في مراحل الدراسة (السجلات والوثائق - التقارير الرسمية- المقابلات- الملاحظات).

الفصل الخامس:

تم في الفصل الخامس عرض وتحليل ومناقشة البيانات ونتائج الدراسة على ضوء تساؤلات الدراسة، ومن ثم التطرق في الأخير إلى النتائج العامة المتوصل إليها في هذا البحث و أخيرا وليس أخرا خاتمة البحث.

الفصل الرابع الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: مجالات الدراسة

ثانيا: المنهج و الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة.

أولاً: مجالات الدراسة:

تمثل مرحلة الإجراءات الميدانية أهم خاصة في البحوث الاجتماعية، التي تساعد الباحث في الفهم والتحليل، كما تبعده عن الغموض والالتباس الذي قد ينحرف به عن المعالجة الموضوعية لموضوع دراسته، لأن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري وإنما تتمثل القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية في اعتمادها على الدراسة الميدانية التي تمكن الباحث من جمع المعلومات والبيانات من مجتمع الدراسة، وذلك بإتباع المنهج العلمي المناسب و المتوافق مع مراحل الدراسة، والاعتماد على أدوات جمع البيانات التي يرى فيها الباحث الملائمة مع المنهج المتبع، ثم معالجة هذه البيانات التي تحصل عليها والإجابة على التساؤلات المطروحة.

1- المجال المكاني للدراسة:

أ- لمحة إدارية و طبيعية عن مدينة بسكرة:

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 21 509.80 كلم² وتظم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها:

-ولاية باتنة من الشمال.-ولاية مسيلة من الشمال الغربي.

-ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.-ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.

-ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.-ولاية ورقلة من الجنوب.

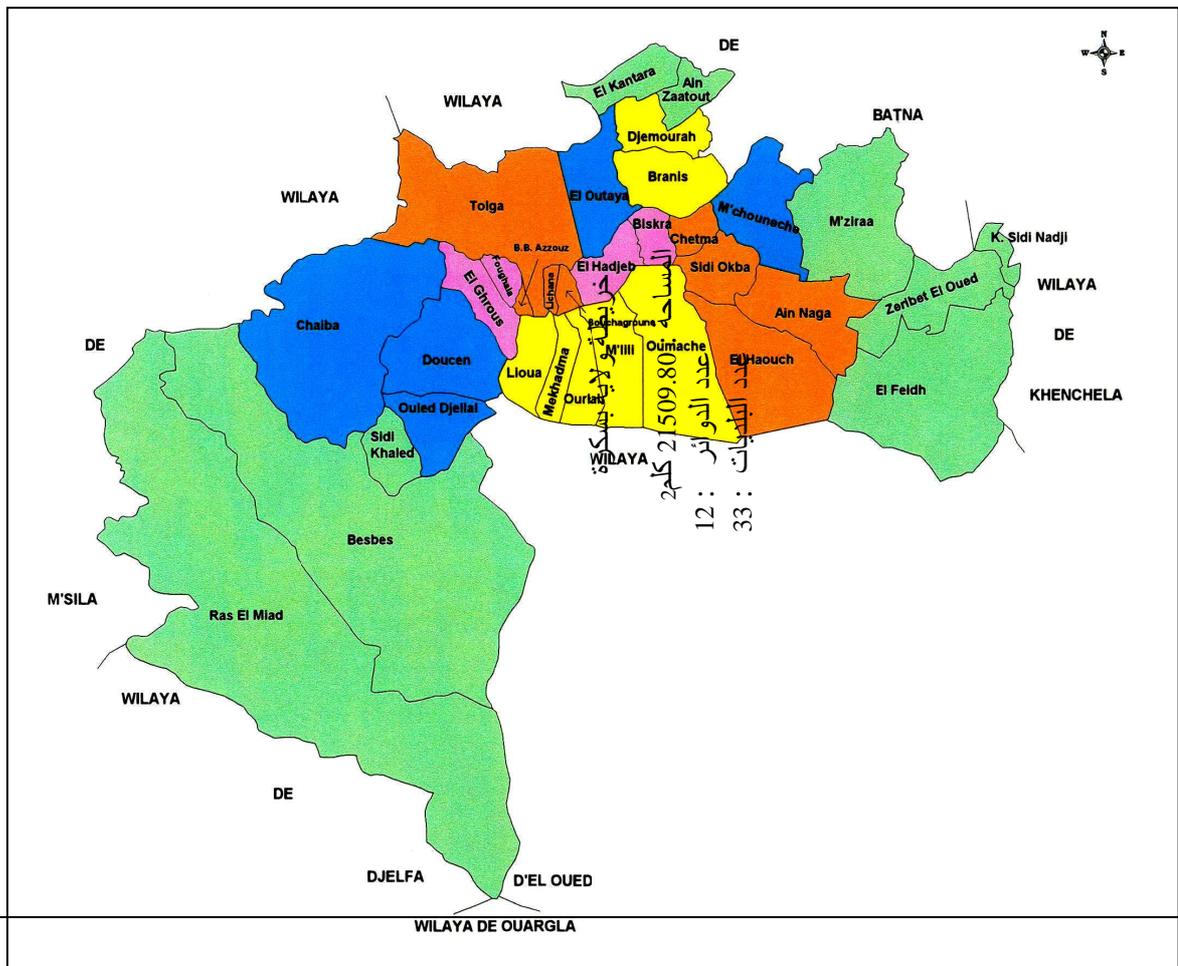
*- الإطار الإداري:

صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تضم آنذاك 22 بلدية و 6 دوائر. و بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية بسكرة و ولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير فأصبحت تضم 33 بلدية و 4 دوائر، هي أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، الوطاية أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدي، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:- بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.

- بلدية القنطرة و عين زعوط من ولاية باتنة.

- بلدية الشعبية (أولاد رحمة) من ولاية الجلفة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله أي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.



1-مديرية لتخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة،مونوغرافية لولاية بسكرة.2007.

الوسط الطبيعي:

***التضاريس:**

سوف نختصر حديثنا عن تضاريس الولاية في تقديم المكونات المتجانسة الأساسية وهي كالتالي:

الجبال: تمثل الجبال نسبة قليلة من مساحة الولاية أي 13%، تتمركز غالبيتها في الشمال تتكون من:

*جبل القايد جبال -حمارة جبل قسوم (1087م)-جبل رباع (712م)-جبل قارة-جبل بورز الجبل امليلي (1496م)-جبل حوجة (1070م)-جبل أحمر خدو وأخرها جبل تاكتيوت و يضم أعلى قمة 1942م. غالبية هذه الجبال معراة و فقيرة من الغطاء النباتي الطبيعي.

***الهضاب:** أقل علوا من المنطقة الجبلية، تتمثل في مناطق السفوح و تمتد حتى الناحية الجنوبية الغربية مكونة ما يعرف بهضبة أولاد جلال (دائرتي أولاد جلال و سيدي خالد).

***السهول:** تمتد على محور الوطاية-طولقة ؛ ممتدة إلى الشرق لتشمل سهول سيدي عقبة و زربية الوادي.

***المنخفضات:** تقع في الناحية الجنوبية الشرقية للولاية. عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار التي تحجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط وأهمها شط ملغيغ. يبلغ متوسط الانخفاض (- 33م) تحت مستوى سطح البحر، فهي بذلك تكون المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة.

***الجغولوجيا:** جيولوجية المنطقة يغلب عليها الكريطاسي و خاصة في المناطق التي تتبين فيها الجبال من الناحية الشمالية للولاية: القنطرة، جمورة، برانيس و الوطاية.

من الناحية الشمالية الغربية للولاية: فوغالة، طولقة، الشعبية، رأس الميعاد و البسباس أغلبية التكوينات هي الميوليوسين و خاصة في الناحية الشمالية الغربية.

أما المناطق الباقية فهي عبارة عن ترسبات الحقبة الرباعية.

***المناخ:** مناخ الولاية شبه جاف إلى جاف، يمتاز فصل الصيف بالحرارة والجفاف و فصل الشتاء بالبرودة و الجفاف أيضا.

***الحرارة:** على ضوء دراسة "سلتزار" المناخية، فإن متوسط درجة الحرارة لبسكرة يقارب 21.8°C . أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى و الدنيا والمسجلة على مستوى محطة بسكرة فنسجل خلال سنة 2007 درجة حرارة قصوى تقدر بـ 46.6°C في شهر جويلية ودرجة حرارة دنيا تقدر بـ 0.5°C خلال شهر جانفي.

***الأمطار:** إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات الأمطار خلال 25 سنة الأخيرة؛ فإن بسكرة تقع في منطقة 0 - 200 مم ما عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة.

غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشر قويا على مناخ المنطقة إذ أن كمية وكيفية سقوط هذه الأمطار مهمان جدا. قد تكون 60 إلى 70% من كمية الأمطار محصورة في الفصل البارد تنزل على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب إنجرافا للتربة و أضرارا للزراعة.

فيما يلي كمية الأمطار التي سقطت خلال سنة 2007 والمقدرة بـ 98.8 ملم وهي كمية قليلة جدا إذا ما قارناها بالسنة الماضية أين وصلت إلى 173 ملم ، تجدر الإشارة إلى أن أكبر كمية تساقط عرفتها الولاية وصلت مقدار 294.1 ملم سنة 2004 وهذا منذ أكثر من 36 سنة .

*العوامل المناخية للولاية خلال سنة 2007:

الاشهر	درجة الحرارة (°C)	تساقط الامطار (مم)	الرطوبة النسبية	قوة الرياح (م/ث)
جانفي	12,2	0,60	58	2,8
فيفري	15,4	2,80	50	5,5
مارس	16,4	10,90	43	6,1
أفريل	20,4	22,10	50	7
ماي	26,6	1,50	33	6,1
جوان	33,1	0,40	24	5,1
جويلية	33,7	0,00	27	3,6
أوت	34,2	0,10	29	3,9
سبتمبر	29,2	36,10	42	4,3
أكتوبر	24	3,00	43	4,8
نوفمبر	15,9	0,10	45	4,5
ديسمبر	12,6	21,20	49	5,1
المجموع أو المعدل السنوي	22,8	98,80	41,1	4,9

المصدر: مديرية النقل

جدول رقم: -01-

*لمياه السطحية و الجوفية:

1. المياه السطحية: تنقسم إلى ثلاثة مجموعات هي كالتالي:

1-1. الأودية ذات المنبع الأوراسي: تأخذ منبعها من قلب الأوراس . تحتوي على أحواض كبيرة نذكر منها : وادي الحي و وادي عبدي اللذين يمثلان وادي بسكرة عند التقائهما.

وادي العرب و وادي قطان اللذان يلتقيان عند زريبة الوادي ليشكلان وادي الزريبة، جريان المياه في هذه الأودية قليل في فصل الشتاء و يجف من بداية شهر أفريل.

1-2. أودية السفوح الجنوبية للأوراس: تتميز بصغر أحواضها مما جعل جريانها قليلا و غير منتظم. فأودية الزاب الشرقي لا تصل إلى الشط إلا في حالة فيضانها. أما أودية ناحية أولاد جلال فتصب أغلبها في وادي جدي. أودية منطقة لوطاية تساهم في تغذية المياه الجوفية عن طريق نفوذها في التربة.

1-3. وادي جدي: يبلغ حوضه 26 000 كلم² وطوله 500 كلم فهو المجمع الرئيسي والطبيعي لكل مياه الأطلس الصحراوي. كبقية الأودية الصحراوية فهو في أغلب الأوقات جاف فلا يمتلئ حوضه الكبير إلا في أوقات الفيضان.

2. المياه الجوفية: و نذكر منها نوعين هما: 1-طبقة المياه الجوفية السطحية.

2-طبقة المياه الجوفية العميقة.

1-2. طبقة المياه الجوفية السطحية (Phréatique):

طبقة المياه الجوفية السطحية ونعني بها طبقات المياه المستغلة عن طريق الآبار والتي لا يزيد عمقها عن 40م، هذه الطبقة من المياه تجمعت في الطبقات الرسوبية و مصدرها يكون مياه الأودية المجاورة عن طريق النفوذ: كثيرة في المنطقة لكن منسوبها قليل. نذكر منها طبقة مياه وادي جدي، الدوسن، السعدة، طولقة و ليشانة.

2-2. **طبقة المياه الجوفية العميقة:** نلخص أهم طبقات المياه الموجودة كما

يلي:

***الطبقة الألبية (La nappe Albienne):**

يبلغ متوسط عمق هذه الطبقة حوالي 1500م، تستغل حاليا في أولاد جلال، سيدي خالد والدوسن.

***طبقة المياه الجوفية الكلسية (La nappe des Calcaires):**

متواجدة شمال طولقة حيث تدعى طبقة مياه طولقة. هذه الطبقة متوسطة العمق و نوعية مياهها تزداد ملوحة.

***طبقة المياه الجوفية الرملية (La nappe des Sables):**

تتواجد هذه الطبقة في منطقة الزاب الشرقي فهي متوسطة العمق ومستغلة و لكنها تتطلب تقنيات خاصة للحفر والصيانة بسبب تواجد مخزون مياهها في طبقة من الغضار والرمل.

ب- لمحة عن مديرية البيئة :

إستحدثت المشرع الجزائري مديريات ولائية للبيئة والتي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة فبمجال مراقبة تطبيق الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ومراقبة وتقييم عمل والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها.

ففي بداية الأمر تم إنشاء عشر مفتشيات على المستوى عشر ولايات فقط ولم يستكمل النصاب إلا في سنة 1998 حيث بلغ عددها 48 ومفتشيه ، إلا أنهم تلقوا صعوبات كثيرة نظرا لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لهم بممارسة مهامهم المخولة لهم بمقتضى المرسوم التنفيذي 60/96 والمتمثلة أساسا في تجسيد مراقبة القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة ، وباعتبار أن مديرية البيئة هي الهيئة الوصية عن حماية البيئة بالولاية بعد وزارة تهيئة الإقليم والبيئة و السياحة طبعاً فإنها تقوم بعدة مهام حسب المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن النشاط الرئيسي لمديرية البيئة في مجال مراقبة وتطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة وبهذه الصفة تكلف مديرية البيئة حسب المرسوم أعلاه بحملة النشاطات التالية :

- 1- تتصور وتنفذ بالإتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية برنامجا لحماية البيئة في كامل تراب الولاية.
- 2- تسلم الرخص والإذن والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة .
- 3- تقترح كل التدابير الرامية إلى تحسين الترتيب التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة .
- 4- تتخذ بالإتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحته التلوث والأضرار الناجمة عنه التصحر وإنجراف التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنمية وصيانة الثروات الصيدية وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستاني
- 5- ترقية أعمال الإعلام والتربية والتوعية في مجال البيئة (1). (ملحق 01).

2-المجال البشري للدراسة:

ونقصد به مجتمع البحث و هو يتضمن جميع مفردات الظاهرة التي سنقوم بدراستها ،كما يقصد به عينة البحث وأساليب اختيارها ومبررات هذا الاختيار.

ولأن موضوع الدراسة يتناول دراسة دور مديرية البيئة في حماية البيئة ، فقد وجدنا بأن مجتمع البحث يتمثل في الأفراد المعنيين و المكلفين بحماية البيئة داخل هذه المؤسسة الحكومية الرسمية،لهذا تم الاعتماد على العينة القصدية في هذه الدراسة و المتمثلة في رؤساء المصالح و المتمثلة في مصلحة البيئة الحضرية - مصلحة البيئة الصناعية - مصلحة التنوع البيولوجي و التحسيس و التوعية- والسيد المدير كأفراد تنفيذيين للقرارات و المهام البيئية المكلفة بها المديرية في الواقع.

3- المجال الزماني للدراسة:

ويقصد به الفترة الزمنية التي يستغرقها البحث بدءا من اختيار الموضوع و الموافقة عليه من طرف اللجنة و إعداد خطة البحث وتحديد الإجراءات و الخطوات المنهجية وإعداد أدوات البحث و اختيار مجالات الدراسة وصولا إلى جمع البيانات و تحليلها و كتابة تقرير البحث (2)، حيث أنه انطلقنا بإجراء الدراسة الميدانية و الذي تزامن مع فترة الإنجاز النظري للدراسة ، و الذي أنجز على مرحلتين هما:

(1):الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 60/96 المؤرخ في 1996/01/27 و المتعلق بإنشاء مديريات البيئة للولايات.الجزائر.
(2) بشير صالح الرشدي : مناهج البحث التربوي ،دار الكتاب الحديث، الجزائر ،2000،ص41.

* المرحلة الاولى : المرحلة الإستطلاعية .

إستغرقت هذه المرحلة مامدته 4 أسابيع تم خلالها التعرف على مديرية البيئة كهيئة وصية على حماية البيئة بولاية بسكرة و التعرف كذلك على أهم المصالح التابعة لها والمصالح الولائية الأخرى المعنية بالتنسيق معها، والتي لها علاقة في مجال حماية البيئة و التقرب من الموظفين و خاصة رؤساء المصالح لمعرفة أهم أدوارهم و نشاطاتهم و جل التدخلات الفعلية في مجال حماية البيئة. وكذلك الإطلاع على أهم الوثائق الخاصة بعمل المديرية و المراسلات الواردة من وزارة تهيئة الإقليم و البيئة والسياحة التابعة لها و الإلمام بأهم المعلومات

من التقارير الرسمية شهرية كانت أو سنوية لجملة المهام و التدخلات في مجال حماية البيئة.

*المرحلة الثانية: المرحلة النهائية.

وقد استغرقت مدة 3 أسابيع تم فيها تطبيق دليل المقابلة على رؤساء المصالح بمديرية البيئة و مديرها طبعاً بإعتباره المسؤول الأول في تنفيذ القرارات و المقررات وملاحظة أهم الإنجازات الفعلية للمديرية على أرض الواقع من خلال زيارة المخبر الولائي طور الإنجاز وكذلك المدخل الغربي للمفرغة العمومية القديمة ، و الوقوف على أهم المشاريع الميدانية كمشروع مركز الردم التقني للنفايات بأولاد جلال و بعض الإنجازات الأخرى في مجال حماية البيئة.

ثانيا : المنهج و الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة:

1-منهج الدراسة:

لعل من أصعب المهمات في مجالات النظر و البحث العلميين , توجيه الفكر نحوى الزاوية المنهجية والتحليل والمقاربة وذلك نظرا لما للمنهج من تأثير على صيرورة إنتاج المعرفة في أي بحث علمي نظريا أو تطبيقيا وفي كافة الحقول العلمية وخاصة منها حقل علم الاجتماع, اعتبارا لما يتميز به موضوعه دراسة الإنسان من حيث تفاعلاته في المجتمع الإنساني، من فرادة و خصوصية و تعقيد في المكونات الأبعاد و الدلالات .

و لما كان موضوع الدراسة هو الذي يفرض الطريق و المنهج الذي يسلكه الباحث في معالجة الإشكالية على أرض الواقع و من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، و الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الظاهرة المدروسة، لا بد من اتباع طريق يؤهل الباحث إلى كم معرفي يمكن استثماره حاضرا و التنبؤ له مستقبلا، في ظل إشكالية البحث و أهدافه و نرى أن أكثر المناهج استجابة لطبيعة الموضوع هو أسلوب المنهج الوصفي فإنه و بناء على متطلبات الدراسة - التي تصنف ضمن الدراسات الوصفية- نتوخى مقاربة منهجية تعتمد أساسا على منهج دراسة الحالة بوصفه منهجا يركز على الوصف الدقيق لكافة المتغيرات

العوامل والظروف أو الظواهر أو المواقف كما هي موجودة في الواقع، دون أي تدخل من الباحث، ثم الوصف الدقيق و التحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تنظمها الدراسة و جمع المعلومات حولها و محاولة استخلاص المعاني و الدلالات التي تحويها هذه البيانات التي أمكن الحصول عليها من أجل التنبؤ بها، فالمنهج الوصفي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وصفا دقيقا و التعبير عنه كفييا وكميا⁽¹⁾

حيث تمكنا من خلال هذا المنهج من التوفيق في :

-جمع المعلومات النظرية حول موضوع الدراسة ومناقشتها مع بعض الأساتذة للإستفادة من خبرتهم العلمية لتوجيه البحث صوب المنطلقات الصحيحة المحققة للغايات بالإجابة عن تساؤلات الدراسة.

-المساعدة في الصياغة السليمة لتساؤلات الدراسة بناء البيانات الميدانية المتوفرة في الواقع.

(1)عمار بوحوش ، محمود الذنبيات : مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1999،ص129.

-إختيار الأدوات المنهجية المناسبة لموضوع الدراسة و المتمثلة في المقابلة و الملاحظة و التقارير والإحصاءات الرسمية و السجلات او الوثائق.

-تحليل البيانات الميدانية كما هي في الواقع ووصفها وصفا دقيقا للخروج بنتائج شافية للتساؤلات وكافية لكشف الدور الفعلي لمديرية البيئة في حماية البيئة بولاية بسكرة،بناء على منهج علمي يتابع سيرورة البحث ويدعمه لأن العلم لاينى من فراغ، بل يكون على أساس خلفية نظرية تعبر عن أرضية الإنطلاق و البحث.

2- أدوات جمع البيانات:

1-2-2 السجلات والوثائق: ومن خلالها يقوم الباحث بجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث أو بعض محاوره من الوثائق والسجلات الإدارية، ووظيفتها تكون إما تكميلية لأدوات جمع البيانات الأخرى في التحليل والتفسير والتعليل،

أو جمع البيانات التي تتعلق بالمحاور التي تسمى أدوات جمع البيانات المستخدمة في البحث¹، وفي هذه الدراسة سوف نقوم بتحليل الوثائق والسجلات الإدارية التي تخص بعض جوانب الموضوع والتي تحصلنا عليها من المؤسسات المعنية حيث أن وظيفتها هنا سوف تكون تكميلية مثل الجريدة الرسمية المتعلقة بالقوانين البيئية

2-2-2 الإحصاءات الرسمية والتقارير: حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض الإحصائيات والتقارير التي تحصلنا عليها من المؤسسات المعنية بالدراسة خاصة مديرية البيئة التي أمدتنا بمختلف التقارير التي تناولت الوضعية أو الحالة البيئية لولاية بسكرة والإحصائيات الخاصة بالمنشآت الحضرية والصناعية المختلفة بالولاية، كما تحصلنا على بعض الإحصائيات المتعلقة بالمقومات البيئية التي تزخر بها الولاية من أجل إحصائها ومعرفة موقعها من سياسة الحماية الموجودة بالولاية من مصالح المعنية مثل مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية... الخ.

3-2-2 المقابلة: تستخدم المقابلة في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها من الدراسة النظرية أو أدوات جمع البيانات الأخرى، وتجري المقابلة على شكل حوار مع المبحوث وهي تنقسم إلى نوعين مقابلة مقننة وفيها يضع الباحث الأسئلة لكل محور في المقابلة ويكون هذا النوع في المواضيع المحددة والغير متشعبة، و مقابلة غير مقننة وفيها لا يضع الباحث أسئلة المحاور لأن الموضوع غير محدد الأبعاد²؛ وفي هذه الدراسة استعنا بالمقابلة غير مقننة و التي أجريت مع مدير مديرية البيئة ومدير وبعض الموظفين بها الذين يشغلون مناصب رؤساء المصالح والذين لهم علاقة بتنفيذ فحوى النصوص القانونية و التشريعية مثل رئيس مصلحة البيئة الحضرية ومتابعتها ومصلحة البيئة الصناعية و المنشآت المصنفة ومصلحة التنوع البيولوجي الذي يهتم بالتنسيق في مجال النشاطات التوعوية مع المجتمع و

¹ - رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. دار هومة، الجزائر، 2002. ص148.

² - المرجع السابق: ص148-149.

الجمعيات الولائية، كما أجريت مقابلة مع ورؤساء بعض الجمعيات البيئية، و مع بعض الموظفين في مختلف المصالح الإدارية في بعض المؤسسات المساهمة في إثراء ببعض الجوانب المعلوماتية للدراسة.

4-2-2. الملاحظة: تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، و قد تم الاعتماد في هذه الدراسة الوصفية على الملاحظة البسيطة المباشرة التي نستطيع من خلالها مشاهد الواقع البيئي لولاية بسكرة ومعرفة الدور الفعلي لمديرية البيئة لأجل حماية وصون البيئة، حيث تعتبر الملاحظة أول أداة نستطيع بها إثارة التساؤلات المبنية على واقع البيئة بالمدينة وصياغة أسئلة المقابلات

إستنادا على الوقائع المشاهدة مع الاستعانة بالصور الفوتوغرافية التي تثري جوانب الدراسة باعتبارها الدليل المرئي للواقع والحالة البيئية التي تميز ولاية بسكرة. (1)

الفصل الأول: موضوع الدراسة

- 1- إشكالية الدراسة
- 2- أسباب إختيار الموضوع
- 3- أهداف الدراسة
- 4- أهمية الدراسة
- 5- تساؤلات الدراسة
- 6- تحديد المفاهيم
- 7- الدراسات السابقة و المشابهة

1-الإشكالية:

منذ أن خلق الإنسان على سطح هذا الكون وهو في علاقة تفاعلية تبادلية بينه وبين بيئته ، فتارة يغير فيها كعنصر أساسي من مكونات النظام البيئي مستغلا لها وللخيرات التي وجدت فيها لإشباع حاجاته ورغباته وتارة أخرى تغير البيئة فيه فتفرض عليه تغيير طبيعة معاشه، حتي يتسني له التأقلم فيها ومواصلة الحياة بسلام.

من مسلمات اليوم أن حياتنا قد كانت كما ستبقي على الدوام إنسانا وبيئة الإنسان يستثمر البيئة و البيئة تعطي الإنسان في حدود اتزانها المرن مصادر الحياة ،بقدر ما يبذله فيها من جهد باعتبارها الوسط و المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا و متأثرا.

فإذا كان التقدم البشري هو الثمرة التاريخية والحتمية لقدرة الإنسان على التعامل مع معطيات الطبيعة ، إلا أنه في ذات الوقت أدى إلى تبديل العلاقة بينهما حتى نسي الإنسان أنه جزء مكمل للأنظمة البيئية التي سخرها الله له و ملكه عليها ، فهو يعمل على إخلال توازنها بتحطيمه حدود العلاقة الحوارية بينه وبين الطبيعة ،حيث أصبح يسعى إلى السيطرة عليها و إخضاعها له بشتى الطرق دون ترشيد لمواردها.

ومن هنا فقد أدى سوء استخدام هذه الموارد الطبيعية إما باستنزاف ما لا يتجدد منها أو بتبديد المتجدد إلى ظهور مشكلات بيئية متفاوة الحدة و الخطورة. لكن التفكير الواعي بأهمية حماية البيئة و ضرورة صونها لم يظهر إلا حين وصل التأثير السلبي للإنسان في بيئته إلى مرحلة خطيرة تهدد مستقبل وجوده

وتتذر بوجود أزمات ستخل بنظام التوازن و نتيجة لتفاقم الوضع جاءت النداءات عبر كل أنحاء العالم تطالب بترشيد التعامل مع البيئة و المحافظة عليها.

ومن هنا فقد أصبحت قضية حماية البيئة من أهم القضايا المتداولة على الساحة الدولية و الوطنية نظرا لتفاقم المشكلات البيئية و تعقدها مع مرور الزمن ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها وكثرة المشاكل التي تطرحها، فقد بدأ الإحساس بالتبلور منذ عقدين تقريبا بظورة إفساد البيئة وضرورة الذود عنها و بذل الجهود الحثيثة أملا في انقاذها و صونها من كل الأخطار و المشاكل، على أساس شامل لكل القضايا البيئية، نتيجة لذلك تكاثفت الجهود و المساعي على مستوى الحكومات و المؤسسات الدولية بغية تحقيق الهدف المنشود ألا وهو - **حماية البيئة** - وذلك بإرساء سياسة بيئية من خلال سن جملة من القوانين و التشريعات الفعالة ضمن استراتيجيات دولية و محلية، بغية حماية البيئة و المحافظة عليها .

هذا ما دعى إلى عقد عدة ندوات و مؤتمرات كمؤتمر ستوكهولم - السويد 1972 ومؤتمر ريو دي جانيرو - البرازيل-1992 وبغية التعريف بهذه القضية ، وبعد أن أدركت المجتمعات أن سلامة البشرية تكمن بجعل البيئة مصدر اهتمام الجميع وشغلهم الشاغل من اجل المحافظة عليها.

وفي ظل هذه التطورات على المستوى العالمي أضحت البيئة قضية الجميع وعلى جميع المستويات عالميا و وطنيا ،ففي الجزائر باعتبارها عضوا مهما في عدة منظمات عالمية أولت فيها الدولة اهتماما كبيرا للبيئة ضمن سياسات الحفاظ عليها و حمايتها.

إذ تشهد الجزائر وكغيرها من الدول تعاني من مشكلات بيئية مختلفة المنشأ والتأثير تمس جميع المناطق و خاصة في المدن الكبرى نظرا لتسارع وتيرة التحضر فيها و لتوطين الصناعي المتزايد و المؤثر على الإطار الصحي و المعيشي للمواطنين، وحسب التقرير الذي أعدته وزارة البيئة و تهيئة الإقليم و السياحة أزمة ايكولوجية حادة، إذ يؤثر التدهور المستمر للأرض و التصحر في ضياع الغطاء النباتي و التنوع البيولوجي .

وأيا كانت البيئة التي ندرسها أو نتحدث عنها فهي تشكل مهد النشاط البشري وبالتالي فهي محط اهتمام الكثير من التخصصات التي عنيت بدراستها و جعلها هذا محل اهتمام من قبل علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة هذا النشاط البشري الذي تتخلله مجموعة من التفاعلات التي تنظم صيرورة العلاقات الإنسانية للفرد في إطار منهج و منظم للبيئة على أرض الواقع لتظافر الجهود و المساعي على المستوى المؤسسي الحكومي بغية تحقيق حماية البيئة و درء المخاطر عنها أو التخفيف من وقع حدتها في جهود حثيثة أملا في صونها وإنقاذها من سوء التسيير من مواردها وأثانية الاستخدام الذي يتخبط فيه الواقع البيئي الحالي محليا كان أو عالمي، بإعتبار أن حماية البيئة قضية عالمية المستوى والاهتمام.

مما دعي بالضرورة إلى إرساء سياسة واضحة لضمان توازن ايكولوجي للنظام البيئي في الجزائر ، يوازيها على نفس المنحى إضافة إلى سن القوانين والتشريعات البيئية العمل على تعزيز جملة من المفاهيم البيئية كالوعي البيئي والثقافة البيئية والتربية البيئية و تبنيتها في أوساط المواطنين ،ولا يتأتى هذا على المستوى الوطني و المحلي خصوصا إلا بتفعيل دور المؤسسات الحكومية العاملة في مجال البيئة.

إذ تعتبر مديرية البيئة أبرز هذه المؤسسات على مستوى ولاية بسكرة كهيئة وصية على حماية البيئة، تعمل على تنمية المسؤولية الجماعية للمواطنين واعتبار حماية البيئة قضية الجميع من خلال نشاطاتها الموجهة إلى جميع شرائح المجتمع المحلي.

وعليه فإن البحث يحاول تسليط الضوء على واقع إحدى مؤسسات المجتمع- الحكومية- و العاملة بالحقل البيئي بالجزائر من خلال الإجابة على التساؤل التالي :

ما هو الدور الفعلي الذي تلعبه مديرية البيئة في حماية البيئة بولاية

بسكرة ؟

2-أسباب الإختيار الدراسة:

ككل بحث اجتماعي لاينطلق من محض الصدفة ،بقدر ماتكون هناك جملة من الأسباب و الدوافع ذاتية كانت أم علمية تدفع الباحث نحو معالجة أهم القضايا التي يريد دراستها ،بغية الكشف و التقصي عن حقائقها، وتكمن أسباب إختياري لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- حداثة الموضوع وإمكانية دراسته و البحث فيه ،وهذا ما جعلني أطمح للوصول إلى نتائج تكون كمنطلقات لدراسات مستقبلية.

- محاولة إبراز الدور الفعلي لمديرية البيئة في حماية البيئة من خلال كشف الواقع البيئي للولاية.

- معرفة جوانب القصور التي يعرفها قطاع البيئة في الجزائر عامة وبولاية بسكرة خاصة ، من أجل تدارك هذا التقصير.

3-أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تنبع من كون أن موضوع البيئة لاقى اهتماما واسعا من طرف العديد من الهيئات و المنظمات على المستوى الدولي و المحلي ،نظرا لتفاقم الوضع البيئي تدهوره وتعقد الحياة المعاصرة في جميع المجالات، و ظهور المشكلات البيئية التي أدت إلى الإخلال بالنظام البيئي ، وكون البيئة الآن أصبحت تعاني ويلات المشكلات البيئية مهددة الصحة العامة للمجتمعات بشكل مقلق نتيجة اختلال العلاقة بينها و الإنسان.

كما تكمن أهمية لدراسة في ضرورة تكاتف و تضافر كل الجهود لحماية البيئة والمحافظة عليها ، من خلال كشف واقع حماية البيئة في الجزائر من خلال إبراز الدور الذي تمارسه مديرية البيئة كهيئة وصية و فاعلة في مجال حماية

البيئة والمحافظة عليها من الأخطار و المشكلات التي تعترضها ،و محاولة ترسيخ مبادئ الوعي البيئي في أوساط المجتمع وتجنيد كل الطاقات و المؤسسات من أجل حماية البيئة من كل الأخطار و التخفيف من حدة المشكلات البيئية التي تعترضها.

4-أهداف الدراسة:

إن تحديد أهداف البحث يعتبر خطوة ضرورية للقيام به، ولكل بحث علمي أهدافه الخاصة ،والذي يقوم فيه الباحث بدراسة ظاهرة معينة بإتباع الأسلوب العلمي الصحيح فقد يكون هدف البحث العلمي التعرف على الظاهرة بوصفها وكشفها أو بقصد صياغة القوانين عملا على تفسير الظواهر الاجتماعية و محاولة التحكم فيها ، وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة النقاط التالية:

- الكشف عن واقع حماية البيئة في الجزائر وفي ولاية بسكرة خصوصا من خلال الكشف عن الدور الذي قوم به مديرية البيئة لحماية هذه البيئة.
- التعرف على أهم المشاكل البيئية في الولاية لأجل إيجاد حلول عملية لها.
- إبراز النشاطات الهادفة إلى نشر الوعي البيئي و الموجهة إلى مختلف شرائح المجتمع.
- معرفة فحوى الآليات و الإستراتيجيات المنتهجة في ميدان حماية البيئة و المحافظة عليها.
- حصر أهم الصعوبات و المعوقات التي تواجه مديرية البيئة في أداء مهامها و أدوارها و التي تثبط النشاطات الهادفة لحماية البيئة.

5- تساؤلات الدراسة:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي جاءت التساؤلات الفرعية للدراسة كمايلي:

*ما هي الآليات المنتهجة ضمن الإستراتيجيات لمواجهة المشكلات البيئية المحلية؟

*ما هي النشاطات التي تقوم بها مديرية البيئة من اجل نشر الوعي البيئي بين أوساط المجتمع؟

*ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه مديرية البيئة في تحقيق مهامها وأدوارها المسطرة؟

6- تحديد المفاهيم: **أولاً: المفاهيم الرئيسية:**

1- مفهوم البيئة:

يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلى الفعل "بوأ" ومنه "تبوأ" أي حل, ونزل, وأقام, والإسم منه بيئة بمعنى المنزل.

وقد ذكر "بن منظور" لكلمة بيئة معنيين قريبين من بعضهما :

- الأول : بمعنى إصلاح المكان, وتهيئته للمبيت فيه, قبل " تبوأه " أي جعله ملائماً لمبيته, ثم اتخذه محلاً له.

- والثاني : بمعنى النزول, و الإقامة, كأن تقول " تبوأ المكان " أي نزل فيه, وأقام به.

- وفي القرآن الكريم قوله تعالى : " أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا " (سورة يونس: الآية 87)⁽¹⁾. أي اتخذوا مهبطاً لبيوتهم بقومكم⁽²⁾.

ومن خلال هذا التحديد اللغوي لمفهوم البيئة، يتضح أنها تعني: "المكان أو الموطن، أو المنزل الذي يتخذه الإنسان مستقراً لنزوله ومبيته".

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد عرفت البيئة عدة تعريفات، فعلى سبيل المثال يعرفها "ريكاردوس الهبر" بأنها : « مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية في مكان وتؤلف إيكولوجية مترابطة⁽³⁾ وبعبارة أخرى، فإن البيئة هي كل ما

(1)- القرآن الكريم : سورة يونس، الآية 87.

(2) -محمد، منير حجاب : التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي،، دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر، 1999، ص ص 11-12.

(3)-عامر محمود طراف أخطار البيئة و النظام الدولي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت- لبنان-، 1998،ص 15

يحيط بالإنسان"، أو هي مختلف العناصر الطبيعية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الكائنات الحية بما فيها الإنسان".

وفي نفس السياق الدلالي عرفت البيئة سابقاً أيضاً - بحسب السيد عبد الفتاح عفيفي- بأنها «كل العناصر الطبيعية، حية وغير حية، والعناصر المشيدة أو التي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية، وتكون البيئة الطبيعية والمشيدة وحدة متكاملة، كما تمثل العلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته والتفاعلات المتبادلة بينهما شبكة بالغة التعقيد»⁽³⁾. ويتضح من خلال هذه التعريفات بأن البيئة كان ينظر إليها فيما مضى من جوانبها الفيزيائية والبيولوجية- الطبيعية، حيث أهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية رغم أهميتها في تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة.

و لكن مؤتمر البيئة العالمي في ستوكهولم، أعطى للبيئة بعداً آخر إذ عرفها بأنها "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".⁴ وبهذا أكد بأن البيئة تضم البيئة الطبيعية بالإضافة إلى البيئة الاجتماعية .

وفي نفس الصدد تعرف البيئة أيضاً بأنها: "العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية أو استجابة احتمالية مثل : العوامل الجغرافية والمناخية كسطح الأرض، والحرارة والرطوبة، والعوامل الثقافية التي تسود المجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع خاص"⁽⁵⁾. وبالتالي فرغم أهمية العوامل الجغرافية والمناخية في التأثير على حياة الفرد والمجتمع، إلا أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دور أساسي في تنظيم العلاقات على اعتبار أنها تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجيهات، ووسائل فكرية لفهم الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وهو نفس الطرح الذي قال به عدد من الباحثين أمثال "السيد عبد الفتاح عفيفي" و"سوزان أحمد أبورية"، "فالسيد عبد الفتاح عفيفي"، يؤكد بدوره بأن البيئة "هي ذلك الإطار الذي يتفاعل

(1) - السيد، عبد الفتاح عفيفي : بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، 1996 القاهرة-مصر، ص 223.

4 - حسن أحمد شحاته: البيئة والمشكلة السكانية. الدار العربية للكتاب، مصر، 2001، ص 21

(5) - السيد عبد الفتاح عفيفي : مرجع سابق، ص ص 223-224.

فيه الإنسان مع ما يحيط به من كائنات حية بشرية أو طبيعية أو بيولوجية أو ثقافية، لهذا يعيش الإنسان في بيئات متعددة وهي :

أ- البيئة الاجتماعية والثقافية : التي تضم علاقاته الاجتماعية مع الآخرين في ظل الثقافة السائدة.

ب- البيئة البيولوجية : التي تضم الإنسان بوصفه كائنا بيولوجيا له احتياجاته الأساسية كالحاجة إلى الطعام والشراب والحاجة إلى المسكن والمأوى.....الخ.

ج- البيئة الطبيعية : وتشمل العوامل الطبيعية، والتضاريس والمناخ" (6).

وفي سياق آخر تؤكد "سحر مصطفى حافظ" على أن البيئة قيمة من قيم المجتمع حيث تقول "يجب أن تتأكد البيئة كقيمة من قيم المجتمع، فتدخل ضمن النسق القيمي للمجتمع، وذلك بتنمية الوعي البيئي لدى المجتمع، وتغيير سلوكهم حيال البيئة حتى تصبح حماية البيئة هي الصورة المألوفة في نظر أفراد المجتمع، بل وفي نظر سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تقتنع الدولة بأجهزتها الرسمية بالبيئة كقيمة من قيم المجتمع التي يتعين حمايتها، وبذلك أن تكون مثلا يحتذى به على المستوى الاجتماعي" (7). أي بتعبير آخر عندما نخلق لدى أفراد المجتمع تهمين البيئة كقيمة من قيم المجتمع، ينتشر بذلك الوعي البيئي بضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من التلوث.

و يعرفها علماء الاجتماع بأنها: " مجموعة من العناصر الطبيعية والاجتماعية التي تؤثر على سلوك الإنسان، وتفاعله مع الآخرين وتوجه نشاطه الاجتماعي وجهة معينة، كما تحدد له في الغالب طبيعة نشاط الاقتصادي الذي يمارسه كالرعي والصيد والزراعة والتجارة...الخ" (8)

وفي هذا التعريف نجد أن البيئة هي التي تحدد النشاط الذي يقوم به الإنسان ويمارسه.

(6)- المرجع السابق: ص 224.

(7)- سحر، مصطفى حافظ : "المفهوم القانوني للبيئة في ضوء التشريعات المقارنة"، المجلة الاجتماعية القومية، الصادرة بالقاهرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 27، العدد 2، ماي 1999، ص 134.

(8) - سوزان أحمد أبورية: الإنسان والبيئة والمجتمع. دار المعرفة، مصر، 2008، ص 32 .

وبناء على كل ما ورد من تعريفات نستطيع أن نحدد تعريف **للبيئة** بقولنا أنها جملة العوامل والظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحيط بالإنسان، وتساهم في توجيه سلوكه وعلاقاته مع أقرانه، كما تحدد له نوعية النشاط الذي يمارسه الإنسان فيها.

2- مفهوم الدور :

وهو من الناحية اللغوية مشتق من الفعل، دار، يدور، دورا: أي تحرك باتجاهات متعددة وهو في مكانه⁽¹⁾.

أما من الناحية الاصطلاحية فيمكن القول بأنه شهد ثراء كبيرا وتنوعا من حيث المعاني. وهو ينسب من الناحية السوسولوجية إلى "رالف لينتون"، إذ يذهب في هذا الإطار إلى القول بأن "كل تنظيم يتضمن مجموعة من الأدوار، ويفترض بالأشخاص القائمين بها الخضوع التام لها، ويحدد الدور جملة من الواجبات التي يضطلع بتنفيذها كل فرد في التنظيم"⁽²⁾.

وفي نفس الصدد يشير "معن عمر الخليل" بأن الأدوار تتمثل في: "وحدات اجتماعية تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية مثل: المدرسة كمؤسسة اجتماعية قد يتم تحليلها على أنها تضم مجموعة من أدوار خاصة بالتلاميذ والمعلمين تسود كل المدارس"⁽³⁾. وبالتالي فإن الدور يرتبط بالتنظيم الاجتماعي سواء كان مدرسة أو مؤسسة اجتماعية يمارس فيها الأفراد وظائف معينة.

(1) - بوعلام بن حمودة وآخرون: المفتاح - قاموس عربي أبجدي مبسط مادة أذار، دار الأمة، ط2، الجزائر، 1996، ص 132.
(2) - ريمون، بودون وفرانسوا يوريكو، وآخرون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 288.
(3) - معن عمر الخليل: معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2000، ص 364.

كما يعرف الدور أيضا - حسب نبيل صادق- على أنه «نمط سلوكية تكون وحدة ذات معنى، وتبدو ملائمة لشخص يشغل مكانة في المجتمع، أو يشغل مركزا محددًا في علاقات شخصية متبادلة مثل القائد»⁽⁹⁾.

وبتعبير آخر فإن الدور يرتبط بالمكانة أو المركز الاجتماعي الذي يحتله الفرد داخل أي تنظيم، مثل دور القائد، والذي يفترض منه القيام بمجموعة من الوظائف والمهام في إطار هذا الدور، وهو نفس الطرح الذي قال به مجموعة من الباحثين أمثال "عبد الحلیم عبد العال" و"محمد عاطف غيث"، فعبد الحلیم عبد العال "يؤكد بدوره على أهمية المركز الاجتماعي للشخص الذي يقوم بالدور، حيث يذهب إلى القول بأن الدور: "هو توجيه أو تفهيم عضو الجماعة بالجزء الذي ينبغي أن يلعبه في التنظيم" وهذا الدور يتضمن النقطتين التاليتين :

- 1- يتكون الدور من نسق من التوقعات، ويسمى الدور المتوقع.
- 2- يتكون الدور من أنماط سلوكية واضحة يسلكها الشخص شاغل المركز عندما يتفاعل مع شاغل مركز آخر، ويسمى بالدور الممارس⁽¹⁰⁾.

وبتعبير آخر فإن هذا المفهوم يتضمن الجوانب البنائية في فكرة الدور، من خلال ارتباطه بالمكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد داخل التنظيم، والتي تفرض وجود علاقات مع الآخرين في إطار مجموعة من القيم والمعايير المحددة بثقافة المجتمع، والتي تجعل هذا الأخير (الفرد) يفهم الدور المنوط به داخل الجماعة.

وفي نفس السياق يقول "محمد عاطف غيث" بأن الدور: هو الوضع الذي يعين لصاحبه، بغض النظر عن صفاته الشخصية، وخدماته الاجتماعية ودرجة النفوذ والتأثير، وأن الفواصل التطبيقية لا تقوم أساسا على الوظيفة ولكنها على المركز وتختلف الدعائم التي يستند عليها هذا المركز باختلاف المجتمعات،

(9)- نبيل صادق : طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة المصرية، القاهرة مصر، 1983، ص 367.

(10)- عبد الحلیم عبد العال : نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مصر 1989، ص 122.

والفترات التاريخية للمجتمع نفسه، ومن ضمن هذه الدعائم والإمكانات الفردية الثروة، والمهنة، السلطة، الامتياز العقلي... الخ⁽¹¹⁾.

أي أن الدور حسب هذا المفهوم يرتبط بالمركز الاجتماعي الذي يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية، والذي يتحدد تبعاً لمجموعة من المعايير (الخصائص، والصفات)، التي تؤهل شخص ما لأن يشغل مكانة اجتماعية دون شخص آخر.

وعلى كل، فإننا في هذا البحث سنتعامل إجرائياً مع مصطلح "الدور" باعتباره مجموعة من النشاطات و الوظائف الفعلية التي يضطلع بها القائمون على العمل البيئي في مديرية البيئة لحماية البيئة بولاية بسكرة.

3- مفهوم حماية البيئة:

و نقصد بها تحسين الفرد لسلوكه نحو البيئة أي صونها وحمايتها و المحافظة عليها والحرص على عدم إفسادها و ذلك بالمحافظة على ما هو موجود فيها بالصورة التي هي عليها و منع الفساد من أن يسري فيها ، وهذا بالإستثمار دون اسراف ولا استنزاف.

حيث يوجد من يرى أن حماية البيئة تكون عن طريق تكنولوجيا جديدة ، وهناك من يرى حماية البيئة بالتنظيمات التشريعية و القوانين الصارمة ، هناك من يرى حماية البيئة بتعديل أنظمة الإدارة البيئية.

كما تعتبر حماية البيئة أسلوب للتعامل مع البيئة يأخذ في الحسبان اتزانها ومحدودية مواردها⁽¹⁾ حتى تبقى مأوى مريح للإنسان.

وحسب ما ورد فإن المفهوم الإجرائي الذي نقصده في هذه الدراسة لحماية البيئة هو صون الموارد البيئية والمحافظة عليها من طرف مديرية البيئة وهذا من خلال سن جملة القوانين البيئية وترسيخ القيم البيئية وتبنيها في الوسط الإجتماعي .

(11)- محمد، عاطف غيث وآخرون : قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، القاهرة- مصر، 1995، ص 392.

ثانيا- المفاهيم الفرعية:

1 - مفهوم الوعي البيئي :

للوعي البيئي أهمية كبيرة في حماية البيئة و الحفاظ عليها ، و لذلك فقد تعددت التعريفات التي تناولته ، و من بين هذه التعريفات ما ذهب إليه ويليام إيلتلسون William Iltelson حيث يعرف الوعي البيئي بأنه " إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة " (1). اقتصر هذا التعريف على عملية الإدراك و لم يحدد كيفية مواجهة البيئة .

و في السياق ذاته ركز تعريف مؤتمر تبليسي للوعي عن الدور التعليمي والتربوي و حدد الوعي البيئي بأنه " مساعدة الأفراد على اكتساب و فهم الوعي بالبيئة و مشكلاتها ذات الصلة و إيجاد حساسية خاصة تجاهها " (2)، هذا التعريف يشير إلى أن الوعي ناتج عن المشاكل التي تعاني منها البيئة.

و من بين التعريفات الهامة أيضا والتي اتسمت بالشمولية و الوضوح التعريف الذي قدمته ندوة الإعلام و قضايا البيئة في مصر و العالم العربي ، حيث عرفت الوعي البيئي بأنه : " إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة أو مساعدة الفئات الاجتماعية و الأفراد على اكتساب الوعي بالبيئة و بمشكلاتها و هو إدراك قائم على المعرفة بالعلاقات و المشكلات البيئية¹² من حيث أسبابها و آثارها و وسائل حلها و الهدف من ذلك هو أن يصبح المواطن العادي ملما بالعلاقات الأساسية بين مكونات.

(1) جمال الدين السيد علي صالح : الإعلام البيئي بين النظرية و التطبيق ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية، مصر ، 2003 ، ص91

(2)رشاد أحمد عبد اللطيف : الإسان و البيئة - منظور اجتماعي - دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر ، ط، الإسكندرية، مصر ، 2007 ، ص 100 .

البيئة و مدى تأثير كل من على الآخر ، و مدى تأثير الإنسان عليها و تأثيره بما يوجد بها" (1) .

هذا التعريف يحدد الوعي بأنه أولا الإدراك ، أي يكون على المستوى العقلي التصوري و يتعلق بالبيئة و مشكلاتها ، و هنا ربط التصور العقلي بالبيئة ، أي إيجاد علاقة ذهنية بين مشكلات البيئة و عقل الفرد ، ثم بعد ذلك مساعدة الأفراد الآخرين على اكتساب الوعي بالبيئة .

هذا يعني تحول التصور إلى سلوك ممارس و به يتبلور الوعي البيئي من العلاقة التفاعلية الايجابية بين المعرفة و السلوك ، و يحدد التعريف هذه المعرفة بأنها قائمة على معرفة العلاقات و المشكلات البيئية من حيث أسبابها و آثارها ووسائل حلها .

أما الدكتور رشاد أحمد عبد اللطيف فيذهب في تعريفه للوعي البيئي بأنه " عملية منظمة يقوم بها الإنسان لمواجهة مشكلات البيئة مستخدما في ذلك جهازه الحسي و العصبي و الاجتماعي بشكل متكامل لتحسين أحوال البيئة ، في إطار شعوره بالمسؤولية تجاه المجتمع و أفراد و مؤسساته " (2).

والملاحظ في هذا التعريف أنه ربط الوعي بوجود مشكلات بيئية ، بينما قد تكون البيئة في أحسن الأحوال و مع هذا يعتبر الوعي البيئي ضروريا للمحافظة على تلك الأوضاع السليمة .

مما سبق من التعريفات يمكن استنتاج أن الوعي البيئي عملية عقلية إدراكية معرفية تنظيمية يمكن من خلالها معرفة الأشياء في وضعها الحقيقي ، و أن اختلاف الوعي بين الأشخاص بالنسبة لمتغيرات البيئة يتوقف على عدة عوامل أهمها العمر ، و مستوى الذكاء و الخبرات السابقة ، و عليه فالوعي له مستويان مستوى تصوري و مستوى سلوكي ، و حتى تتم عملية الوعي لابد من أن يترجم سلوك الفرد و المجتمع مستوى التصور العقلي في وضعه الايجابي تجاه موضوع الوعي .

(1)-جمال الدين السيد علي صالح:مرجع سابق ،ص91.

و منه نخلص إلى التعريف الإجرائي الذي سنعتمده في هذا البحث كالاتي:
الوعي البيئي هو مجموعة المعارف و الخبرات التي توجه الفرد من أجل
تحسين سلوكه وتعامله مع البيئة .

2-- الثقافة البيئية :

يعتبر مصطلح- الثقافة البيئية- من المصطلحات الحديثة التي برزت من خلال
الاهتمام بقضايا البيئة، والتربية، والثقافة، والتي تعمل على نشر الوعي البيئي أو
التحسيس بقضايا البيئة كمدخل أساسي لإدراك مخاطر التلوث، وكذا لتغيير
السلوكيات والذهنيات للاهتمام أكثر بهذه القضية.

وفي هذا الإطار يعتبر الباحث "السيد عبد الفتاح عفيفي" بأن قضية الوعي البيئي
ترتبط أشد الارتباط بالثقافة بمفهومها الواسع عند علماء الأنتروبولوجيا، بوصف
هذا الوعي جزء من الثقافة السائدة التي تعمل كموجه عام لسلوك الإنسان (13).

وبالتالي فإن الوعي البيئي هو الإحساس بالمسؤولية، وإدراك كيفية التعامل مع
البيئة وصيانتها من الإخطار التي تتهددها.

وفي نفس السياق يعرف "السيد عبد الفتاح عفيفي" الوعي البيئي بأنه يشير إلى
درجة الإدراك على المستويين الفردي والمجمعي لأهمية المحافظة على البيئة
و حمايتها، والتعامل معها، دون الجور عليها لتطويعها من أجل تحقيق غايات
فردية سريعة للإنسان في المدى القصير تلحق بالبيئة أضراراً على المدى
الطويل (14). وبالتالي فإن الوعي البيئي يعني تحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على
البيئة، والتعامل معها بعقلانية من خلال تدعيم دور المؤسسات البيئية، وكذا
المؤسسات التربوية و الجمعيات البيئية التي تعمل على رفع المستوى الثقافي
وتنمية الوعي لديهم للمشاركة بفعالية في تحسين البيئة وحمايتها من أشكال
الإستنزاف والتلوث.

ومن خلال تحديد مفهوم الوعي البيئي، تعرف الثقافة البيئية بأنها نوع من التعليم
غير النظامي - غير المدرسي - يستهدف خلق الوعي البيئي أو التوعية البيئية

(13)- السيد عبد الفتاح، عفيفي : مرجع سابق، ص 217.

(14)-المرجع السابق ، ص 222.

وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة، وذلك من خلال الدعوة إلى إقامة الندوات والمعارض البيئية، وتكوين الأحزاب السياسية لأنصار حماية البيئة (أحزاب الخضر)، وإعداد البرامج الإعلامية في الإذاعة، والتلفزيون، والصحف لنشر الوعي البيئي، وإنشاء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لحماية البيئة، وصون الطبيعة.⁽¹⁵⁾

وبتعبير آخر فإن الثقافة البيئية هي عبارة عن تعليم غير رسمي يهدف إلى غرس قيم الحفاظ على البيئة، من خلال تحسيس الأفراد والمجتمع بأهمية البيئة كجزء لا ينفصل عن الإنسان والثقافة.

وقد حدد هذا التعريف الطرق التي تنتشر بها هذه الثقافة خاصة عبر مديرية البيئة (بنشاطاتها المختلفة والمتعددة) والتي تعمل على نشر الوعي البيئي في المجتمع ضمن برامج واستراتيجيات.

وفي سياق آخر عرف "روكاستل" الثقافة البيئية على أنها " فهم أساسيات التفاعل بين الإنسان و البيئة بمكوناتها الحية وغير الحية, بحيث يتضمن هذا التفاعل الأخذ والعطاء بين الإنسان و النبات والحيوان"⁽¹⁶⁾.

أي أن الثقافة البيئية تتطلب من الإنسان التفاعل إيجابيا في التعامل مع البيئة الطبيعية من خلال امتلاك الحس و المسؤولية اتجاه حل المشكلات البيئية, و الوعي بأهمية المحافظة على البيئة و صيانتها.

وفي نفس الصدد يشير " السيد عبد الفتاح عفيفي" أيضا بأن " الثقافة البيئية تركز على جوانب التعليم غير الرسمي, بينما تركز التربية البيئية على التعليم النظامي أو الرسمي.

لهذا فإن الثقافة البيئية تمتد عبر مراحل العمر المختلفة, بينما تقتصر التربية البيئية على مراحل الإعداد العلمي في سنوات الدراسة الرسمية"⁽¹⁷⁾. بمعنى آخر أن الثقافة البيئية تختلف عن التربية البيئية في كونها عملية تربوية مستمرة, أي تجعل من قضية الحفاظ على البيئة مسألة مهمة لا ترتبط بيوم أو سنة, بل ترتبط

(15)- المرجع السابق، ص 227-228.

(16)- تشارلز، روث : الثقافة البيئية جذورها و تطورها و اتجاهاتها في التسعينات، ترجمة عبد الله خطابية، هديل محمد الفيصل، مجلة التعريب، الصادرة بدمشق عن المركز العربي للتعريب و الترجمة و التأليف، العدد 15، جويلية 1998، ص 143.

(17)- السيد عبد الفتاح، عفيفي : مرجع سابق، ص 228.

بكل مراحل العمر من خلال التعليم غير الرسمي الذي يهدف إلى التحسيس والتوعية والتثقيف البيئي، وكذا نشر الأخلاق البيئية في المجتمع. وهكذا يمكن أن نستخلص (إجرائياً) بأن الثقافة البيئية أو هي عملية تربوية غير رسمية، تهدف إلى تحسيس الأفراد بالمسؤولية تجاه القضايا البيئية و يظهر ذلك من خلال تفعيل دور الهيئات البيئية التي تعمل على غرس قيم الحفاظ على البيئة وحمايتها، كجزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع.

3 - مفهوم الإستراتيجية :

يعد مفهوم الإستراتيجية قديماً في الفكر البشري ، ففي الحضارة اليونانية القديمة إشتقت كلمة إستراتيجية من الكلمة اليونانية STRATEGIA التي تعني علم الجنرال STATEGOS ، وتفيد الإستخدامات المحددة لهذه الكلمة في تلك الفترة التاريخية أن كلمة جنرال تصف الشخص المميز بمجموعة من الأبعاد.

وفي اللغة الحالية كثيراً ما يستعمل مصطلح الإستراتيجية – هذا المصطلح ذو الأصل العسكري إبتعد كثيراً عن أصله وعن ميدانه- في مجالات مختلفة ، فنلاحظ أن الصحافة مثلاً تستعمل عبارة إستراتيجية رجل الدولة أو إستراتيجية حزب سياسي أو إستراتيجية مؤسسة متعددة الجنسيات ، وهذا لتمييز ردود أفعال ومخططات وقرارات وأخطاء المعنيين ، خاصة في حالة المسؤولين والهيئات أو المؤسسات.

وفي هذا الصدد نورد على سبيل المثال تعريف توماس TOMS1988 والذي يعرف الإستراتيجية بأنها: خطط وأنشطة المنظمة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التوافق بين رسالة المنظمة وأهدافها ، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل بها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية .

فالإستراتيجية إذا هي خطة منهجية تعني إمكانية إيجاد الطرق المثلى في التصرف في الموارد الإجتماعية في شكل متوازن ومنتظم .

وبهذا فهي (الإستراتيجية) الطريقة المنهجية التي تجمع بين الإقتدار على إمتلاك الوسائل الضمنية لأهداف المجموعات المتكونة للمجتمع مع المحافظة على التواصل وإستمرارية الفعل المولد وديمومته⁽¹⁾.

ويمكن أن نعتبر الإستراتيجية البيئية عبارة عن الخطوات العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ هذه الإستراتيجية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات المختلفة والمشاركة في تحقيق نتائج الإستراتيجية⁽²⁾.

وبهذا تكون إستراتيجية حماية البيئة في الجزائر هي عبارة عن الخطوات العريضة التي خطتها وتخطوها الجزائر لتنفيذ أهداف محددة مسبقا لحماية البيئة من الأخطار المحدقة بها ، والتي تتجسد في مهام المؤسسات والجهات القانونية والتنظيمية وبمشاركة المؤسسات العامة ، بغرض تحقيق جزء من هذه الأهداف في مدة زمنية محددة .

وبهذا نخلص إلى أن الإستراتيجية البيئية هي عبارة عن خطة لإستعمال مجموعة متناسقة من الوسائل والتدابير لتحقيق هدف معين ، وتستخدم جميع القوى الإجتماعية والسياسية لتحقيق جملة من الأهداف وهي تقوم على مايلي:

- القيم والمؤسسات للتأثير على الإنسان وإصلاحه.

- نظام الحوافز لتفعيل و تحفيز الأفراد والمؤسسات على التصرف وفق هذه القيم.

(1)-مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفطي: فضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية ، الأزريطة، مصر، 2005،

ص249.

(2)-نادية حمدي : الإدارة البيئية و الممارسات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر ، 2003،ص96.

4- التنمية المستدامة:

ظهر هذا المفهوم منذ الثمانينات من القرن العشرين، حيث كان للاستغلال الخاطيء للبيئة من بداية الثورة الصناعية أثر كبير على استنزاف العديد من الموارد الطبيعية، مما أدى إلى نضوب الكثير منها مع وجود درجات مرتفعة من التلوث. وهذا ما تسبب في حدوث العديد من الكوارث و المجاعات في مناطق متفرقة من العالم .

لذلك كان التفكير في محاولة إيجاد أنماط بديلة للتنمية التقليدية شيئاً لا بد منه، و هنا جاء مفهوم التنمية المستدامة أو المستديمة⁽¹⁾ التي تلبي حاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر¹⁸ و هي "التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها كلياً أو جزئياً"⁽¹⁹⁾

وهكذا نجد أن التنمية المستديمة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان و لكن ليس على حساب البيئة، و هي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث تكون أهداف الإدارة و إجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية الايكولوجية و عملية من الناحية الاقتصادية و مرغوبة اجتماعياً .

لكي تتحقق التنمية المستدامة يجب التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين و علماء الاجتماع⁽²⁰⁾، بحيث تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والروحية والثقافية بنفس المستوى ومعالجتها معالجة تكاملية⁽²¹⁾، ولهذا نجد بأنه يجب تطبيق التنمية المستدامة في كل النشاطات والممارسات و البرامج التنموية في المجتمع للمحافظة على جميع المقومات البيئية من الأخطار التي تواجهها.

(1) - كامبل وويلتر: رؤية بيئية حول التنمية المستدامة. في مبادئ التنمية المستديمة. ترجمة بهاء شاهين. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 63 - 83.

(2) - عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت: التنمية المستديمة. دار الصفاء، الأردن، 2007، ص 25.

(3) - المرجع السابق، ص 73.

(4) - إحسان حفطي: علم اجتماع التنمية. دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 33.

6-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

تتمثل الدراسة الأولى في رسالة دكتوراه في القانون العام من إعداد الطالب : وناسي يحي ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور كحلولة محمد تحت عنوان " الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر " بجامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان سنة 2007 " قام الباحث بدارسة نظرية تطرق فيها إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات ، تتمثل أهمها في ما مدى فعالية وكفاية الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ؟

وهل نحن في حاجة إلى تطبيق القواعد التداخلية والإصلاحية في البيئة من خلال تطبيق قواعد المسؤولية الجنائية والمدنية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات إستخدم الباحث المنهج التحليلي والنقدي لدراسة وتقييم فعالية مختلف الآليات القانونية التي يتضمنها التنظيم القانوني لحماية البيئة في الجزائر.

ومن جملة أهداف الدراسة وصول الباحث إلى تحقيق تحليل قانوني شبه شمولي لمختلف العوامل المؤثرة في الآليات القانونية لحماية البيئة ، ولتوضيح الثغرات والنقائص التي تكمن في النظام القانوني لحماية البيئة في الجزائر.

كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن صلاحيات ومجالات تدخل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم وبقية الوزارات الأخرى في مجال حماية البيئة ، ومدى توظيف مختلف الآليات القانونية المتاحة لحماية البيئة ،ومن أجل التدخل بطريقة متكاملة وفعالة على مختلف مراحل التلوث بأساليب وقائية متكاملة.

بالإضافة إلى ذلك دراسة الأسباب التي تقف وراء ضعف هذه الآليات لمواجهة التدهور الذي تعرفه البيئة في الجزائر.

ومن جملة ما تطرق له الباحث في دراسته نجد محاولة تفصيله في أنواع الحماية القانونية للبيئة وفق منظور مستعمل بالدول الغربية ودول العالم الثالث ومن بينها الجزائر ، يقوم هذا المنظور على تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية. حيث تم عرض مختلف الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ،

كما تطرق الباحث في بداية بحثه لمعنى الحماية ومضمون مفهوم البيئة والعناصر التي تنضوي تحتها.

ومن خلال الدراسة خلص الباحث من إلى معرفة النتائج التالية :

- أن الإصلاحات ركزت على تفعيل الطابع التقني والعلمي للقواعد البيئية المتعلقة بمظاهر التلوث.

- يحضى القضاء المدني بالقسط الأوفر في تحميل المتسببين في الأضرار الإيكولوجية تبعات مسؤولياتهم .

- تواجه عملية إصلاح الأضرار الإيكولوجية الخالصة ذات الطابع الحديث صعوبتين، تتعلق أولاهما بإنكار التكييف القانوني الكلاسيكي لمركز قانوني واضح للعناصر والأملك الطبيعية والعلاقات الإيكولوجية الغير مملوكة لأحد ، وتتمثل الصعوبة الثانية في عدم ملائمة القواعد التقليدية المتعلقة بتحريك الدعوى لإثارة المسؤولية المدنية عن الأضرار الإيكولوجية.

- يؤدي القضاء الجنائي دورا بالغ الأهمية في ردع السلوكات الإجرامية الماسة بالبيئة إلى جانب الردع المدني .

- بالرغم من وجود القواعد الآلية القانونية الوقائية المتعلقة بحماية البيئة إلا أن التدهور البيئي لا يزال مستمرا، كما تشير إليه التقارير الوطنية حول حالة البيئة في الجزائر.

وما نستطيع قوله على الباحث في هذه الدراسة أنه وعلى الرغم من إفتقادها للجانب الميداني أو التحليل الكمي للجرائم الماسة بالبيئة إلا أنه تم إصدار تقييم لمدى فعالية الآليات القانونية لحماية البيئة ، وبالرغم من ذلك إلا أن الدراسة أفادتنا في الكثير من الجوانب وخاصة الجانب القانوني منها والذي تعرضنا فيه على الحماية القانونية للبيئة في الجزائر.

الدراسة الثانية :

وتتمثل في مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء لسنة القضائية 2004 - 2005 من إعداد الطالب القاضي بن قري سفيان ، أبرز فيها الباحث الجوانب القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري تحت عنوان "النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري" حيث قسم الدراسة إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى الفصل التمهيدي ، تناول في الفصل الأول الإجراءات الإدارية الكفيلة بحماية البيئة ، وتناول في الفصل الثاني الجزاءات المترتبة على مخالفة الإجراءات القانونية ، أما الفصل الثالث فقد تطرق فيه إلى الهيئات الكفيلة بحماية البيئة وترقيتها .

ومن أهداف الدراسة الكشف عن أهم الجوانب القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري ، وذلك من خلال إبراز النصوص القانونية الموجودة في مختلف القطاعات ، والتي بدورها تشكل الأداة الفعالة لحماية البيئة في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك محاولة الكشف عن التطور التشريعي لقانون حماية البيئة في الجزائر مع مقارنته بالتشريع البيئي في العالم الغربي ، إبراز التطور التشريعي بالمقارنة في الأول لدولة مصر ودولة فرنسا في الثاني.

ومن جملة النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته هذه هي:

- أن تجسيد النظام القانوني لحماية البيئة وتنفيذه على أرض الواقع يتطلب وجود جهاز تنفيذي فعال من القاعدة إلى القمة يعمل في كنف الشرعية ويسهر على التطبيق السليم للقانون .

- أن قانون البلدية الصادر سنة 1990 كان أكثر تجاوبا مع المعطيات البيئية الجديدة مقارنة مع قانون 1981 ، كما أعطى المشرع صلاحيات واسعة باعتبارها الضابطة الإدارية الرئيسية المتواجدة على المستوى المحلي.

- أن الحفاظ على البيئة وترقيتها ومنع تدهورها تعتبر الأهداف الحقيقية من المشاركة الجماهيرية الفعالة ، التي تبقى تهدف لتحقيق جملة من الممارسات وصيانة العديد من المبادئ

ولا يتم ذلك ما لم تتوفر الهياكل التنظيمية والنصوص التشريعية التي تحتوي المواطن وتنظم جهوده لخدمة القضايا البيئية وبنائه فكريا وثقافيا ، وكذا تمكينه

من الإطلاع على المعلومات ، علاوة على كفالة حقه في التقاضي وتجاوز العقبات التي تقف عائقا أمام تنمية قدراته وتحول دون تفاعله.

تتشترك هذه الدراسة القانونية في العديد من الجوانب مع دراستنا وخاصة عند التطرق إلى الجانب القانوني منها ، حيث تطرق الباحث إلى الأبعاد القانونية لحماية البيئة من التلوث ، بإعتباره أهم العوامل بل ويكاد يكون العامل الوحيد المؤثر على البيئة ، وعليه فحينهما نتكلم على حماية البيئة ف'ن هذه الحماية مرتكزة حول الوقاية من المشكلات البيئية.

-الدراسة الثالثة:

قام بإنجاز هذه الدراسة الطالب "قريد سمير" بجامعة باجي مختار بعنابة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع ، تخصص علم اجتماع التنمية وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير سنة 2006/2005 بعنوان دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية وتعتبر هذه الدراسة ميدانية للجمعية الوطنية لمكافحة التلوث كدراسة حالة وقد طرحت في هذه الدراسة تساؤلين رئيسيين و هما:

1- ما هو الدور الفعلي للجمعية الوطنية لمكافحة التلوث في نشر الثقافة

البيئية؟

2- ما هي المعوقات والمشكلات التي تعيق عمل هذه الجمعية؟

حيث حدد الباحث مجموعة من الأهداف لدراسة هذا الموضوع و المتمثلة كلها تقريبا في إعطاء لمحة عامة وشاملة حول المجتمع المدني و مؤسساته المختلفة وبالأخص حول الجمعيات البيئية وكذا الدور البيئي الذي تضطلع به هذه الجمعية في نشر الثقافة البيئية إضافة للمعوقات التي تعترض عمل هذه الجمعية .

و قد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة بشكل أساسي لتحليل وتفسير هذه الظاهرة و من أجل الوصول إلى نتائج علمية تمت الاستعانة بالأدوات البحثية المناسبة للدراسة و التي تمثلت في:

- المقابلة بنوعها الحرة والمقننة و التي شملت أعضاء الجمعية.

- الوثائق والسجلات و المتمثلة في الجرائد الرسمية و القوانين و المراسيم المتعلقة بتنظيم و سير الجمعيات .

ولإنجاز هذا العمل البحثي قام الباحث بتقسيم البحث إلى أربع فصول:

- الفصل الأول: تناول البعد المفاهيمي : الإشكالية، أهداف الدراسة و أهميتها، تحديد المفاهيم و المقاربة النظرية السوسولوجية الموجهة للبحث .

- الفصل الثاني : فقد تناول البعد التاريخي لعملية الاهتمام بالبيئة و تحقيق التنمية المستدامة مثل عقد المؤتمرات و الندواتإلخ.

- الفصل الثالث : أعطى لمحة تاريخية عن حركة العمل الجمعي ثم التطرق إلى الجمعيات البيئية .

- الفصل الرابع : فقد تطرق إلى الحركة الجموعية في الجزائر و العمل التطوعي المؤسسي الرامي لترسيخ الثقافة البيئية ثم تخصيص الحديث عن الجمعية الوطنية لمكافحة التلوث .

أما الفصل الخامس : فقد تناول الإجراءات المنهجية و الإطار العام للجمعية و المتمثلة في تحديد أسلوب الدراسة و أدوات جمع البيانات و تحديد المجال المكاني و الزماني و أهم صعوبات الدراسة .

الفصل السادس : والذي إحتوى على تفريغ البيانات و تحليلها و الوصول إلى النتائج و قد خلص إلى نتائج أكدت على أن الجمعية الوطنية لمكافحة التلوث و حماية البيئة لها دور كبير في نشر الثقافة البيئية إلا أنه يعترض عملها عدة عوائق و مشكلات منها المادية (المقر، الإعتمادات المالية ، القاعاتإلخ) و المشكلات الغير مادية (الوقت، نقص الاتصال ...إلخ).

حيث استفدنا من هذه الدراسات في كيفية اختيار عينة الدراسة، وكذا أدوات جمع البيانات .

وبصفة عامة لقد أمدتنا الدراسات السابقة بقدر من البيانات عن ظاهرة الدراسة و رصد معرفي جعلنا لا نبدأ من فراغ، كما ساعدتنا في رسم صورة

عامة لمشكلة الدراسة وتحديد تصور مقترح لإجراءاتها سواء من حيث إعداد خطة الدراسة أو من حيث تحديد مفاهيمها، ومنهجها وأدواتها، أو صياغة تساؤلاتها واختيار عينتها .

الفصل الثاني: علاقة الإنسان بالبيئة

أولاً: الإتجاهات النظرية للبيئة.

ثانياً: ملامح الأزمة البيئية.

الفصل الثاني : علاقة الإنسان بالبيئة.

تعتبر العلاقة بين الإنسان و البيئة قديمة قدم عمر الوجود الإنساني على سطح البسيطة و ما تخللها من إنشاء لحضارات عظيمة ،كانت كما تزال نتاجا للنشاط البشري فيها والتفاعل الكامن بينهما حسب حاجاته ،إذ أصبح أصل النشاط الإنساني

محور لمجالات عدة في البحث عرف بعلم الإجتماع البيئية كما سنتفضل بإيضاحه من خلال الإتجاهات النظرية لهذا العلم المفسر لجملة العلاقات التي تجمع الإمسان ببيئته.

أولاً: الإتجاهات النظرية البيئية

1- نحو علم إجتماع بيئي(1970-1995):

أظهر علماء الاجتماع قدرا أكبر من الإهتمام بالبيئة خلال الربع الأخير من القرن الماضي مقارنة بما كان عليه الأمر فيما مضى ،فبحلول منتصف السبعينات أنشأت جمعيات علم الاجتماع في أمريكا (الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ،جمعية علم الاجتماع الريفي ،جمعية دراسة المشكلات الاجتماعية) أقساما ذات علاقة بعلم الاجتماع البيئي.

كما ظهرت أعداد خاصة حول موضوعات بيئية في عدد من الدوريات العلمية السوسولوجية مثل : البحوث الاجتماعية (1983) sociodoged inguirg ومجلة قضايا المجتمع (1992) journal social issues , ومجلة علم الاجتماع الكيفي (1993) Qualitative sociologie ودورية مشكلات اجتماعية (1993) social problèmes و المجلة الكندية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا (1994) of sociologue and Canadien Revu (1994) . Anthropolgy .

أما في أوروبا فقد عالجت أغلب الأعمال المبكرة حول البيئة تحت تأثير "حركة الخضر" Green Mouvement السياسية موضوعات تتعلق بالزراعة البيئية والحركة البيئية وكانت هولندا استثناء من ذلك حيث تراكم مبكرا تراث علمي في علم الاجتماع البيئي دار حول القضايا المتعلقة بالزراعة وتقويم المخاطر البيئية . أما في بريطانيا فقد كان الإهتمام بالبيئة فيما مضى نظريا يوازن ما بين علاقة المجتمع بالطبيعة في مواجهة المنظورات السوسولوجية الكلاسيكية حول الطبقات الاجتماعية والتصنيع.

وقد بدأت البحوث الأمبريقية عن البيئة مؤخرا تشهد انتعاشا في المملكة المتحدة، ويرجع ذلك جزئيا إلى الواقعية التي ولدها برنامج التغير البيئي العالمي

الذي أنشأه مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية الذي نظم عددا من المؤتمرات وجماعات البحث وحلقات المناقشة.

كما بدأ الاهتمام بالبيئة بتعاظم دولي ففي عام 1992 اتحدت مجموعة البيئة والمجتمع مع مجموعة الايكولوجيا الاجتماعية لتشكل اللجنة البحثية الرابعة والعشرين في إطار الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول البيئة والمجتمع والتي بلغ عدد أعضائها آنذاك ما يزيد عن مئتي عضو منهم العديد من المتخصصين في علم الاجتماع البيئي .

وبطول عام 1994 وفي المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع بمدينة **بيلفيد** بألمانيا نظمت اللجنة سبع عشر جلسة خاصة نوقشت فيها مئة وأربعة عشرة ورقة بحثية تدور حول موضوعات مرتبطة بالبيئة والمجتمع، وفي عام 1993 انعقد المؤتمر المئوي للمعهد الدولي لعلم الاجتماع بباريس وكرس عدة جلسات لموضوع "المخاطر البيئية والكوارث".

2-الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع البيئي :

يمثل موضوع دراسة البيئة بالنسبة لعلماء الاجتماع العاملين في ميدان علم الاجتماع البيئي مشكلة أساسية، وقد أكد كل من **كاتون** و**دنلاب** في مقالهما البحثي المنشور عام 1979 إلى الجوهر المميز للميدان بأنه "الايكولوجيا البشرية الجديدة " التي تركز على التفاعل بين البيئة الفيزيائية والتنظيم الاجتماعي والسلوك.

إلا أنها عند ما أن أوان تحديد مجالات البحث في علم الاجتماع البيئي أدخلت في نطاقه عددا من الموضوعات (البيئة المعطاة -الكوارث وتقديم الآثار الاجتماعية)

وبعد مرور ثماني سنوات أورد بتل ITL BU (1987) خمسة مجالات رئيسية للبحث في علم اجتماع البيئة :

1. الايكولوجيا البشرية الجديدة
2. الاتجاهات والقيم والسلوكيات البيئية
3. الحركات البيئية
4. المخاطر التكنولوجية وتقويم المخاطر

5. الاقتصاد السياسي والسياسات البيئية

وهناك مشكلتان متميزتان تحتلان مكانة مركزية في الأدبيات الراهنة لعلم الاجتماع

البيئي هما :- أسباب التدمير البيئي

- نشوء الوعي والحركات البيئية

ولعله من المنطقي أن نناقش الاتجاهات النظرية حول البيئة في ظل هذين التصنيفين.

3-أسباب التدمير البيئي:

في معرض تفسير التدمير البيئي الذي لحق بكوكبنا يشيع اتجاهان رئيسيان:التفسير اليكولوجي"الوظائف البيئية المتنافسة" والتفسير الاقتصادي السياسي "الجدل المجتمعي – البيئي" و توسيع الإنتاج و كلاهما يري أن هناك ارتباط متبادل بين البناء الاجتماعي و التغير الاجتماعي و البيئة البيوفيزيكية.

أ-التفسير الإيكولوجي:

ترجع جذور التفسير الايكولوجي للتدهور البيئي إلى ميدان " الايكولوجيا البشرية" الذي هيمن على علم الاجتماع الحضري منذ العشرينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي ،حيث قام روبرت بارك .park وزملاؤه في جامعة شيكاغو بدراسات حول الايكولوجية الحضرية و كان بارك على معرفة جيدة بعمل داروين وإتباعه من أصحاب النزعة الطبيعية، الأمر الذي جعله يعتمد على استبصار تهم فيما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الأنواع النباتية و الحيوانية .

لقد كانت الإيكولوجية البيولوجية بصفة أساسية هي المصدر الذي استعار منه بارك عددا من المبادئ التي طبقها على السكان و المجتمعات البشرية ،ولقد لاحظ أن الايكولوجيا البشرية مع ذلك تختلف في عدة جوانب هامة عن ايكولوجيا النبات والحيوان.

أولاً: أن البشر لا يعتمدون مباشرة على البيئة الطبيعية ذلك لأنهم قد تحرروا من ذلك عن طريق تقسيم العمل .

ثانياً: أن التكنولوجيا قد سمحت للبشر أن يعيدوا خلق بيئتهم وعالمهم عوضاً أن يكونوا مكبلين به.

ثالثا: إن بناء المجتمعات البشرية أكثر من مجرد نتاج محكوم بالعوامل البيولوجية بل انه محكوم بعوامل ثقافية وعلى الأخص البني المؤسسية المتأصلة في العادات والتقاليد ، فالمجتمع الإنساني إذن ينهض على مستويين بيولوجي وثقافي ويعطى ببارك أولوية لتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية (الاتصال وتقسيم العمل) بدلا من المحددات البيئية.

أخيرا فانه يقلل من أهمية الحدود المفروضة من قبل الطبيعة من خلال احتفائه بقدرة الإنسان على السيطرة عليها.

لقد نهض قدر كبير من النقد المبكر للايكولوجيا البشرية ليس على فشلها في استكشاف الأعداد المتبادل بين البيئة البشرية والبيئة الطبيعية ،بل على ما أعتبر فشلها في أن تأخذ بعين الاعتبار بصورة مناسبة دور القيم الإنسانية في اختيار مكان السكن والحراك .

وفي هذا السياق **جوناسن** Johnassen (1949) تاريخ استقرار وإعادة استقرار المهاجرين النرويجيين في منطقة بمدينة نيويورك كدليل على أن الجماعات العرقية تختار عن وعي نمط معين من البيئة السكنية، استنادا إلى قيم يحملونها معهم من بلادهم كنمط من حزمة ثقافية (في هذه الحالة اشتمل النموذج المثالي للثقافة على البحر والميناء والجبال).

في حين أن الايكولوجيا الثقافية ،على وجه التحديد لم يحدث أبدا أن أصبحت مهيمنة ،إلا أنها أجبرت الايكولوجيين البشريين الأكثر محافظة أن يأخذوا في اعتبارهم بقدر أكبر التنظيم الاجتماعي والمتغيرات الثقافية .

وقد بدى هذا بوضوح في نموذج أوتيس ددلي دنكن O.D.DUNKAN المفاهيمي (السكان- التنظيم-البيئة-التكنولوجيا) والتي يرمز لها بالحروف التالية poei (1961) والذي قدمه كمركب ايكولوجي يكون فيه : كل عنصر مرتبط بالثلاثة العناصر الأخرى، ولذلك فإن التغيير في أحد هذه العناصر يؤثر في العناصر الأخرى.

إلا أن هذا النموذج لم يعط اعتبارا كافيا للحدود البيئية ، وفي هذا السياق إقتراح دنلاب (Dunlap 1993) في سلسلة من العلاقات السببية أن زيادة السكان (p) يمكن أن تؤدي إلى الضغط باتجاه التغيير التكنولوجي (T) فضلا عن زيادة

التحضر (0) مفضيا بذلك إلى مزيد من التلوث ولعل وصف كاتون و دنلاب لنموذجهما الخاص "بالوظائف المتنافسة الثلاثة للبيئة" يعد أفضل وسيلة لتوضيح الأساس الايكولوجي للتدمير البيئي .

ويحدد هذا النموذج ثلاثة وظائف عامة تؤديها البيئة للكائنات البشرية : فالبيئة مخزن للتموين، وحيز مأهول، ومستورد للنفايات ، فالبيئة كمصدر للتموين تعد مصدرا للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (الهواء ، الماء، الغابات ، الوقود الحجري) والتي تعد ضرورية للحياة . ويسفر الاستخدام المتضخم لهذه الموارد عن عجز أو ندرة فيها.

أما كحيز معيشي فتستخدم في الإسكان ونظم المواصلات والضروريات الأخرى للحياة اليومية، ويؤدي التضخم في استخدام هذه الوظيفة إلى التزاحم والاختناقات وتدمير البيئة الملائمة لأنواع الأخرى وبالنسبة لوظيفتها كمستورد للنفايات ، فإن البيئة تعمل كالبالوعة للقمامة والصرف والملوثات الصناعية والنواتج الثانوية الأخرى، وتقضي تجاوز قدرة النظام الايكولوجي على امتصاص هذه الفضلات إلى مشكلات صحية ناجمة عن السمية وإلى تفويض النظام الايكولوجي.

إلا أن هذا النموذج يعاني من مشكلات حيث أنه لا توجد هناك شواهد على دور البشر في النموذج ، فالنموذج ليس لديه ما يقوله عن الأفعال الاجتماعية المتضمنة في هذه الوظائف، وكيف أنها متورطة في الاستخدام المتضخم وإساءة استخدام الموارد البيئية ، وقبل كل شيء ليس هناك في النموذج صياغة متلقة بالتغير إما في القيم أو علاقات القوة .

ب-التفسير الاقتصادي السياسي:

يري أصحاب هذا التفسير أن المسؤول عن تدمير البيئة هو الرأسمالية الصناعية المتقدمة وبحثها عن الثروة و القوة و الربح ، ويترتب على ذلك أن قضايا البيئة هي بصفة أساسية قضايا طبقات اجتماعية تقف فيها الشركات و الدولة في مواجهة المواطنين العاديين.

و إذا كان التفسير الايكولوجي يرجع بنفسه إلى الايكولوجيا البشرية لمدرسة شيكاغو ، فإن الاتجاه الاقتصادي السياسي يستوحي إلهامه من كتابات كارل

ماركس وفريدريك انجلز في القرن التاسع عشر فقد اعتقد ماركس و انجلز أن الصراع الاجتماعي بين الرأسماليين و العمال لا يغرب عامة الناس عن وظائفهم فقط ولكنه يفضي أيضا إلى اغترابهم عن الطبيعة ذاتها .

فمع تقدم الثروة الصناعية في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر أزيح العمال الريفيون من الأرض ودفعوا دفعا إلى المدن المزدحمة و الملوثة ، وفي نفس الوقت استنزفت حيوية الأرض ذاتها.

وتؤكد النظرية الماركسية المعاصرة ليس فقط على دور الرأسماليين بل على أن الدولة أيضا ترعي تدمير البيئة ، وذلك من خلال تدعيم السياسيين المنتخبين والبيروقراطية الادارية لمصالح المستثمرين الرأسماليين و أصحاب الأعمال مقابل مساهمة الشركات في الحملات الانتخابية وعروض الوظائف المستقبلية .

ربما يكون أكثر التفسيرات ذيوعا للعلاقة بين الرأسماليين و الدولة و البيئة في إطار علم الاجتماع البيئي، هو ذلك الذي يمكن أن نعثر عليه في عمل ألن شنايبرج (schnaberg 1980) المعنون بـ " البيئة من الفائض الى الندرة " الذي استشف منه توترا جدليا ينشأ في المجتمعات الصناعية المتقدمة نتيجة للصراع بين الإنتاج و مطالب حماية البيئة ، الأمر الذي يحتم على الدولة أن توازن بين دورها المزدوج كمسير لتراكم رأس المال و النمو الاقتصادي من ناحية و دورها كمنظم للبيئة ومدافع عنها من ناحية أخرى.

فتجد الدولة نفسها من وقت لأخر مظطرة الى التدخل بدرجة محدودة في الأمور البيئية لكي توفق عملية الإستغلال المتعاضم للموارد الطبيعية حتي تدعم مشروعاتها في أعين الناس.

4-نشأة الوعي و الحركات البيئية :

المشكلة الثانية التي تحتل مكانة مركزية في أدبيات علم الاجتماع البيئي هي تلك المتعلقة بأسباب نمو الوعي و الحركات البيئية بهذه الصور الدرامية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وما تلاها من سنوات في أوروبا و أمريكا ، وثمة أربعة اتجاهات تفسيرية في هذا الصدد هي: فرضية الانعكاس و أطروحة ما بعد المادية و أطروحة الطبقة الوسط الجديدة واتجاه النزعة التنظيمية و الإنغلاق السياسي .

أ- فرضية الانعكاس:

تنتقل فرضية الانعكاس من الملاحظة القائمة بأن التدهور البيئي في الدول الصناعية الغربية قد بدأ في التصاعد بعد الحرب العالمية الثانية, وأن بلغ القمة عند نهاية الستينيات, ويفسر التحول الدرامي في الوعي و القلق بشأن البيئة بعد عام 1970 باعتبار رد فعل مباشر للأوضاع المتدهورة.

ويسوق دنلاب وسكارس (Dunlap and scarce 1990) قرأئ تفصيلية عن هذا الموقف ، حيث يشير تحليلها البيانات استطلاعات الراي على مدار عشرين سنة الى أن اغلبية المواطنين الامريكيين، أصبحوا يعتبرون بصورة متزايدة عددا كبيرا من المشكلات البيئية بمثابة تهديد لكل من صحتهم الشخصية ونوعية البيئة بصفة عامة، وأن هذا التهديد قد تعاضم بصورة ملحوظة خلال هذه الفترة ، فضلا عن ذلك فإن هذه الأغلبية تدرك أن نوعية البيئة تتدهور و أنها سوف تستمر في الأغلب في التدهور .

ويذهب جيهاليكا (Jehlika 1992) بصورة أكثر صراحة الى القول بأن حركة الخضر في أوربا تتباين إيجابيا بصورة مباشرة مع مدي خطورة الأوضاع الايكولوجية.

وهكذا ففي جنوب ألمانيا و بلجيكا و لكسمبورغ و هولندا و شمال فرنسا و سويسرا, حيث يبلغ تلوث الأنهار و الغابات و التربة أشدة , يتسم الوعي البيئي بدرجة عالية من التطور وعلى العاكس من ذلك , ففي انجلترا و الدول الأسكندنافية التي تتسم بأن التدهور البيئي فيها أقل وضوحا, فإن الحركات البيئية اكثر اعتدالا و مستوعبة في الإطار السياسي العام.

ومع ذلك فإن البيانات الأخرى لا تدعم هذه الفرضية الانعكاسية ففي حين أن نوعية البيئة كانت تتدهور بصفة منتظمة على مدار اغلب سنوات القرن الماضي ,فإن الناس قد تجاهلوا هذه التطورات معظم هذه الفترة , كما كان الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- أطروحة ما بعد المادية:

ثمة تفسير ثاني ينتظر إلى الإهتمامات البيئية باعتبارها جزءا من تحول أكثر شمولا في القيم بين قطاعات بعينها من المجتمع الغربي، ويتخذ هذا الإتجاه من

أعمال إنجلهارت (1990 englhart) وأطروحته حول ما بعد المادية منطلقا له، حيث يرى أن التوترات الاقتصادية التي خبرها الجيل السابق خلال فترة الكساد العظيم والحربين العلميتين ليس لهما سوى معنى محدود بالنسبة لجيل إنفجار المواليد بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تمتع الأمان المالي الذي سمح لأعضائه أن يهنموا بحاجاتهم اللامادية.

لقد كان هذا الفوج من المواليد أقل إهتماما بتشجيع النمو الإقتصادي والتقدم من إهتمامه بتدعيم قيم ما بعد الحداثة مثل الإهتمام بالأفكار والسعي لتنمية القدرات الشخصية والإستقلالية في إتخاذ القرارات وتحسين نوعية البيئة الفيزيقية.

ويلاحظ أن قيم الفرد (المضادة والمعادية للصناعة وربما العلم) تعد بمثابة مؤشرات أساسية للتنبؤ بالإهتمام الحاد بالبيئة في إطار جماعات أخرى أيضا، وعلى وجه الخصوص، أصحاب نزعة الحفاظ على الطبيعة الذين أصابهم القلق بشأن تدمير البيئة وتهديد الطبيعة.

ج-أطروحة الطبقة الوسطى الجديدة:

تتوافق أطروحة الطبقة الوسطى الجديدة مع أطروحة ما بعد المادية إلا أنها تضع قدرا أكبر من التأكيد على الوضع الإجتماعي لأولئك الذين يتنبئون أخلاق النزعة البيئية وطبقا لهذه الرؤية، فإن أصحاب النزعة البيئية ينتمون بصورة غير متكافئة لذلك القطاع من المجتمع الذي يطبق عليه " الأخصائيين الاجتماعيين والثقافيين " - المدروس، الصحفيين و الفنانين و أساتذة الجامعات الذين يعملون في وظائف خلاقة أو أولئك الذين يعملون في وظائف الخدمة العامة.

و ليس من الواضح تماما الذي جعل هذا القطاع من المهن أكثر ميلا لأن يفرز نزعة بيئية في مواجهة القطاعات الأخرى من الطبقات الوسطى ، ويكمن احد التفسيرات في طبيعة انخراطهم وتفاعلهم مع عملائهم . فبحكم مواقعهم الوظيفية فإنهم مؤهلون لأن يلاحظ بشكل مباشر عمليات الإحتيال على الضعفاء من قبل أنصار التقدم الصناعي , فعلي سبيل المثال :يشغل الأطباء الذين يعملون في عيادات صحة موقعا استراتيجيا يمكنهم من مراقبة العواقب الوخيمة لمستويات

الرصاص المرتفعة في تربة المناطق السكنية المحيطة بالمساحات الملوثة في قلب المدينة على تلاميذ المدارس ، ونتيجة كذلك فنهم يميلون لأن يصبحوا منخرطين بصفة شخصية في المشكلات البيئية الى الحد الذي يصحبون فيه أنصار المصالح لمرضاهم.

د-اتجاه النزعة التنظيمية و الانفلات السياسي:

وأخيرا فقد كانت محاولات لتفسير نشوء الوعي و الأفعال البيئية، من خلال تحديد التوترات في النظم السياسية لبعض الدول الغربية، و من هذا المنظور تعتبر الحركات الاجتماعية جديدة بمثابة رد فعل دفاعي ضد اقتحام الدولة للحياة اليومية للأفراد العاديين .

إن نمو التكنولوجيات الكيميائية و النووية قد دفع بعدد من المخاطر الجديدة إلى قلب الحياة اليومية للمواطنين ، وقد كانت الحكومات أحيانا هي مهندس هذه المخاطر، و في أحيان أخرى التابع الأمين لصانعي هذه المخاطر .

ولذا فإن الحركات الاجتماعية المعاصرة مثل الحركات البيئية تختار كهدف لها تلك المخاطر التي تبدو ممثلة لأقصى تهديد " لفرض حياتنا" مفاعلات الطاقة النووية والإخلال بالنظام الايكولوجي وسباق الكم و يعود ظهور الحركات البيئية إلى التحالف الدولة مع القطاع الخاص الصناعي و اتحاد القرارات السياسية والاقتصادية وراء الأبواب المغلقة .

وعادتا ما ينشأ هذا الشكل من عملية صناعة القرار المفيدة لتدمير للبيئة، ففي ألمانيا على سبيل المثال كان صناع السياسة البيروقراطيون قد بدأوا منذ السبعينيات في تجنب المؤسسات البرلمانية مفضلين صنع القرارات الأساسية بالتنسيق مع ممثلي الصناعات وراء الأبواب المغلقة.

وهكذا يمكن تفسير نشأة حركة الخضر باعتبارها محاولة لإعادة تأسيس الرابطة السياسية الديمقراطية بين الدولة و جماعات المواطنين ، أولا من خلال تأسيس مبادئ فوق برلمانية بين جماعات المواطنين، وثانيا من خلال العودة إلى الالتحاق بالبرلمانات في الصور أحزاب بديلة تهدف إلى عادة تأسيس المشروعية

البرلمانية (Hager 1993)

على الرغم من أن كل الاتجاهات التي تمت مناقشتها حتى الآن لها مميزاتها ، إلا أن أيا منها ليس بقادر على أن يفسر بصورة ملائمة الطريقة التي يتم بها تحديد وتعريف المشكلات البيئية وصياغتها بوضوح و التعرف حيالها من جانب الفاعلين الاجتماعيين.

فعلى سبيل المثال لماذا حلت المشكلات البيئية الكونية مثل اسنزاف الأوزون والدفء الكوني-الإحتباس الحراري-، وفقدان التنوع البيولوجي محل المشكلات ذات الطابع المحلي مثل تلوث المياه الجوفية و الصرف الصحي الحضري كأولويات للحكومات و الاعلام و الحركات البيئية الأساسية، ولماذا أصبحت بعض المكتشفات العلمية الأساسية الذي تستند عليه المشكلات البيئية الساخنة في حين تبقى مكتشفات أخرى في غموض؟ هذه هي نوعية الأسئلة التي يعالجها المنظور اتجاه النزعة التصورية الاجتماعية للحركات البيئية و البيئة، ويتسم هذا الإتجاه بعدد من المميزات مقارنة بالإتجاهات النظرية الأخرى.

أولاً: بالتعارض مع الكثير من الأدبيات السوسولوجية الراهنة حول البيئة، لا يقبل اتجاه النزعة التصورية الاجتماعية قبولاً غير نقدي بالمقولة القائلة بوجود أزمة بيئية ناجمة عن النمو السكاني العشوائي ، و الإنتاج المتضخم ، و التكنولوجيا الجديدة المهددة للبيئة ،.... الخ ، عوضاً عن ذلك يركز على العمليات الاجتماعية والسياسية و الثقافية التي تدرك بواسطتها الظروف باعتبارها مخاطر غير مقبولة ومن ثم تتطلب إتخاذ مواقف عملية حيالها.

ثانياً: إن معظم عمليات صياغة المشكلات البيئية تتم في مجالات تحتلها مجتمعات محلية مأهولة بالمتخصصين : علماء ، مهندسين ، محامين وأطباء و موظفين حكوميين ومديري شركات و عاملين بالسياسة بدلا من حدوثها تحت سمع وبصر الجماهير بصفة عامة ، و بالتعارض مع ذلك تقرر النزعة التصورية الاجتماعية بأن حدود اعتبار المشكلات و الحلول البيئية منتجات نهائية لعملية اجتماعية دينامية تنطوي على تعريف لهذه المشكلات و الحلول و التفاوض حولها ومشروعيتها في كل من الأطر العامة و الخاصة.

ثالثاً: يوضع اتجاه النزعة التصورية الاجتماعية دراسة القضايا البيئية في إطار نموذج إرشادي سوسولوجي خالص⁽¹⁾

(1): فيلالي الصالح ، استراتيجيات حماية البيئة في الجزائر، محاضرة أقيمت على طلبة سنة أولى ماجستير ، تخصص علم إجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر 2008/2007.

-2- مراحل علاقة الإنسان بالبيئة:

إن التفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية هو تفاعل قديم قدم الحضارات، وقد تغير تبعاً لنشاطات الإنسان وحاجاته المختلفة، بحيث أصبح مجالاً هاماً من مجالات البحث فيما يعرف الآن باسم علم اجتماع البيئة، ويبحث هذا الفرع في تأثير البيئة بمختلف عناصرها ومكوناتها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وكذا في تأثير الإنسان في هذه البيئة، وتفاعله معها إيجاباً وسلباً، ويزخر التاريخ الإنساني بالعديد من الأمثلة والشواهد الدالة على مدى التأثير الذي تركه الإنسان في البيئة الطبيعية خلال مسيرته الطويلة لتحقيق النمو والتنمية، بدءاً بالإنسان الأول الذي عاش على القنص وجمع النباتات وصولاً إلى إنسان العصر الحالي.

1-2- مرحلة الصيد:

تعتبر هذه أول مرحلة مارس فيها الإنسان النشاط الاقتصادي بطريقة بدائية وبسيطة، فقام بقطف الثمار، وجذور النباتات والحشرات لسد حاجاته الغذائية، وقام كذلك بصيد الأسماك، والحيوانات البرية...، وبالتالي فإن سلوكه في هذه المرحلة كان سلوكاً فطرياً، تميز بالتفاعل الإيجابي مع البيئة الطبيعية، حيث عمل على استغلالها بطريقة عقلانية وفق ما تقتضيهما احتياجاته⁽¹⁾.

وكان تاريخ الإنسان على مدى آلاف السنين يتسم بالتوازن بين الناس والحيوان الذي يعيشون فيه، ذلك لأن عدد البشر كان في تزايد بمعدلات خطية بطيئة ومعدلات استهلاكهم للموارد الطبيعية كانت هينة و مخرجاتهم من مخلفات

(1) حسين عبد الحميد، أحمد رشوان : الاقتصاد والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي. المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2002، ص 20.

نشاطهم كانت مما تستوعبه العمليات البيئية الطبيعية أي في حدود قدرة البيئة على تنظيف الذات بالتالي فحاجات الإنسان في هذه المرحلة كانت محدودة، لذلك عاش في حالة توازن وانسجام مع بيئته الطبيعية.

هذا ويؤكد الباحث **محمد منير حجاب** هذه الفكرة بقوله "في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته بمجهود أقل، فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد مواردها عن احتياجاته وفي هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة، ولم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة"⁽¹⁾

2-2- مرحلة الرعي :

لقد انتقل الإنسان إلى هذه المرحلة عقب مرحلة الصيد، ذلك أنه بعدما تمكن من استئناس الحيوانات التي كانت تساعده في أغراض الصيد، والقنص، تمكن من أن يربي الحيوانات ويعتني بها ويققات منها، وتتميز هذه المرحلة بالتنقل، فكانت الجماعة تنتقل وراء المراعي، حيث تعيش على المراعي الطبيعية، وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوان نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان⁽²⁾. وخلال هذه المرحلة بدأت تظهر عوامل الاختلال في توازن البيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي وقطع الغابات، مما أثر سلباً على إنتاجية الأرض.

ويتضح ذلك من خلال تدهور الأرض الذي عانت منه الدول الأوروبية منذ زمن الحضارات القديمة وعبر العصور الوسطى وعصر النهضة، حيث عانت هذه الأخيرة - ومن بينها أيرلندا وسويسرا وأسبانيا ودول أخرى- من الخراب الناجم عن التصحر و الرعي الجائر و الأضرار الناتجة عن الفيضانات وفقدان التربة لخصوبتها هذا فضلاً عن تدمير ملاك الأراضي الأقوياء أجزاء واسعة من السهل الأوسط والجنوبي من خلال الرعي السنوي الكثيف للأغنام، مما أدى إلى تعرية الأرض وتغيير التربة وخصوبتها⁽³⁾.

و يمكن القول أن هذه المرحلة وسعت من نطاق استغلال الإنسان لموارد البيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي، والذي أثر على توازن البيئة الطبيعية التي يعيش فيها.

(1) قريد سمير

(2) حسين عبد الحميد، أحمد رشوان : مرجع سابق، ص 22.

(3) قريد سمير : مرجع سابق . ص53

2-3- مرحلة الزراعة :

لقد جاءت هذه المرحلة بعد مرحلة جمع الثمار، وصيد الحيوانات ومرحلة الرعي بحيث ارتبطت حياة الإنسان بالأرض واستقرت حياته فيها، وأخذ يتدرج في مدارج الحضارة، وتعددت اختراعاته شيئاً فشيئاً، حيث أقام القناطر وشيد بعض السدود على الأنهار للتحكم في مياهها، زيادة على إبداع أساليب ونظم جديدة للرعي وقد ازدادت سيطرة الإنسان على عناصر الطبيعة حينما استخدم الآلات الزراعية وأنتج المحاصيل، وربي الحيوانات ليستهلك لحومها وألبانها في غذائه و أوبرها في كسائه، وبهذا صار الإنسان أهم عنصر من الاستهلاك واختفت تقريباً بقية عناصر البيئة الأخرى خلف أنشطة الإنسان العديدة (22)

وخلال هذه المرحلة بدأ نشاط الإنسان الزراعي يلحق أضراراً بالبيئة الطبيعية نتيجة الإفراط في الرعي وتآكل التربة وقطع الغابات، مما أثر سلباً على إنتاجية الأرض وفي هذا الصدد تشير الباحثة **نعمة الله عيسى** إلى أن "توازن الطبيعة وقع الإخلال به لدى ظهور الطبيعة البدائية كعائق أمام نمو الزراعة وكان الغذاء ولم يزل مشكلة الإنسان البدائي والمعاصر، وكذلك مشكلة الحيوان، وقد حل البدائي مشكلته بالقتص والإفادة من إنتاج الطبيعة. لكنه أراد أن يرفع مستواه الغذائي فزرع الأرض وجردها من غاباتها التي كانت تغطي مساحات شاسعة" (23)

غير أنه ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لما علم بعض الناس بأن نشاطهم الزراعي له آثار سلبية على البيئة، تعلموا بعض الطرق لحمايتها، فالصينيون القدماء مثلاً، عينوا مفتشين لكفالة عدم تردي الأراضي المزروعة نتيجة سوء الممارسة. واليونانيون والرومان القدماء كتبوا عن العناية بالتربة وإدارة الأرض.

فكتب **أفلاطون** في القوانين ما يمكن اعتباره أول تعبير معروف عما نصفه الآن بأنه مبدأ الغرم على الملوث، على أنه يبقى القول بأنه خلال آلاف السنين ونتيجة بحث الإنسان عن مناطق نفوذ وأراضي جديدة للزراعة، حدث اختفاء حضارات

(1) محمد منير حجاب : التلوث وحماية البيئة، (قضايا البيئة من منظور إسلامي). دار الفجر للنشر والتوزيع مصر، 1999. ، ص 79.

(23) نعمة الله عيسى : مخاطر تلوث البيئة على الإنسان ، دار الفكر العربي، لبنان، 1998، ص 10.

بأكملها، وأوضح ديل وكارتر في كتابهما القوي : التربة الفوقية والحضارة، عن تدهور حضارة شمال إفريقيا، بالقرب من قرطاج القديمة - تونس الحالية- نتيجة الغزو الروماني، حيث عمدت روما إلى الزراعة الكثيفة لتعويض انخفاض المحصول.

مما أدى إلى إفقار الناس على مر التاريخ وحتى وقتنا الراهن كما أدى ذلك إلى استنزاف عدة أراضي زراعية جديدة نتيجة الزراعة والرعي الكثيف، مما ساهم في تدهور الإنتاجية، وأدى في النهاية إلى تدمير الأرض إلى الأبد.

4-2- مرحلة الصناعة:

لقد تفاقمت- مع انطلاق الثورة الصناعية، وخاصة منذ بداية القرن العشرين- ظاهرتان بارزتان أدتا إلى بدء الاختلال في هذه المنظومة البيئية:- الظاهرة الأولى هي تزايد عدد سكان العالم بصورة تصاعدية سريعة ومذهلة.

مما أدى إلى تعاضم فقر الإنسان، إذ لم تواكب التنمية الاقتصادية في هذا الإطار النمو الديموغرافي، أما الظاهرة الثانية فهي أن إنسان النصف الثاني من هذا القرن، ولاسيما في البلدان المصنعة، هو إنسان يستهلك في الواقع أكثر من حاجته، ومن نتائج هذا الاستهلاك المفرط وغير العقلاني استنزاف أكثر للموارد الطبيعية التي طلب منها عطاء تجاوز طاقاتها الفعلية أحيانا، فبدت عليها علامات التدهور والاختلال⁽²⁴⁾.

وإزاء هذا الوضع لجأت عدة دول إلى تبني إجراءات وقائية للتخفيف من حدة التدهور والتلوث، فأصدرت في هذا الشأن الكثيرة من التشريعات للتخلص من النفايات في الشوارع (مثلا).

كما حاولت أن تضبط المؤسسات الأكثر تلويثا، ولكن ذلك دون نجاح فعلي (القرار الإمبراطوري لعام 1810 وقانون 1917)، ولهذا أعرب الدارسون البيئيون في القرن التاسع عشر عن قلقهم بشأن آثار التحويل البشري للمنظر الطبيعي، نتيجة للنهضة الصناعية التي كانت سببا في حدوث التلوث وتدهور

(24)- زكريا مصطفى : واقع الإعلام والتوعية البيئية ، المجلة العربية للثقافة، الصادرة بتونس عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 19، سبتمبر 1990، ص ص 157-158.

البيئة على أنه يمكن القول بأن الوعي بمخاطر التصنيع لم يحدث إلا في بداية الستينات.

ومن العلامات البارزة في تطور الاهتمام بالبيئة كتاب نشر عام 1962 الربيع الصامت لمؤلفه راشيل كارسون، والذي أبرز الآثار البالغة لتلوث البيئة بالكيماويات الصناعية، وأوضح أن الإنسان والكائنات الحية جميعا تتعرض لمخاطر تهدد بقاءها.

ونتيجة لذلك بدأ الإنسان يهتم بالمحافظة على البيئة وربطها بالتنمية، حيث شكلت بداية السبعينات نقطة تحول على مستوى الاهتمام بالقضايا البيئية، وتجسد ذلك في العديد من الدراسات والبحوث العلمية والمؤتمرات التي عالجت قضايا التنمية من منظور بيئي، ففي سنة 1967 تأكد للمجتمع الدولي أكثر بأن مخاطر التلوث البيئي أمر كبير.

ولهذا الغرض قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة- عقد المؤتمر الدولي الأول للتصدي لهذه المخاطر في مدينة ستوكهولم في يونيو/ جوان 1972، على أنه ينبغي التذكير أن الأزمة البترولية التي شهدتها الفترة الممتدة من 1975-1985 أحدثت تباطؤا في الجهود والاهتمام بمشاكل البيئة، فأزمة الطاقة خففت من الاهتمام الذي كان يواجهه الصناعيون لمشاكل البيئة، وبدأوا يتساءلون عن الآثار الاقتصادية للإجراءات المضادة للتلوث. و أصبحت المخاطر الاقتصادية أكثر وزنا وفق اهتمام الرأي العام بموضوع محاربة التلوث الذي لم يكن يستعيد جاذبيته لولا الكوارث العظمى.⁽¹⁾

وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت في بدايتها بتدني الاهتمام بآثار التصنيع على البيئة والمتمثلة في التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، وكذا إهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية (العادات، السلوكيات، القيم...) المرتبطة بالإنسان وعلاقته ببيئته الطبيعية (الكبيرة والصغيرة)، وكذا اتساع الهوة بين البلدان المصنعة الأوروبية والبلدان السائرة في طريق النمو، وهذا ما دفع الفكر

الإنساني إلى التركيز في الوقت الحالي على هذه الجوانب، والعمل على إدراجها ضمن الاعتبارات البيئية.

3- النظريات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة:

لقد دأب الإنسان- مند القدم - إلى استغلال موارد بيئته بطريقة أو بأخرى لإشباع حاجاته الأساسية والثانوية عن طريق الوسائل التكنولوجية. ويترجم هذا الاستغلال في صورة العلاقة المتبادلة وإن كانت الاستفادة للإنسان أكثر بكثير، لذا فقد انشغل العديد من العلماء بهذه القضية والتي أطلقوا عليها قضية "العلاقة الإنسانية- البيئية". وتعددت النظريات التي تحدد أنواع العلاقات المتغيرة إلا أنه يمكن حصرها في:

1-3-1 نظرية الحتمية البيئية (Determinism):

ويقر أصحاب هذه النظرية أن الإنسان يخضع بكل ما فيه للبيئة فهي التي تسيطر عليه وليس العكس كما يتردد ويشيع. فالبيئة بما فيها من مناخ معين وغطاء نباتي وحياة حيوانية تؤثر على الإنسان من مختلف الجوانب ونمثل لذلك بتأثير البيئة على عظام الإنسان.

فإذا كان الإنسان يعيش في بيئة جبلية يكون تأثيرها بالإيجاب على تقوية عضلات الأرجل .. أما إذا كانت بحرية فهي تقوي عضلات اليدين، وقد أدى هذا التأثير المتباين والتناقض الواضح بين الشعوب وخاصة بين الآسيويين والأوروبيين، والذي استرعى انتباه الفلاسفة منذ القدم إلى ظهور نظرية الحتمية لتفسير هذا التناقض.

1-3-1 روادها:

-ابن خلدون (1400 م):

وقد ارتكز ابن خلدون في تفسير علاقة الإنسان ببيئته على أثر المناخ في طبائع الشعوب وتأثير الهواء على ألوان البشر، وضرب مثلاً لذلك بشعوب السودان والذين وصفهم بالخفة والطيش وكثرة الطرب والسبب في ذلك الحرارة التي تجعلهم أسرع فرحاً وسروراً وأكثر انبساطاً. كما تحدث ابن خلدون عن الأقاليم الجغرافية وتأثيرها في حياة الإنسان حيث يرى أن هناك سبعة أقاليم، يتميز

الثالث والرابع والخامس بالاعتدال وهو صفة طبائع سكانها أيضاً وألوانهم.. الخ أما الأقاليم غير المعتدلة فتلك التي تقع في الأول والثاني والسادس والسابع وسكانها متوحشون غير مستأنسين.

-أرسطو (284-322 ق.م):

تناول في كتابه عن السياسة الفرق بين سكان المناطق الباردة في أوروبا وسكان آسيا، فسكان أوروبا بالنسبة له يتميزون بالشجاعة التي كانت أساس حريتهم لكنهم غير ماهرين في الإدارة والفهم والتنظيم وبالتالي يفتقدون إمكانية السيطرة أو الإمساك بزمام الأمور. أما سكان آسيا فلديهم الفكر والمهارة الفنية لكنهم يفتقرون إلى الجرأة مما جعلهم محكومين بغيرهم .. في حين أن الإغريق في ذلك الوقت كانوا يعيشون في منطقة وسط بين الآسيويين والأوروبيين مما جعلهم يجمعون بين مميزات المجموعتين.

-هيبوقراط (420 ق.م):

وقد شار كتابه "الجو والماء والأقاليم"، أن سكان الجبال المعرضين للأمطار والرياح يتصفون بالشجاعة وطول القامة والطباع الحميدة أما سكان الأقاليم المكشوفة الجافة فيتصفون بنحافة القامة وحب التحكم.⁽¹⁾

-مونتسكيو:

تحدث مونتسكيو في كتاب "روح القانون" عن أثر المناخ والتربة في حياة الإنسان:

أ- المناخ:

المناخ البارد: شجاعة- نقاء النفس- قوة جسدية.

المناخ الحار: جبن- مكر- ضعف.

ب- التربة:

يصل تأثير التربة إلى الحد السياسي ونوع الحكومات:

- التربة الخصبة = نظام ملكي وديكتاتورية.

- التربة الفقيرة = نظام جمهوري وديمقراطية.

تاريخ <http://www.feedo.net/Environment/Ecology/ManInteractionsWithEnvironment.htm>⁽¹⁾
الزيارة 2008/12/17

- سكان الجزر = الاستقلالية والاستقرار.

-شارلز داروين:

وبظهور نظرية النشوء والارتقاء لداروين والتي ترجع فيها نشأة الإنسان وتطوره إلى البيئة الطبيعية، مما أعطي دفعا قويا لتقدم نظرية الحتمية البيئية إلى الأمام أكثر وأكثر. حيث ظهر بعدها العديد من العلماء التي تؤيد نظرية الحتمية ومنهما:

-بكل (Buckle):

واستند في برهانه على ثلاثة عوامل تتصل بالبيئة من: (مناخ - غذاء - تربة) وهي عوامل مؤثرة على الحضارات الإنسانية المختلفة التي وجدت منذ قديم الأزل. فالحضارة في أفريقيا وآسيا تأثرت بخصوبة التربة. في حين أن الحضارة الأوروبية تأثرت بالمناخ.

فالحرارة الشديدة تعوق العمل بينما المعتدلة فهي منشطة، ومع توافر الغذاء ورخصه زيادة ثمنه يتوافر العمل وتقل الأجور والعكس صحيح. أما الحضارة المصرية والهندية والصينية فهي من أكثر الحضارات المزدهرة لتوافر الحرارة الملائمة والتربة الخصبة.

-فيكتور كزن (cousin Victor):

وتتلخص استنتاجاته في العبارات التالية التي تعبر عن وجهة نظره في العلاقة البيئية -الإنسانية: وهو كما يأتي " اعطني خريطة لدولة ما.. معلومات وافية عن موقعها ومناخها ومائها ومظاهرها الطبيعية الأخرى ومواردها وبإمكاني في ضوء ذلك أن أحدد لك أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه الأرض، وأي دولة يمكن أن تنشأ على هذه الأرض، وأي دور يمكن أن تمثله هذه الدولة في التاريخ".

3-1-2- نقدها :

- الرأي الأول: عدم المنطقية.. صحيح أن البيئة تعد إحدى العوامل الهامة التي تؤثر على الإنسان لكنها ليست العامل الوحيد أو المنفرد فهناك العديد منها وليس من المنطقي أن نقر بحتمية أي عامل من العوامل التي يخضع لها الإنسان في

حياته سواء أكانت عوامل اجتماعية، تاريخية، أو حتى بيئية بمفهومها الأعم و الأشمل.

- **الرأي الثاني:** (التطور التكنولوجي..) يلعب التطور التكنولوجي دوراً أساسياً في الحد من العوائق البيئية فمثلاً بعض البلدان التي يفرض موقعها عليها العزلة مثل اليابان وبفضل التقدم التكنولوجي الهائل الذي وصلت إليه أصبحت غير معزولة بتقدم وسائل المواصلات والاتصال.

- **الرأي الثالث:** أهمية دور التاريخ والحضارة الذي يحد من سيطرة البيئة على الإنسان حيث توجد بعض الدول تتشابه في ظروفها البيئية ولكن تاريخها وحضاراتها لهما دور أساسي يختلف تماماً عن الدول المشابهة لها في ظروفها البيئية.

3-2- النظرية الاختيارية:

وهي عكس **النظرية الحتمية** حيث تقر بإيجابية الإنسان لأنه تتملكه إرادة فعالة مؤثرة ليس فيما يتخذه من قرارات في حياته فحسب ، بل له قوة كبيرة على بيئته أيضاً، فتري أن الإنسان مخير وله القدرة الفاعلة والايجابية في التأثير على البيئة وتسخير كل مواردها لمنفعته إلا أن هذا الاستغلال يجب أن يكون بطريقة عقلانية ورشيده. (1)

3-2-1 روادها:

-فيدال دي لا بلاش (blache V.Dela):

وهو من مؤسسي المدرسة الإمكانية ويرى من خلال نظريته هذه أن للإنسان دور كبير في تعديل بيئته وتهيئتها وفقاً لمتطلباته واحتياجاته. ويصف البيئة بأنها إنسانية (Cultusel) وليست طبيعية (Physical)، ينبغى دراستها على أساس تاريخي من خلال تحليل جهود الإنسان في علاقاته مع البيئة عبر التاريخ.

ويرى التنوع في عناصرها، حيث يختار ما يتلاءم منها مع مهاراته الآلية واليدوية، فالعامل الحاسم هنا هو قدرات الإنسان وإمكانياته التي تجسدت في إقامة الجسور والسدود وشق الأنفاق الجبلية وغيرها. وخير مثال على ذلك

(1) الموقع السابق.

الحضارة المصرية القديمة في إقامة الجسور ومشروعات الري وبناء السد العالي وغيرها من الحضارات الإنسانية الأخرى في بلاد السودان والحبشة.

-لوسيان فيفر (L.Febver) وإسحق بومان (I.Boman):

يرى العالمان أن مظاهر البيئة هي من فعل الإنسان مثل حقول الشعير ومزارع [الأرز](#) والقطن وقصب السكر وغيرها . وهو الذي نظم الحقول وأقام القناطر والسدود وشق الترع والمصارف و اخترع أساليب وأدوات زراعية جديدة لزيادة رقعة الأرض التي يزرعها.

ولا يقتصر الأمر على الزراعة وإنما يمتد للصناعة التي ترتبط إلى حد كبير بتوفير المادة الخام في بيئتها والتي بدورها تتطلب توفير المهارات وسبل المواصلات والمال والأسواق التي هي في واقع الأمر تعتمد على المقومات البشرية أكثر من المقومات البيئية حيث أن المهارة والتكنولوجيا تتصل بالتواجد البشري.

وإختيار مواقع المدن كان من الأدلة التي استند إليها أصحاب هذه النظرية لتأييد فكرة الإختيار وتحكم الإنسان في البيئة وليس لمجرد تواجدها الطبيعي فالمدن الدينية والحربية سواء من أجل عوامل ثقافية كالتدين أو عوامل أمنية كالحماية.

كما أن التوزيع السكاني لأي مدينة في العالم يرجع إلى عوامل اجتماعية وثقافية وبشرية إلى جانب العوامل الطبيعية، ويصل هذا التأثير إلى الحيوان فنجد مثلا عدم وجود بعض الحيوانات في بعض البلدان وتواجدها بكثرة في بلدان أخرى،فالبقر في الهند يحرم ذبحه لتقديسه لديهم .

3-2-2 نقدها

المغالاة في أهمية دور الإنسان الذي يصل به إلى السيادة والديكتاتورية للتحكم في بيئته ،وهو صاحب الكلمة العليا مما يؤدي إلى نشوء مشاكل عديدة بفعل هذه السيادة شبه المطلقة مثل مشكلات التلوث و [طبقة الأوزون](#) و [التصحّر](#) والتي تندرج تحت تسمية عامة "مشكلات عدم الاتزان البيئي".

3-3- نظرية الاحتمالية (Probabilism):

وتقوم هذه النظرية بدور الوساطة بين أنصار الحتمية وأنصار الاختيارية (الإمكانية) لوجود نوع من الصراع بينهما مما حث ظهور نظرية ثالثة جديدة تقوم على التوفيق بين الآراء المختلفة لذا يطلق عليها اسم " النظرية التوافقية " . وهذه النظرية لا تؤمن بالحتمية المطلقة أو الإمكانية المطلقة وإنما تؤمن بدور الإنسان والبيئة وتأثير كل منهما على الآخر بشكل متغير فتغلب على بعض البيئات تعاضم تأثير الطبيعة وسلبية تأثير الإنسان عليها ويكون العكس في بيئات أخرى.

و اعتمد أصحاب هذه النظرية في تفسيرها على تصنيف نوعية البيئة من ناحية ونوعية الإنسان من ناحية أخرى حيث يتفاعل الاثنان سوياً ليشكلان جوهر العلاقة بين الإنسان والبيئة.

فالبيئة الصعبة تحتاج إلى مجهود كبير من قبل الإنسان للتكيف معها، بينما الطرف الآخر المتمثل في البيئة السهلة فتستجيب لأقل مجهود، ويقع بين طرفي هاتين البيئتين بيئات أخرى متفاوتة من حيث درجة الصعوبة، فكما اتجهنا ناحية اليمين يتعاضم دور البيئة وكما اتجهنا شمالاً يقل هذا الدور.

فالإنسان الإيجابي هو الذي يتفاعل مع البيئة بشكل كبير لتحقيق طموحاته وإشباع احتياجاته، أما الإنسان السلبي فهو إنسان محدود القدرات والمهارات ودوره محدود بالمقارنة بالإنسان الإيجابي ويقع بين هذين الطرفين مجموعات بشرية مختلفة في المهارات والقدرات وفي التأثير على البيئة.

- ومن ثم فإن هذه النظرية أكثر واقعية لأنها توضح أشكال عديدة للعلاقة بين الإنسان وبيئته دون أن تميز إحدى أطراف هذه العلاقة دون غيره، وتتمثل هذه العلاقة في التنوع الذي يتضح بالشكل التالي:

بيئة صعبة + إنسان سلبي = حتمية بيئية

بيئة سهلة + إنسان سلبي = إمكانية

بيئة صعبة + إنسان إيجابي = توافقية

بيئة سهلة + إنسان سلبي = توافقية

-أرنولد توينبي وقد حدد علاقة الإنسان والبيئة في أربع استجابات مختلفة:

- **استجابة سلبية:** تخلف الإنسان علمياً وحضارياً مما يجعله غير قادر على الاستفادة من بيئته أو أن يؤثر بشكل فعال عليها.

- **استجابة التأقلم:** تكون البيئة هي المسيطرة عليه في هذه الاستجابة مع توافر بعض المهارات للإنسان التي تمكنه من التأقلم نسبياً مع ظروفها الطبيعية.

- **استجابة إيجابية:** نجاح الإنسان في تطويع البيئة بما يتناسب مع رغباته واحتياجاته، ويستطيع من خلال مهاراته الإيجابية هذه أن يتغلب على أية معوقات وإن كانت بيئة صعبة.

- **استجابة إبداعية:** وهي أرقى أنواع الاستجابات على الإطلاق، فلا يقف الأمر فيها على كون الإنسان إيجابياً وإنما مبدعاً يعرف كيف يستفيد من بيئته ليس بالتغلب على الصعوبة وحلها وإنما بابتكار أشياء تفيده في مجالات أخرى عديدة.

و كتمثيل للنظرية الإمكانية نأخذ : علاقة الإنسان المصري القديم ببيئته حيث يستفيد من نهر النيل، فقد كان في البداية له السطوة الطاغية فإذا جاء الفيضان عم الخير والرخاء والعكس صحيح ثم بدأ المصري يتدخل بشق الترع وإقامة القناطر.

4-3- النظرية التفاعلية:

وترى هذه المدرسة أن هناك تأثير متبادل بين البيئة ومكوناتها فالكائن الحي لا يتأثر بكل ما يحيط به من ظواهر كالحرارة والطاقة فحسب بل إن البيئة هي الأخرى تتأثر بالكائن الحي عن طريق التغذية المرتدة الخارجية التي يسري تيارها إلى البيئة بمعنى أن البيئة تؤثر في الكائنات الحية التي تسكنها وهي بدورها تؤثر في البيئة المحيطة .

وتعد هذه المدرسة إلي الواقعية والموضوعية أقرب فقد أكدت على وجود علاقة تفاعلية بين الإنسان والبيئة فالواقع يشير إلى أن إشباع احتياجات الإنسان تتم عن طريق تحويل بعض عناصر المنظومة البيئية إلى مصادر ثروة تزيد من درجة إشباعه لاحتياجاته والإنسان يحاول جاهدا اكتشاف الجديد لمعالجة العناصر المتوفرة في هذا المحيط بتقنيات جديدة لاستخدامها

وتقدم النظرية التفاعلية معطيات تساعد على فهم العلاقة بين البيئة والصحة والمرض .

فالتفاعل بين المنظومات الثلاث يؤثر بشكل أو بآخر في العوامل المهيأة للصحة أو المسببة للمرض، فالمنظومة الطبيعية تقدم مجموعات من التغيرات الفيزيائية مثل المناخ والتضاريس ودرجات الحرارة... الخ⁽¹⁾ .

وتقدم المجموعة الاحتمالية عددا من المتغيرات مثل: التعليم، الثقافة، التنشئة الاجتماعية الممارسات اليومية، العادات السلوكية وتضم المجموعة التكنولوجية تقنيات حديثة تساعد الإنسان على إشباع مختلف حاجياته مثل القدرة على استخدام مياه الشرب النقية، توفير المواصفات الصحية في المساكن مما يعزز الصحة العامة كما يمكن أن تؤدي هذه التقنيات إلى أحداث التلوث البيئي وهو المسبب للعديد من الأمراض الخطيرة.

ثانيا : ملامح الأزمة البيئية

1- أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة:

بدأ الإنسان حياته على الأرض وهمه الأكبر حماية نفسه من عوامل البيئة وخاصة ما يعايشه من حيوانات مفترسة وكائنات دقيقة، تبين له أنها تسبب الأمراض وفيضانات وثلوج وصواعق وعواصف وانحباس الأمطار، أي أن الإنسان في هذه المرحلة كان يقف أمام البيئة ضعيفا باحثا عن وسائل لحماية نفسه منها ونستطيع أن نميز بذلك مرحلتين من خلال هذه العلاقة:

1-1- مرحلة حماية الإنسان من البيئة:

وفيها استنتب الإنسان من بيئته وسائل عيشه من مأكله ومشربه وملبسه ومسكنه ووسيلة انتقاله ووسائل ترفيهه، لكن استغلال الإنسان لمصادر الطبيعة التي منحها الله إياها لم يكن أحيانا بطريقة سليمة ورشيدة بل كان بطرق استنزافية

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان : البيئة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع البيئة) ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ص 94.

ومسرفة خاصة المصادر الطبيعية غير متجددة (الفحم، البترول، المياه الجوفية الحفرية).

أما المصادر المتجددة (النباتات، التربة، المياه) فقد أسرف الإنسان في استغلالها بمعدل يفوق معدل تجددتها تحت الظروف الطبيعية، فتعويض شجرة في الصحراء يحتاج إلى عشرات السنين.

وقد نجم عن الثورة الصناعية مشكلات التلوث بالمواد الكيماوية التي تقذف في الهواء والماء والأرض وما يحدث ذلك من تلويث لمأكل الإنسان ومشربه، وهكذا تدرجت العلاقة بين الإنسان والبيئة إلى أن آلت إلى ضرر كبير أحدثه الإنسان في البيئة وفي مكوناتها، وأصبح هم الإنسان الأكبر هو حماية البيئة من غوائل البيئة فعل الإنسان.

إذ برزت هناك قضايا بيئية عديدة، فرضت على الإنسان ضرورة تنظيم العلاقة بينه والبيئة، وتنظيم أساسه محافظة الإنسان على البيئة واستغلاله لمواردها بشكل عقلاني وإلا فإن النهاية الحتمية لحياة هذا الإنسان على هذا الكوكب فقد انعكست الصورة وتحول هم الإنسان إلى حماية البيئة من خطر الإنسان.

1-2- مرحلة حماية البيئة من الإنسان:

كان الخوف من البيئة قديما أقل مستوى وأضعف ضررا منه في العصر الحديث ذلك أن أخطار البيئة قديما كانت في معظمها _إن لم يكن كلها_ طبيعية كالفيضانات والثلوج والقحط والخوف من بعض الحيوانات المفترسة. ورغم صعوبة التعامل معها وقتئذ إلا أن التكيف معها ليس مستحيلا وتأثيرها على الإنسان ليست بالمهلكة. أما الخوف من البيئة حديثا فقد بات مرعبا ومستواه عاليا إذ أنه يهدد سلامة الجنس البشري ومن بعده الكرة الأرضية التي تحتضنه، ذلك أن المشكلات البيئية الجديدة كالتلوث بأنواعه وضعف طبقة الأوزون والأمطار الحمضية وندرة المياه وقلة الغذاء قياسا بالنمو السكاني الذي يشهده العالم⁽¹⁾.

(1): رشاد أحمد عبد اللطيف : البيئة و الإنسان من منظور اجتماعي، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، ط، الإسكندرية مصر
ص112،

2-تاريخ الاهتمام بالبيئة:

2-1- مظاهر الاهتمام البيئي على المستوى العالمي :

تعتبر سنة 1972 سنة حاسمة في تاريخ البيئة ، إذ في هذه السنة انعقد أول مؤتمر دولي يعني بشؤون البيئة ، و ترعاه الأمم المتحدة ، وهذا يعتبر نصرا مدعشا للإنسانية في سبيل حماية البيئة ، إذ منذ بداية الثورة الصناعية ، و مشاكل التدهور البيئي تزداد حدة يوما بعد يوم ، إلى أن أثرت على حياة الإنسانية بشكل ملحوظ ، و ذلك بسبب تفوق بعض الحيوانات ، و ظهور الكثير من الأمراض المرتبطة بالتلوث ، كأمراض التنفس ، والجلد و حمى التيفويد ، و الكوليرا و غيرها من الأمراض .

كما حدث في كثير من دول أوروبا ، الأمر الذي استنهض الوعي الاجتماعي وجسده بعض القرارات السياسية في سن القوانين التي تحمي البيئة ، و هذا من أجل حماية الإنسان ، فبالرغم من التدهور البيئي الحاصل إلا أن مظاهر الاهتمام بالبيئة موجودة على المستوى العالمي و المحلي بدرجات متفاوتة .

تزامن ظهور الاهتمام بالبيئة ، مع بروز المشاكل التي تهدد سلامة البيئة خاصة بعد الثورة الصناعية التي شاهدها أوروبا خصوصا ، و بعض مناطق العالم عموما إذ أن تطور الصناعة و امتداد المصانع على مساحات واسعة من الأراضي بالقرب من التجمعات الحضرية ، و على ضفاف الأنهار ، أدى إلى تلوث الهواء ، بدخان المصانع و المياه بمخلفات التبريد ، أما نمو المدن و اتساعها فقد خلف مشكلة بيئية عويصة تمثلت خاصة في تلوث الأنهار و الشواطئ القريبة من المدن من جراء تدفق قنوات الصرف الصحي بها ، مما أدى إلى ظهور عدة أمراض بين سكان تلك المدن و وفاة الآلاف منهم .

لقد شهد النصف الأول من القرن العشرين أحداثا جساما أثرت على الإنسانية جمعاء و البيئة أيضا ، تمثلت في الحرب العالمية الأولى و الثانية ، التي أدت إلى تسابق حاد من أجل التسلح بين الدول الصناعية المتنافسة ، خاصة في مجال اكتساب الأسلحة النووية ، الأمر الذي كانت له الآثار المدمرة على البيئة ، و الذي كان بادرة لاستنهاض الوعي الإجماعي البيئي ، من أجل الحفاظ على البيئة و حمايتها ، و أدى إلى ظهور الحركات البيئية .

الحركات البيئية : في العقود الأخيرة من القرن العشرين تطورا رئيسيا في أغلب بلدان العالم ، فقد تزايد تأثير تلك الحركات و ممارستها ضغوط سياسة مختلف الدول و الحكومات ، و التأثير على برامجها السياسية ، كما كان بروز الحركات البيئية يشير بنهوض و عي جديد دول قضايا البيئية " فالظروف التاريخية التي شهدتها مرحلة السبعينيات أدت إلى توليد التعبئة البيئية .

فالوفرة الاقتصادية في الشمال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، قد حلت بدرجة كبيرة الجوانب الكمية من التوزيع ، و كانت الجوانب الكيفية المتمثلة في الظروف البيئية ، و نوعية الحياة هي التي تسبب القلق التلوث و النفايات الصناعية ، و استصلاح الحضر و تدفق الوفرة " (1)، و من بين الحركات التي كان لها الصيت الواسع عالميا ، حركة السلام الأخضر و صندوق الحياة البرية العالمية ، منظمة أصدقاء الأرض و غيرها .

-حركة السلام الأخضر GREEN PEACE- يرجع بداية ظهور هذه الحركة إلى معارضة مجموعة من النشيطين البيئيين لتجارب نووية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنوي القيام بها ، ففي الخامس و العشرين من شهر سبتمبر عام 1971 انطلق قارب صغير من ميناء فرانكو فور بكندا ، متجها إلى النقطة التي ستفجر عندها القنبلة الهيدروجينية ، و كان على متن القارب المسمى فليب كورماك ، ثلاثة رجال لكشف حقيقة الكارثة المحتملة التي كانت الحكومة الأمريكية تخطط لها –

(1) رانجيت دوفيدي: **الحركات البيئية في الجنوب الشامل – قضايا سبل العيش و الرزق وما بعدها** ، ترجمة: د شერთ العالم ، مجلة الثقافة العالمية ، السنة الحادية و العشرين ، الكويت ، 2002 ، ص 88 .

تفجير قنبلة هيدروجينية من عيار ميغان طن في جزيرة أمشيتيكا – و كان هؤلاء الرجال الثلاثة رفقة أربعة صحفيين يأملون في نقل احتجاجهم إلى العالم بأسره لكن في الثلاثين من سبتمبر بينما كان المركب **فليب كورماك** يدنو من جزيرة أمشيتيكا قامت قوات حرس السواحل الأمريكية باعتقال طاقم المركب ، وإخراجه من المنطقة ، و تم تفجير القنبلة في السادس من نوفمبر عام 1971 .

رغم أن هؤلاء الرجال يعملون تحت مظلة فنية اسمها السلام الأخضر لم يتمكنوا من إيقاف هذا الانفجار النووي إلا أن مركبهم الصغير وطاقمه تصدروا الصفحات الأولى في الصحف الأمريكية ،على إثر ذلك لم تعد جزيرة أمشيتيكا تستخدم على الإطلاق كموقع للاختبارات النووية .

إن الذين يقومون بمثل هذه التجارب النووية هم في الحقيقة من يعوزهم الوعي البيئي " دعنا نطلق عليه اسمها هو الوعي الأخضر ، و ليكن هذا الوعي مفتاح انتصارنا على اللاوعي و على الوعي اللامبالي لأنه و للأسف ما يزال يعيش بين أظهرنا من يدمر كل ألوان قوس قزح لأنه ببساطة مصاب بعمى الألوان .

لأن الأمر يتعلق بمن في يديه الأمر و النهي ، هذا الكيان الذي كان من المفترض أن يكون الشرطي أصبح اللص الذي نخاف " (1) . و اليوم منظمة غرينيس منظمة دولية تتمتع بالتمثيل في 40 دولة في أوروبا و أمريكا و آسيا و المحيط الهادي ، و حرصا منها على استقلالية قرارها فهي ترفض المساهمات و اليوم منظمة غرينيس منظمة دولية تتمتع بالتمثيل في 40 دولة في أوروبا و أمريكا و آسيا و المحيط الهادي ، و حرصا منها على استقلالية قرارها فهي ترفض

(1) - Caroline domien et Philip cullet :**droit international de l'environnement testes de base et références**.pub par Cluwer Löw international 1998 , p213

المساهمات المالية من الحكومات و الشركات و المؤسسات الملحقة لها ، و عليه فهي تعتمد على المساهمات الفردية من داعيها ، الذين يعدون بالملايين و من هبات الجمعيات الخيرية .

تهدف غرينيس إلى حماية الكرة الأرضية و التنوع البيولوجي بكافة أشكاله و الحيلولة دون التلوث ، و استغلال محيطات العالم و تربته و هوائه و مياهه العذبة و كذلك إزالة كافة التهديدات النووية ، و نزع العنف .

صندوق الحياة البرية العالمي (WWF) : المعروف باسم الصندوق العالمي من أجل الطبيعة ، تأسس عام 1971 ، يهتم بشكل أساسي بالحيوانات المهددة بالانقراض ، كما أنه يهتم بمسائل البيئة أوسع ، و له أهداف مماثلة لمنظمة السلام الأخضر ، مثل التعرض للأسباب البشرية للتغير المناخي ، أما جوانب الاهتمام الرئيسية الأخرى تتعلق بحملة لإنقاذ المحيط (المعروفة بأروكا- ORKA) و محاربة المتاجرة غير الشرعية بالحيوانات المهددة بالانقراض .

منظمة أصدقاء الأرض (FOE) : لها أهداف عديدة تشترك فيها مع منظمة السلام الأخضر مثل : التغيرات المناخية ، و سلامة الأغذية ، بما في ذلك الضغط ضد التعديل - - الوراثة ، كما أنها تقوم ب - الحملات المناهضة لاستخدام المواد الكيميائية ذات المخاطر المحتملة في المنتجات اليومية و التلوث .

- التأثيرات البيئية لأنظمة النقل ، و قد كان لهذه الحركات الأثر البالغ في انعقاد أول مؤتمر حول البيئة عام 1972 في مدينة ستوكهولم بالسويد تحت رعاية الأمم المتحدة ، الذي وضع الخطوط العريضة لاهتمام عالمي بالبيئة و أسس نهوض وعي بيئي متنامي حيث تلا هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات التي عقدت من أجل البيئة نذكر مؤتمر تبليسي 1977 بجورجيا ، حول التربية البيئية ، مؤتمر باريس 1987 حول الثقافة البيئية ، قمة الأرض بريودجانيرو عام 1992 حول التنمية المستدامة مؤتمر كيوتو 1997 حول التغيرات المناخية ، قمة جوهانزبورغ 2002 حول الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية أيضا .

2-2- مظاهر الاهتمام بالبيئة على المستوى الوطني :

لا يخفي على أحد أن الأوضاع البيئية على مستوى العالم تشهد تدهورا متناميا على جميع الأصعدة، الأمر الذي يتطلب تكاليف الجهود من أجل الحد من الأخطار التي تواجه البيئة وحمايتها، فالجزائر جزء من هذا العالم تتأثر بما هو حادث في مجال البيئة وهذا ما ينبئ عنه الوضع البيئي في الجزائر .

حيث أن الوضع البيئي في الجزائر ليس بأحسن حال مما هو سائد في العديد من دول العالم ، إذ بعد الاستقلال ورثت الجزائر وضعا بيئيا متدهورا نتيجة التخريب الذي أحدثه الاستعمار ، وطال العنصر البشري بالخصوص ، فكانت حصيلة ملايين الشهداء والمشردين ، أمية متفشية لأبعد الحدود ، أمراض وفقر بين جميع فئات المجتمع .

فكان بعد الاستقلال مباشرة أن شهدت الجزائر سعيًا حثيثًا على مستوى الأجهزة الرسمية للتكفل بعدة مشاكل تتعلق بالبيئة ، ففي مجال القضاء على الأمية سعت الدولة الجزائرية من القوانين ما يلزم إجبارية التعليم للأطفال ومجانيته.

ففي مجال الصحة سعت إلى مجانية العلاج ، ودأبت في مكافحة الأمراض التي كانت تفتك بالآلاف كالحصبة والجدي وبوحمرون و السل وغيرها من خلال دورات التلقيح. بعد الاستقلال لم يخص البعد البيئي باهتمام الكبير ، مما تمخض عنه إفرازات خطيرة هددت توازن البيئة الطبيعية ، حيث تعرض المجال البيئي الجزائري إلى تحديات كانت عنصر هدم وتخريب للخصائص البيئية ، في ظل غياب الاهتمام الصارم بالبيئة وبرامج المحافظة عليها .

ويرجع المختصون تدهور البيئة في الجزائر إلى ثلاثة عوامل أساسية تتعلق بتصاعد النمو الديمغرافي ، و تسارع وتيرة التحضر و تطور التصنيع وهي العوامل التي كان لها تأثير سلبي تمثل في تزايد الضغوط المكثفة على توازن الطبيعة والأنظمة البيئية، مما أدى إلى مزيد من الإسراف في تلويث البيئة بالمخلفات الناتجة عن التجمعات العمرانية والمنشآت الصناعية ، كل هذا الأزمة التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينيات ، التي كانت لها انعكاسات بيئية خطيرة خاصة على الثروة الغابية في الجبال و التنوع الإحيائي بها من جراء

الحرائق المأهولة التي حدثت أثناء مطاردة المسلحين في الجبال إضافة إلى كل هذا، فقد أفرزت هذه الأزمة موجات هجرة ونزوح من الأرياف نحو المدن .

إن هذا الوضع جعل "المختصون على تعدد مناهجهم بيولوجيا كيمياء، جغرافيا قانون اقتصاد وعلم اجتماع، في تقييمهم لحالة البيئة في الجزائر على أن التدهور واصل إلى الخط الأحمر، وأنه طال كل مناحي الحياة من الهواء وتربة وغابات ومياه جوفية وسطحية، كما عمدت إلى تقليص رقعة الفقر ومحاربة التصحر من خلال مشروع السد الأخضر هذا التقييم العلمي الذي يدق ناقوس الخطر لوضع البيئة في الجزائر" (1).

إذن واقع البيئة في الجزائر اليوم في وضع حرج جدا، وهو ما ألزم على السلطات الرسمية الأخذ على عاتقها مسألة حماية البيئة والمحافظة عليها، أما من حيث القوانين التي تهدف إلى حماية البيئة فالجزائر قبل 1983 لم تعرف مسلكا تشريعيًا موحدًا بسبب تعدد الوصايات على البيئة، ويعتبر القانون الإطار 83/03 المؤرخ في 15/02/1983 المتعلق بحماية البيئة أول خطوة تشريعية جادة من أجل حماية البيئة، حيث تضمن كل الأبعاد البيئية وسن لها القوانين التي تكفل حمايتها.

(1) عزوز كردون وآخرون: البيئة في الجزائر -التأثر على الأوساط الطبيعية وإستراتيجيات الحماية، وخبر الدراسات و الأبحاث حول المغرب العربي و البحر المتوسط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 09 .

انطلاقاً من واقع البيئة في الجزائر ، وما تضمنته المواثيق الدولية ونتائج وتوصيات القمم والمؤتمرات العالمية والإقليمية التي دارت حول البيئة ، واستمر هذا القانون الإطار 83/03 المرجع الأساسي في حماية البيئة إلى غاية 2003، أين صدر القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المؤرخ 2003/07/19 ، والذي تم استدراك كل النقائص التي كانت موجودة في الإطار 83/03.

إن القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لم يغفل فيه المشرع الجزائر عن كل ما يصون البيئة ، وفقاً لم تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 حيث عرف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث منه بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل " (1).

حيث تشهد البيئة في الجزائر عناية كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة إذ تسعى وزارة تهيئة الإقليم والبيئة التي يرأسها السيد شريف رحمانى إلى حماية البيئة وتطوير قطاع البيئة ، وهو ما يدل على اهتمام الجهات الرسمية بالبيئة هو اختيار الجزائر للاحتفالات الرسمية باليوم العالمي للبيئة لسنة 2006.

إذ كانت الاحتفالات تحت عنوان - **الصحراء و التصحر** - تحت شعار لا تهجروا المناطق القاحلة وقد جاء اختيار الجزائر من قبل الأمم المتحدة لاحتضان الاحتفالات الرسمية باليوم العالمي للبيئة ، اعترافاً بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها الجزائر من أجل البيئة .

(1) دوجلاس موستنيسيت : مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الولية للاستثمارات الثقافية ، ط، مصر ، 2000، ص17.

و الجزائر تلمس من التعيين المزدوج هذا كبلد يحتضن اليوم العالمي للبيئة و كذا ناطق شرفي باسم السنة الدولية للصحاري و التصحر 2006، عرفانا دوليا لما بذلته من جهود في سبيل حماية البيئة ، و التنمية المستدامة ، و طنيا من خلال تطبيقها ل خطة عمل لصالح البيئة و التنمية المستدامة ، و جهويا من خلال مشاركتها الفعالة في مبادرة البيئة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) ، و دوليا لمساعدتها العديدة لصالح البيئة في العالم ككل " (1) .

إن الاهتمام المتزايد للبيئة من قبل وزارة تهيئة الإقليم و البيئة جعل الوزارة تقدم على غلق أربع وحدات صناعية لإنتاج الأمونيات و الاسمنت " و أكد وزير البيئة أن قرار غلق وحدات الاسمنت و الأمونيات جاء بعد دراسة و منهجية علمية مع كل الشركاء في هذا

المجال للخروج من الكارثة الايكولوجية التي شوهدت سمعة الصناعة في الجزائر " (2)،

(1) خطاب رئيس الجمهورية أمام الندوة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الجزائر 2006 .
(2) سليمة حمادي : وزارة البيئة تعلن عن غلق أربع وحدات لإنتاج الأمونيات ، الشروق اليومي ، 2008/07/28 .

خلاصة:

إن صيرورة العلاقة التفاعلية بين الإنسان و البيئة تبين درجة النفور والاختلال الذي يعكس مظهرا من مظاهر الإخلال بالتوازن البيئي، نتيجة سعي هذا الإنسان للبحث عن مناطق نفوذ، وعدم التفكير بالآثار السلبية لمثل هذه التصرفات على مستقبل الآخرين و البيئة كذلك.

كل هذا ما يترجمه الواقع المعاش من خلال الجهود المبذولة لتدارك هذا العبث بمصدر العطاء الواضح في جملة القوانين و التشريعات التي سنتطرق إليها في الفصل الثالث و الموسوم بالجهود الدولية و الوطنية لحماية البيئة ،حتى نستطيع رسم ملمح عام عن الواقع البيئي في العالم عامة و الجزائر بصفة خاصة.

الفصل الثالث: الجهود الدولية و الوطنية لحماية البيئة

أولاً: واقع البيئة على المستوى العالمي والوطني.

ثانياً: الجهود الدولية والوطنية المبذولة في مجال حماية

البيئة.

أولاً: واقع البيئة على المستوى العالمي و الوطني

تعاني الجزائر كغيرها من الدول من مشاكل بيئية مختلفة المنشأ والتأثير ، مست جميع مختلف المناطق وتركزت بشكل خاص في المدن الحضرية نتيجة التوطين الصناعي والتضخم الحضري وهذا ما أصبحنا نشاهده في المناطق الفقيرة والتركزات السكانية والتي كان لها الأثر البالغ في كافة المجالات (الصحية ، الاقتصادية ، الإطار المعيشي ..الخ).

وفيما يأتي سنحاول توضيح واقع البيئي في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة معرجين على أهم الجهود المبذولة في مجال حماية البيئة دولياً و وطنياً.

1- واقع البيئة في العالم:

1- المشكلات البيئية :

إن التفاعل بين الإنسان و البيئة قديم قدم ظهور الجنس البشري على كوكب الأرض، و قد ظل في صراع دائم معها، يلبي مطالبه و يشبع رغباته "فالإنسان و البيئة عدو أثيرم و صديق حميم ... لا يستطيع الإنسان العيش فوق سطح هذه البسيطة دون أن تكون له آثار ضاره على بيئته، و في نفس الوقت لا يستطيع أن يسلم عيشه دون القضاء على هذه الآثار العنيفة " (1) .

و قد كان من نتائج السعي لإشباع مختلف الحاجات البشرية مع الزيادة في عدد السكان، إن تزايد الضغوط على البيئة الطبيعية باستهلاك مواردها، و تجاوز طاقتها على استيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية، و تجاوزت المتطلبات الحدود في بعض الحالات بدرجة أصبحت تشكل خطرا على توازن الغلاف الحيوي، كما يحدث اليوم من اتساع ثقب الأوزون ، و زيادة كمية الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الجو مما انعكس على التغيرات المتاحة بصفة عامة .
إن الإنسان الذي كان يواجه مشاكل البيئة الطبيعية التي أوجدها الخالق سبحانه دون أن يكون للإنسان دخل فيها كثوران البراكين ، و هزات الزلازل و الفيضانات و الأمطار و الأعاصير و موجات الجفاف و التصحر و غيرها .

Challenges for the chemical science in -The Environment : (1) Nation Research council(U,S)
the 21 th century , publised by National Academies press 2003.p22

وهذا نتيجة توسع أطماعه ، و ظلم الإنسان لأخيه الإنسان ، و انتهاك حقوق البيئة بسبب بعده عن تعاليم خالقه ، فطفت إلى الوجود أزمة بيئية حادة أنتجت عدة مشاكل تعاني منها البيئة نذكر على سبيل الحد لا الحصر بعض منها : مشكلة التلوث ، استنزاف الموارد الطبيعية ، كذلك مشكلة الانفجار السكاني، و سنطرق بشيء من التفصيل إلى بعض المشاكل التي تعاني منها البيئة.

1-1 مشكلة التلوث :

يعتبر تلوث البيئة من المواضيع الحديثة التي فرضت نفسها على الجنس البشري في هذا العصر الحديث خاصة بعد الثورة الصناعية و ما تبعها من تغيرات صناعية و نفسية و بيئية و غيرها(1). إن تلوث البيئة أصبح ظاهرة نحس بها جميعا، فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، و أختل التوازن بين

عناصرها المختلفة، ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان ، أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة.

و أصبح جو المدن ملوث بالدخان المتصاعد من عوادم السيارات، وبالغازات المتصاعدة من مداخن المصانع ، أما التربة الزراعية فقد تلوثت نتيجة الاستعمال المكثف للمخصبات الزراعية و المبيدات الحشرية وحتى أجسام الكائنات الحية لم تسلم من هذا التلوث، فكثير منها يختزن في أنسجته الحية نسبة من بعض الملوثات و لم تسلم المجاري المائية كذلك من هذا التلوث فمياه الأنهار و البحيرات في كثير من الأماكن أصبحت في حالة يرثى لها من المخلفات الصناعية و فضلات الإنسان

ولا يقتصر التلوث على مناطق بعينها فالغلاف الجوي متصل و تنتقل فيه المواد الملوثة من مكان لآخر، و البحار مفتوحة و تنتقل منها الملوثة بحرية تامة مع تيارات المياه ، و بذلك فقد ينتقل التلوث من بلد إلى بلد آخر لا دخل له فيه، وحتى الطعام الملوث قد ينتقل من دولة إلى أخرى، وقد تنتقل التيارات الهوائية و الطيور و المواد المشعة من مناطق التجارب النووية إلى أماكن أخرى بعيدة" (2).

(1) رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سابق ص 180 .
(2) أحمد مدحت إسلام : التلوث مشكلة العصر ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1990 ، ص 15 .

تصنف الملوثات حسب نشأتها أو حسب مسبباتها ، فمن حيث النشأة هناك الملوثات الطبيعية و الملوثات المستحدثة ، و الطبيعية هي التي من مكونات البيئة ذاتها دون تدخل الإنسان كالغازات و الأتربة التي تقذفها البراكين و أكاسيد النتروجين التي تتكون في الهواء نتيجة للتفريغ الكهربائي و حبوب لقاح بعض النباتات الزهرية و الجراثيم و غيرها ، أما الملوثات المستحدثة فهي التي تتكون نتيجة لما استحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات و ما ابتكره من اكتشافات كتلك الناتجة عن شتى

الصناعات و التفجيرات النووية و وسائل المواصلات و كذلك ما ينتج من النفايات عن النشاطات البشرية العادية في الريف و المدن (1).

و تصنف الملوثات حسب مسبباتها إلى بيولوجية و كيميائية و فيزيائية . و كلها لها آثار ضارة على البيئة، و من أخطر ما يصيب التلوث الماء و الهواء لأن كل الكائنات الحية في حاجة ماسة إليهما، و بهما ترتبط الحياة .

1-2 تلوث المياه :

الماء أهم مصدر للحياة على وجه الأرض فحياة كل الكائنات مرتبط بوجوده ، و ما يحدث له من تغيير تتأثر به جميع الكائنات الحية . يتعرض الماء في الطبيعة للتلوث من عدة أوجه . فالصرف الصحي المنزلي ، و مجاري تصريف مياه الأمطار، و النشاطات الصناعية و الزراعية ، و عمليات استكشاف و تصدير و تكرير النفط ، فكل هذه النشاطات تؤدي إلى تلوث المياه و جعلها خطرا على صحة الإنسان و كل الأحياء البيئية الأخرى . و تشكل مخلفات المصانع التي تلقى في المياه دون معالجة أو تنقية مصدرا للملوثات الكيميائية المتعددة ، مثل الكبريت ، و مركبات النيكل و الزئبق و الزنك و النحاس ، و الخطورة في هذه المركبات تكمن في انتقالها إلى الإنسان عن طرق السلاسل الغذائية .

تعتبر كميات النفط المطروحة في البحار و المحيطات من أكبر الملوثات، حيث كميات النفط التي تلوث المياه نتيجة لعمليات النقل لوحدها تقدر بملايين الأطنان سنويا .

(1) رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني: مرجع سابق ، ص 121 .

إضافة إلى كميات أخرى تطرح في البحار و المحيطات نتيجة لعمليات التنقيب و استخراج النفط و الغاز الطبيعي من الآبار الموجودة في قاع البحر، و الذي يزيد من احتمالات تلوث المياه بالنفط أكثر هو وقوع بعض الكوارث في ناقلات النفط العملاقة .

إن تلوث المياه لا ينحصر مداه في مياه البحار و المحيطات فقط بل مياه الأنهار أيضا و المياه الجوفية ، فالأنهار و الأودية القريبة من المناطق الحضرية ، أو التي أقيمت على ضفافها مصانع ، تتعرض يوميا للتلوث نتيجة لما يلقى فيها من مياه الصرف الصحي ، و مخلفات مياه التنظيف و التبريد في المصانع، كذلك المياه الجوفية لم تسلم من هذا التلوث .

حيث مثلاً في بعض مدن الجنوب الشرقي- منطقة الواحات- يقوم السكان بدفن مياه الصرف الصحي في حفر بالقرب من المنازل ، أدى هذا السلوك تدريجياً إلى تلويث مياه الطبقة السطحية التي كانت مصدراً للتزود بمياه الشرب، وكافة الاستعمالات .

وقد تبين من البحوث أن تلوث مياه البحار والمحيطات لا يقتصر على طبقات المياه السطحية فقط ، ويكون هذا التلوث قد امتد إلى طبقات المياه العميقة ، وقد يصل في بعض الحالات إلى قيعان هذه البحار ، وبذلك يمتد الأثر الضار لهذا التلوث إلى كثير من أنواع الكائنات الحية التي تعيش في هذه البحار والمحيطات ، كذلك لا يقتصر تلوث البحار على المناطق الساحلية فقط مثل المناطق المجاورة للمدن أو الموانئ ، أو التجمعات الصناعية ، بل قد تظهر آثار هذا التلوث في مناطق بعيدة جداً عن شواطئ البحار، وقد تظهر في وسط مياه المحيطات (1).

إن تلوث المياه يشكل خطراً كبيراً على صحة الإنسان ويهدد سلامته وسلامة وجوده على الأرض ، ففي كل الحالات يصل هذا التلوث للإنسان وإن لم يشرب هذه المياه الملوثة مباشرة فقد تصله عن طريق الغذاء فالمزروعات المسقية بمياه ملوثة تحمل تلوثها إلى جسم الإنسان عن طريق تناولها .

(1) أحمد مدحت إسلام: مرجع سابق، ص 97 .

كذلك كل الكائنات البحرية التي قاومت التلوث وتكيفت معه تتقل الملوثات إلى جسم الإنسان الذي يكون مآله الهلاك . ولهذا فإن حماية الأوساط المائية من التلوث هو حماية للإنسان من خطر الإصابة بالأمراض أو الهلاك .

-1-3 تلوث الهواء :

يعتبر الهواء ملوث إذ حدث تغير في تركيبه لسبب من الأسباب أو إذا اختلط ببعض الشوائب أو الغازات الأخرى بقدر يضر بحياة الكائنات الحية التي تستنشق هذا الهواء أو تعيش عليه ، وتعدد أشكال المواد المسببة لتلوث الهواء إذ أغلبها مستحدثة من صنع الإنسان – إذ استثنينا بعض الملوثات الناتجة عن العوامل الطبيعية كغبار البراكين و غبار الطلع- ولم تنشأ هذه العوامل في يوم و

ليلة، ولكنها بدأت في الظهور منذ أن ابتكر الإنسان الآلة و استخدمها في كل مناحي الحياة.

و قد ظلت هذه العوامل تتزايد مع زيادة التقدم العلمي للإنسان ، و نتيجة أخذه بالأساليب الصناعية و التكنولوجية الحديثة حيث ظهر هذا الأثر واضحا في النصف الثاني من القرن العشرين حيث شعر الإنسان بخطرها على حياته و تفتن إلى أثرها المدمر على البيئة .

و قد صاحب التقدم الصناعي للإنسان استخدام كميات هائلة من مختلف أنواع الوقود مثل الفحم، و بعض المقطرات زيت البترول، والغاز الطبيعي ، نتيجة احتراق الوقود في محطات الطاقة ، و المصانع، و في محركات السيارات حيث تنتج عنه كمية كبيرة من الغازات التي تتصاعد على شكل دخان محمل بالرماد و بكثير من الشوائب.

و تنتشر هذه الغازات في جو المدن و المناطق المحيطة بالمنشآت الصناعية و غالب ما تحمل الرياح هذه الغازات إلى مناطق أخرى بعيدة عن هذه المنشآت لتسقط على شكل أمطار حمضية يكون لها أثر بالغ السوء على الكائنات الحية . تعدد أنواع الغازات و الشوائب التي تتصاعد إلى الهواء مسببة التلوث، هذه الغازات هي غاز ثاني أكسيد الكربون ، و ثاني أكسيد الكبريت، و بعض أكاسيد النيتروجين، بالإضافة إلى بعض الشوائب المحملة بأبخرة بعض الفلزات الثقيلة مثل الرصاص (1).

يشكل تلوث الهواء خطرا محدقا بالإنسان والبيئة على حد سواء ، فتاريخ البشرية مليء بالحوادث المروعة التي فتكت بالإنسان نتيجة لتلوث الهواء " و من الحوادث الأكثر شهرة نذكر ما حدث في لندن عام 1952 في الفترة ما بين (5-9 ديسمبر) حيث توفي 4000 شخص نتيجة تركز الضباب و الدخان الملوث فوق المدينة لمدة أربعة أيام و عدم تحركه من فوق لندن ، و قد أصيب غالبية السكان بضيق التنفس ، و ارتفاع درجة الحرارة و زرقة البشرة ، بسبب نقص الأكسجين في الدم ، و التهاب الرئة الحاد، وأمراض القلب " (2).

إن الحفاظ على سلامة البيئة من التلوث هي مسؤولية جماعية يتحملها كل فرد، لأن خطرها يهدد الجميع بلا تفریق، حيث أن البيئة لم تعد قادرة على إحداث

التوازن التلقائي نتيجة لكثرة ما يلقي فيها من ملوثات، لذلك يجب على الجميع المساهمة في الحد من أخطار التلوث و ذلك من خلال العمل على وقف الصناعات الكيميائية التي تلوث البيئة،و بالمقابل زيادة المساحات الخضراء و السعي إلى نشر الوعي البيئي بين المواطنين من خلال برامج وسائل الإعلام و الكتب المدرسية من أجل سلامة البيئة .

(¹) المرجع السابق،ص21 .

(2) محمود مصطفى:الأرض في دوامة الخطر،الدار العربية للعلوم ، ط، بيروت، لبنان 1995 ، ص125 .

4-1 استنزاف الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية كل الموارد الموجودة على سطح الأرض سواء كانت في صورة أراضي زراعية أراضي مستخدمة في الأغراض الصناعية أو السكنية ، أو في صورة غابات .

كما تتضمن باطن الأرض و ما تحتويه من الموارد المعدنية المختلفة ، ومصادر الطاقة بالإضافة إلى موارد المياه سواء كانت تقنية أم معالجة إلى جانب الهواء المحيط بالكرة الأرضية (¹) . و الموارد الطبيعية منها المتجددة التي تجدد تلقائيا داخل النظم الطبيعية و هي مستمرة في العطاء في حال استخدامها بصورة عقلانية،و عدم الإسراف الفاحش في استعماله .

أما الموارد الطبيعية غير المتجددة فإن زيادة استهلاكها يشكل قضية على جانب من الخطورة التي تعرض هذه الموارد للفناء بمرور الوقت ، الأمر الذي

يتطلب من الجميع معرفة كيفية استخدام هذه الموارد بشكل يتيح استخدامها للأجيال الحاضرة، و يضمن بقائها للأجيال القادمة .

مع قيام الثورة الصناعية زادت حاجة المصانع إلى المواد الخام التي تحتاجها في الصناعة، فأستغل الإنسان ظهر الأرض و باطنها في استخراج الخامات و تحويلها للصناعة حيث استغلت الدول الاستعمارية مستعمراتها أبشع استغلال.

إذ عملت على استنزاف كل الموارد الطبيعية المتاحة دون استثناء، حيث " يقوم الإنسان باستخدام جزء من الموارد الخام التي يستخرجها من المقالع بشكل فعلي، أما الباقي فيرميه على شكل نفايات و حياتنا مثل مياه الشرب و الغابات و الثروة السمكية، أو تستغلها على نحو يهدد استدامتها قاذورات و تساهم هذه النفايات الصناعية بتلويث البيئة و الهواء و التربة و الماء. (2).

(1) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفصي: مرجع سابق ، ص 323 .

(2) محمود مصطفى: مرجع سابق ، ص 153

ووفقا للتقرير النهائي الخاص بـ (تقييم الألفية للنظام الايكولوجي) فإن النشاطات البشرية تستنزف على مدى ما يقارب من 60% من عناصر النظام الايكولوجي التي تعيل حياتنا مثل مياه الشرب و الغابات و الثروة السمكية، أو تستغلها على نحو يهدد استدامتها و الأخطر أن هذا الاستنزاف يزيد من تهديد حدوث تغيرا حادة و هائلة الحجم و غير قابلة للإصلاح، مثل التغيرات المناخية، و انهيار المخزون السمكي في المحيطات و البحار و تنطوي هذه النشاطات البشرية على تلويث الغلاف الجوي بالمزيد من غازات الاحتباس الحراري، و استنزاف خزانات المياه الجوفية ، و إزالة الغابات و الإفراط في صيد الأسماك .

أثبت التقييم أن التأثيرات السلبية التي يحدثها الإنسان على كوكبنا تتفاقم باستمرار و بوتيرة تسارعة و مخيفة ، فأعداد البشر المتزايدة ، و الجهود المبذولة لتوفير المزيد من الموارد يؤدي إلى تغيير الأنظمة البيئية و يدمرها بمعدلات غير معهودة كن المفزع الذي يبينه تقييم الألفية للنظام الايكولوجي هو حجم و نطاق هذا التأثير اللذان وصلتا إلى حد لا يمكن لأحد تجاهله بعد الآن، و

توضح هذه التأثيرات هو تحويل الأنظمة البيئية الطبيعية و إزالة الغابات من أجل الزراعة من أجل استعمالات الخشب .
و النتيجة أن الغابات أجتثت و اختفت تماما من 25 بلدا ، وفي 29 بلدا آخر تقلصت المساحات التي تغطيها الغابات بنسبة 90% إضافة إلى أن الصيد الجائر دمر إلى الأبد ربع مخزون الثروة السمكية في البحار والمحيطات⁽¹⁾.

(1) أحمد الشربيني : إلى متى يتحمل كوكبنا ، العربي ، وزارة الإعلام ، العدد 561 ، الكويت ، اوت 2005 ، ص 158 .

ب مشكلات البيئة المتعلقة بتزايد السكان:

لقد غير البشر دائما عالم الطبيعة و تغيروا معه ، و تتوقف الآن آفاق التنمية البشرية على حكمة بني البشر في إدارة صلتهم بالبيئة ، ذلك أن التغيرات في حجم السكان و معدل نموهم و توزيعهم لها أثر واسع النطاق على البيئة ، ففي الفترة الممتدة

1900-2000 زادت إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20% ، و الذي يعتبر من أهم الغازات المسببة للاحتباس الحراري ، و في نفس الفترة 1900-2000 تضاعف عدد البشر أربعة مرات تقريبا أي من 1.6 مليار نسمة إلى 6.1 مليار نسمة ، و ترتب عن ذلك استهلاك المزيد من كميات مختلفة من أنواع الوقود (نפט ، غاز ، فحم ، ...).

كما أن التوسيع في الزراعة و تدمير الغابات و تزايد إنتاج كيمياويات معينة تؤدي إلى زيادة غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي ، هذا و أن تلوث الهواء يقتل لوحده ثلاثة ملايين شخص في السنة منهم 90% في العالم الثالث ، فمنذ نهاية العصر الجليدي إلى يومنا هذا اندثر نصف غابات العالم و لم يبق سوى 20% من الغطاء النباتي الأصلي سليما بدون تأثير بشري كبير ، و قد

بلغت معدلات إزالة الغابات خلال الأربعين سنة الماضية أعلى مستوياتها في التاريخ، و بالتوازي بلغ النمو السكاني ذروته أيضا، و انخفض نصيب الفرد من مساحة الغابات على مستوى العالم بأكثر من 50%، و ذلك بسبب تناقص مساحة الغابات و تزايد عدد السكان .

تحتوي الغابات المدارية على 50% من التنوع البيولوجي المتبقي في العالم، وإذا استمر معدل إزالة الغابات بالسرعة الحالية قد تزول أكبر غابة مدارية في غضون 50 سنة ، و سوف يؤدي فقدان الغابات المدارية إلى حدوث انخفاض كبير لا درجة له في التنوع البيولوجي العالمي ، و قد ينجم عن النمو السكاني و تغير المناخ نقص إقليمي في الموارد و يؤدي بدوره إلى استغلال المناطق الحساسة بيئيا كالسفوح و السهول المعرضة للفيضانات ، أو الاستغلال المفرط للفيضانات و المناطق الساحلية، و قد تؤدي هذه الأوضاع إلى زيادة اللاجئين البيئيين و الهجرة و ما يرتبط بها من تحديات اجتماعية و سياسية ذلك و لأن كان تشرد السكان نتيجة لتدهور البيئة بسبب الكوارث الطبيعية أو الحروب ، و الاستغلال المفرط ظاهرة قديمة ، إلا أن الجديد هو حدوث حركات كبيرة للسكان نتيجة كفاعل نمو السكان ونضوب الموارد ، و تدمير البيئة .

فعندما أصابت موجة مدية شاطئ بابوازي (غينيا الجديدة) في عام 1998 هلك آلاف السكان لأن التركيز السكاني كان على الشريط الساحلي و عندما تسبب نهر الياغستي في فيضان هائل في الصين ، تأكد أن التعرية و إزالة الغابات الناجمين عن الاكتظاظ السكاني على طول ضفاف النهر قد زادت من تفاقم الكارثة .

و في عام 2001 لما هز زلزال السلفادور تبين أن الانزلاقات الأرضية التي حدثت آنذاك في منحدرات الجبال و شردت الآلاف من الناس كان سببها الأول هو اقتلاع الأشجار و الغطاء النباتي الأصلي لأغراض الزراعة المعيشية ، و يقدر البنك الدولي أن 25 مليون شخص شردوا في عام 1998 نتيجة للتدهور البيئي ، بحيث فاق عددهم لأول مرة في التاريخ عدد اللاجئين بسبب الحروب .

و كثيرا ما يتعرض اللاجئين المشردون في المناطق التي يعدون إليها الخطر ، فقد أدت أزمة 1994 في رواندا إلى تدفق أكثر من 600 ألف شخص إلى شمال

تنزانيا متسببين في ضرر بيئي كبير بالمنطقة لقطعهم الغابة للوقود و بناء الأكواخو لصيدهم بالمحميات الحيوانية الممنوعة (1).

أن التدهور البيئي المتعلق بنمو السكان و تخلف الإنتاج الغذائي أدى إلى أزمة في نقص الغذاء لدى كثي من الدول النامية خاصة جنوب الصحراء الإفريقية ، حيث يعاني سكان هذه البلدان من نقص في الغذاء ، كما تعجز هذه الدول عن استيراد ما يكفيها من الغذاء تحت طائلة الفقر، " ففي هذه البلدان يعاني في عام 1999 ما لا يقل عن 800 مليون من سوء تغذية مزمن ، و في كثير من هذه البلدان تدهورت قدرات إنتاج الأغذية في مواجهة التربة و النقص المزمن في المياه ، و السياسات الزراعية غير السليمة ، و سرعة النمو السكاني " (2).

(1) علي لبيب : جغرافيا السكان - الثابت و المتحول - الدار العربية للعلوم ، ط2 ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص 182-184 .

(2) المرجع السابق ، ص 188.

يعيش ما يزيد عن مليار نسمة في العالم على أقل من دولار واحد كدخل يومي وهي حالة فقر شديد يعاني أصحابها من الجوع و الأمية ، و الضعف ، و المرض و تتعرض البلدان الفقيرة أكثر من غيرها لتحديات تدهور التربة ، و نقص المياه فكأنما الوقود و حياة الرفاهية تزيد في استهلاك الطاقة ، و في إنتاج النفايات و زيادة معدلات التلوث ، فإن الفقر يدمر البيئة.

أيضا هذه بعض المشكلات التي تعاني منها البيئة في الوقت الحالي ، و في حالة استمرارها بهذه الوتيرة ستؤدي إلى تدمير البيئة ، و القضاء على الجنس البشري لكن لحسن الحظ فالمعطيات تذهب في اتجاه توحد الجهود عالميا من أجل الحفاظ على البيئة ، إذا ما صدقت النوايا .

أهم المشاكل البيئية التي يعاني منها: التصحر، استنزاف الموارد الطبيعية انقراض النباتات و الحيوانات مشكلة الأمن الغذائي المشكلة السكانية... الخ (1) و نظرا لصعوبة تحديد هذه المشاكل إلا أن كلامنا سيقصر على أهم المشكلات البيئية والتي تمثلت فيمايلي:

مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية: و نتعرض إلى ابرز مظاهر استنزاف

الموارد البيئية و التي تمثلت في:

(1) إبراهيم عصمت مطاوع: التربية البيئية، - الدار العالمية للنشر، ط، الإسكندرية، مصر ، 2005 ، ص ص95-98.

- **استنزاف هواء الجوي**: حيث أدت الملوثات الناتجة عن الصناعات المختلفة والتقنيات الحديثة إلى تحويل الهواء من مورد مفيد إلى مورد ملوث وبالتالي فقد أصبحت مناطق كثيرة من العالم تعاني من خطر استنزاف الهواء، كما هو في بعض البلدان و المناطق الصناعية مثل لندن، طوكيو.....الخ.

-**استنزاف المياه**: وقد أدى التقدم الصناعي و التقني إلى تعرض المياه للتلوث من خلال النفايات الملوثة و مجموعة السلوكيات الخاطئة كتصريف فضلات الإنسان، و مياه الصرف الصحي في مجاري المياه العذبة، و كذا مخلفات الصناعة، إضافة إلى الزيادة السكانية مما أفرز الطلب المفرط لاستهلاك المياه و نتج عليه نقص الموارد المائية.

-**استنزاف التربة**: و يتجلى ذلك من خلال إسراف الإنسان في استغلال واستعمال هذه التربة للرعي الجائر و استخدام المبيدات و على نطاق واسع، سوء استغلال مياه الري و مشكلة التصحر، إضافة الى استنزاف الموارد الغذائية و التي تمثلت في الموارد النباتية، الحيوانية، البحرية⁽¹⁾.....الخ

-**المشكلة السكانية**: و تعد المشكلة السكانية أحد أهم الأخطار التي تواجه الإنسان خلال صيرورته على كوكب الأرض و قد أفرزت التوقعات أن عدد سكان العالم بحلول 2010 إلى 6.5 بليون نسمة ليصل سنة 2030 إلى 10 بليون نسمة و يبلغ نهاية القرن 21م إلى 28.5 بليون نسمة، بالتالي فان التوقعات تسلم أن عدد سكان العالم سيزداد بحوالي 100 مليون نسمة كل عام و هذا ما أفرز مشكلات أهمها:

-ازدياد أعداد هائلة من السكان على أراضي زراعية محدودة ما ساعد على انتشار الجوع و سوء التغذية..الخ

-غياب العدالة و المساواة في توزيع المواد الغذائية رغم التقدم التكنولوجي

(1) حسن أحمد شحاتة، ص ص 132-134.

-الاكتظاظ السكاني في الريف نتيجة التقدم في المجالات التكنولوجية الزراعية

-الازدحام السكاني في المناطق الحضرية و تفاقم مشكلات الفقر و المرض والجريمة و عدم الاستقرار الاجتماعي.وما زاد من خطورة المشكلة السكانية هي التوقعات التي تشير إلى أن الغالبية العظمى من الزيادة ستحدث في الإحياء المتخلفة التي تعاني من الازدحام و الاكتظاظ السكاني.(2)

ج- مشكلة التصحر : و التصحر نوع من التدهور الذي تتعرض له النظم البيئية الطبيعية تحت تأثير ظروف مناخية متقلبة من جهة ومن جهة الإفراط في استغلال الطبيعة من طرف الإنسان ، وتتأثر الدول الفقيرة بهذه الظاهرة ،خاصة الموجودة في إفريقيا و أمريكا الجنوبية وهذا ما أشارت إليه ندوة موسكو حين أقرت إن نسبة 75% من مساحات الأراضي في العالم قد تحولت إلى صحاري و منها 55% لوحدها في قارة إفريقيا وترجع الأسباب التي أدت إلى التصحر إلى ما يلي :

- نشاط الإنسان غير الواعي بإقامة المباني على الأراضي الزراعية وسوء العمليات الزراعية والرعي الجائر

- التذبذب في الظروف الطبيعية البيئية .

- إزالة الغطاء النباتي بقطع الأشجار للاستفادة منها وانخفاض مستوى المعيشة وإهمال زراعة الأرض .

- الحروب التي تعمل على تحويل الأرض من زراعية إلى صحراوية قاحلة .

د- الاحتباس الحراري : والذي يرجع أساسا إلى ارتفاع نسبة الملوثات من الغازات المختلفة. (ثاني أكسيد الكربون أكسيد الأوزونالخ) بالإضافة إلى الجسيمات متباينة الأصل والخصائص والتي تعمل على عبور أشعة الشمس

(2) عبد العاطي السيد : البيئة والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،(مصر) ، 2007 ، ص ص 385-386 .

وحرارتها للغلاف الجوي والوصول إلى سطح الأرض. وقد أسهمت نشاطات الإنسان وتنوعها بشكل كبير في تزايد معدلات تلوث الهواء والذي أفرز تغيرات مناخية سريعة متوقعة خلال فترة زمنية قصيرة وبالتالي أدت إلى الاخلال بالتوازن البيئي على مستوى العالم . وقد تجلت آثاره في :

- زيادة ارتفاع منسوب سطح البحر منذ بداية القرن العشرين إلى 1991 بمعدل يتراوح ما بين (10 إلى 20....)

-انقراض العديد من الفصائل النباتية والحيوانية الفطرية لصعوبة التأقلم مع الخصائص البيئية الجديدة (1)

وقد لخص مؤتمر جوهانسبورغ جملة المشاكل البيئية الرئيسية فيما يلي:

- **النمو الديموغرافي:** يبلغ عدد سكان الأرض 1.6 مليار نسمة، ومن المتوقع إن يرتفع إلى 3.9 مليار بحلول عام 2050. وتشير التوقعات إلى إن 49 دولة الأقل تقدماً ستشهد نمواً سكانياً بمعدل ثلاثة أضعاف، ليرتفع عدد سكانها خلال الفترة ذاتها من 668 مليون نسمة إلى 86.1 مليار. ولن يبدأ عدد السكان بالتراجع إلا خلال النصف الثاني من القرن بفعل انخفاض معدل الولادات.

- **الفقر والتفاوت الاجتماعي:** يعيش حوالي 8.2 مليار نسمة بدخل يقل عن دولارين في اليوم، في حين يطاول سوء التغذية 800 مليون نسمة، بينهم أكثر من 150 مليون طفل. ويملك 15% من سكان الدول الأكثر ثراء 80% من الثروات العالمية.

- **الاستغلال المسرف لثروات الأرض:** يتعدى استغلال الثروات الطبيعية بمعدل 20% كل عام قدرة الأرض على تجديدها، بحسب الصندوق الدولي للحياة البرية. وتشير توقعات الصندوق إلى إن استهلاك سكان العالم في عام 2050 سيتجاوز بكثير قدرة الأرض على تجديد مصادرها البيولوجية ويتحدثون عن نسبة تتراوح بين 180 و220% .

- **تغيرات المناخ:** يؤدي استهلاك النفط والغاز والفحم إلى انبعاث ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات التي تحبس قسما من الحرارة، وتساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. وارتفع معدل ثاني أكسيد الكربون في الجو من 280 إلى 360 جزءاً في المليون في غضون 150 سنة، في حين ظل هذا المعدل ما دون 300 جزء في المليون طوال نصف مليون سنة على الأقل. ويتوقع الخبراء أن يبلغ هذا المعدل 500 إلى 1000 جزء في المليون عام 2100، مما سيؤدي إلى ارتفاع في معدل الحرارة يتراوح بين 5.1 و8.5 درجات.

- **الثقب في طبقة الأوزون:** تراجعت طبقة الأوزون التي تغلف الأرض وتحميها من الإشعاعات ما فوق البنفسجية المنبعثة من الشمس، وذلك بفعل مواد الكلوروفلوروكربون المستخدمة في بعض المنتجات. وبلغ «الثقب» مساحة قياسية تبلغ 30 مليون كيلومتر مربع فوق القطب الجنوبي في أكتوبر (تشرين الأول) 2001. غير أن طبقة الأوزون تتجدد حالياً بفضل بروتوكول مونتريال الموقع عام 1987، وتراجع إنتاج مواد الكلوروفلوروكربون، ومن المتوقع أن تعود إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الثمانينات بحلول عام 2050.

- **الحصول على المياه:** يحرم حوالي 1.1 مليار نسمة من مياه الشرب، في حين يفتقر 2.4 مليار لشبكات صرف صحي مناسبة. وبات انخفاض مستوى المياه الجوفية يطرح مشكلات خطيرة في بعض مناطق الهند والصين وآسيا الغربية والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي سابقا والغرب الأميركي. كما إن نصف انهر العالم تعاني من التلوث أو من انخفاض مستوى مياهها.

- **الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض:** هناك 11046 جنسا من الحيوانات مهددات بالانقراض خلال العقود المقبلة، و خصوصا بسبب انقراض بيئتها الطبيعية. ويمثل هذا العدد 24% من الثدييات و12% من أجناس الطيور و25% من الزواحف و20% من الضفدعيان و30% من الأسماك.

- **انحسار الغابات:** تغطي الغابات 30% من اليابسة. وتقلصت مساحتها بمعدل 4.2% منذ عام 1990 تحت تأثير صناعة الخشب، واستثمار المناجم وتوسع

المدن، بحسب أرقام منظمة التغذية والزراعة (الفاو). و يتوقع أنصار حماية البيئة تراجع ما تبقى من الغابات بمعدل 40% في غضون عشر أو عشرين سنة.

- تآكل التربة: يشكل النمو الديموغرافي ضغطا كبيرا على الزراعة، فيؤدي إلى طلب متزايد على الأراضي الزراعية. وتعتبر مساحة من الأرض توازي مساحة الولايات المتحدة والمكسيك معا تالفة بسبب الاستغلال الزراعي المسرف وملوحة التربة نتيجة أنظمة ري عشوائية.

- استهلاك مخزون الأسماك: انخفض حوالي ثلث مخزون الأسماك إلى مستوى متدن جدا، وهو يعاني من استغلال مسرف. وقد اختفت بعض الأجناس عمليا، مثل اسماك المورم من بحر الشمال، ومن بعض المناطق على الصعيد التجاري. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الدعم المقدم لصيد السمك الذي تقدر قيمته بحوالي 20 مليار دولار في العام⁽¹⁾

-2- واقع البيئة في الجزائر:

بالرغم من كون الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية ب 2.381.000 كم²، غير أن مواردها الطبيعية لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء توزيعا على الإقليم، مما يعرض أثمان مواردها -أخصب وأحسن الأراضي الزراعية- أخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء الحكم فيه، حيث ارتفع من 40% سنة 1977 إلى 60% سنة 1987 حيث تضاعف عدد السكان ب 03 مرات من 6.779.000 نسمة إلى 17.460.000 نسمة، وهذا التبذير للأراضي الزراعية القيمة بسبب الانتشار المفرط للمدن يولد واقعا مؤلما آخر يتمثل في تبذير موارد أخرى هامة كالماء الذي يتميز بالندرة وكثرة الطلب، كون 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة، وكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا وبصعوبة كبيرة.

كما أن وفرة هذا المورد لا تتعدى أكثر من 383م³ ن / ، وهذا الوضع يرتبنا من بين البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة المياه المحددة دوليا ب 1000م³ سنويا لكل ساكن، ونسبة التسربات في القنوات بلغت 50% أما نسبة تنقية المياه القذرة فهي تقريبا معدومة وستنخفض في أفق 2020 بعدد السكان المتوقع 44مليون نسمة إلى 3261م³ سنويا لكل ساكن وبالإضافة إلى الأسباب المناخية المسببة لهذه الندرة، يبقى الاستعمال غير العقلاني للماء وتبذيره من أهم العوامل الأساسية لذلك.

أما مسألة التصحر في الجزائر فقد أصبحت قضية استعجالية ، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد، حيث أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أهمية المساحات المهددة بظاهرة التصحر 13.821.179 هكتار أي 69 بالمائة من مساحة السهوب ، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف، الأنشطة البشرية وكمثال لهذا الأخير هو كون السهوب لا يمكنها تحمل أكثر من 04 ملايين رأس من الغنم في حين يزيد هذا القطاع حاليا عن 10 ملايين رأس. (28)

وفي حديثنا عن المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية فلا يخفى عن أحد أن المجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية وتزايد التخصص المهني الناجم عن تقسيم العمل في الجزائر، يعتبر التوسع العمراني غير المدروس والنمو الديمغرافي وتغير نمط الاستهلاك فيه من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للإطار المعيشي الذي من بينه:

أ- تلوث الهواء: عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان

مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة

المروور، مصادر منزلية، تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق. ولا شك أن الأفراد يختلفون في استجاباتهم لملوثات الهواء ، فالأطفال خاصة أكثر حساسية لامتناس أجسامهم للملوثات بسرعة وكذا كبار السن والمرضى بأمراض مزمنة

ب- النفايات: إن أغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة خاصة المنزلية منها فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى 1.2 كغ في كبريات المدن، بالإضافة إلى نتائج سلوكيات المواطن غير المحسوبة في تاريم هذه الوضعية نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانهدام فرز النفايات في عين مصدرها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك...

أما فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة (1983) كانت المشاريع الصناعية تتجزز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة ، حيث كان المقاولون يفضلون المواقع سهلة التهيئة مما جعل الصناعة تتلوع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وكانت لهذه الوضعية آثار على البيئة والصحة العمومية، مثال ذلك هو أن تدفقات كل من مركب المنظفات لسور الغزلان لوث سد لكحل، والمنطقة الصناعية لتيارت لوث سد نجدة..زد على ذلك إنتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول التحراري الناجمة عن مصانع التكرير، ولا بد من الإشارة إلى أن التسممات الأكثر حدوثا سببها⁽²⁹⁾ الرصاص، تذيب وتكرير الرصاص، صناعة الطلاء...و عليه فالترقيم البيئي للمشروعات الصناعية هو أفضل حل للتقليل من

الآثار الناجمة من خلال إيجاد بدائل ممكنة سواء في المعدات أو العمليات الإنتاجية (1)

في نفس الوقت لا يمكننا أن نغفل وجود أوساط وأنواع التنوع البيولوجي في خطر، فالمعروف أن التنوع البيولوجي هو مجموع الجسيمات الحية من حيوان ونبات مع ديمتها الوراثية والأنظمة البيئية التي تتطور فيها، والتنوع البيولوجي أساسي للمساعدة على التكيف مع التغيرات، إلا أنه رغم كون هذا التنوع ثري في الجزائر إلا أنه متقهقر ففي الجزء الشمالي نجد الغابات المتوسطة وفي الهضاب الحلفاء والعرعار.

أما الصحراء فهي قاحلة في مجملها تقريبا وكل منطقة تحوي حيواناتها وكائناتها البرية والبحرية التي يجب حمايتها، مع العمل على زيادة مساحة الغابات الجزائرية كما كانت عليه قبل قرنين، وتهيئة السهوب بتنظيم عمليات الرعي والحماية من التصحر والجزائر أيضا فضاء للعديد من التنوعات الوراثية لأنواع مزروعة أو طوعيه، إلا أنها اليوم تعاني من عدة مشاكل كالأمراض، الحرائق، الإفراط في الإرعاء تهدد بعضها بالانقراض، وأهم ما يمكن ذكره والذي يعمل حاليا على حمايته بدعم دولي هو الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي وهي تغطي حوالي 53.000.000 هكتار.

تزرع الجزائر بمناطق بحرية وشاطئية أكسبتها واجهة بحرية رائعة ممتدة على طول 1200 كم، وبالرغم من كون عمق هذه المنطقة الساحلية لا يتعدى الـ 50 كم بمساحة 45.000 كم²، إلا أنها تأوي حوالي 12.5 مليون نسمة أي ما يعادل 43 بالمائة من إجمالي السكان بكثافة سكانية تقدر بـ 300 ن/كم² مقابل 12.22 ن/كم² بالنسبة لمجموع الإقليم (الديوان الوطني للإحصاء، 1998).

هذا التركيز الكبير للسكان وما يتبعه من تمركز لمعظم الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية، أثر على المساحة الشاطئية (ضياح حوالي 17 بالمائة من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية) وعلى الموارد المائية حيث سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على القلق

خاصة التسربات البترولية فحوالي 100 مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية، و 50 مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية، و 10.000 طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات، فهل يمكن تخيل تأثير ترسب المعادن الثقيلة على الأحياء البحرية؟... فقد تم منع الاستحمام في 183 شاطئ ضمن 511 شاطئ أي أكثر من الثلث، ضف إلى ذلك مشكل الانجراف الشاطئ و الاقتلاع المفرط للرمال من الشواطئ.

و حسب التقرير الذي أعدته وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة تشهد الجزائر أزمة ايكولوجية حادة حيث يؤثر التدهور المستمر للأراضي والتصحر في ضياع الغطاء النباتي وضياع التنوع البيولوجي والاستيطان المبالغ فيه في المدن الساحلية والتغيرات الطويلة المدى على مناخ الأرض وعلى الإنتاجية الطبيعية للأنظمة الايكولوجية وتهدم مجهودات تخفيض نسبة الفقر والنمو الاقتصادي الدائم⁽³⁰⁾

وسمح التحليل المفصل للمشاكل الايكولوجية الذي تم إجراءه في إطار المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة بالكشف عن المشكلات التالية :

موارد بيئية محدودة وضعيفة النوعية: وهذا الوضع تفسره سياسة تستند إلى العرض دون غيره وسياسة تسيير الطلب والأسعار غير الرشيدة وغير معقولة للمنشآت المالية الأساسية مما يفضي إلى تسربات هائلة من المياه المستعملة غير المعالجة يضاف إلى ذلك مشكلة تخصيص الموارد -المقدر المتاح يقدر بنحو 383 للفرد في السنة -ويزيدها تفاقمها مشكلة نوعية المياه الرديئة حيث أن نسبة التنقية لا تكاد تذكر وغياب ضبط ذات مصداقية مما ينذر بتوقع حدوث أزمة مائية حادة.

موارد في مجال التربة والغطاء النباتي في تدهور مستمر:، فالممارسات الزراعية والعوامل الطبيعية - الانجراف الناجم عن المياه والرياح، الجفاف المتكرر- لا يفسران الأجزاء المتزايدة من الخسارة الجوهرية للأراضي

الزراعية المنتجة واتساع نطاق التصحر ذلك أن سياسة فلاحيه غير ملائمة ومفصلة عن السياسة الريفيه وغياب حقوق التملك أو الانتفاع الواضحة وعدم اتساق السياسة العقارية والتوسع العمراني والصناعي الذي لا يعرف الحدود، كل ذلك لم يساعد على تحقيق استثمار يرمي إلى حفظ الموارد الطبيعية، ونتيجة لذلك أصبح الانجراف يصيب أو يهدد 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية وقد تراجعت المساحة الغابية بما لا يقل عن 01 مليون هكتار فيما بين 1955-1997 وزحف الرمال على 08 ملايين هكتار من السهوب .

في تقييم لمشروع السد الأخضر قام به مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة فان 42/ فقط من المشاريع والمخططات وقد استمرت ونجحت كما أن تنفيذه تعرض للتوقيف في سنة 1993 نتيجة للقانون العقاري لان أملاك العروش لم توضع في الحسبان عن برمجة المشروع وعدم احترام المعايير التقنية وعدم ملائمة بعض الشجيرات للمناخ واحتياجاتها لعناية خاصة لا يمكن توفيرها فقد حدد البرنامج زرع 100.000 هكتار سنويا بينما المنجز هو 120.000 هكتار في 20 سنة. نتيجة للعوامل السابقة تعيش الجزائر أزمة بيئية خانقة بسبب برامج التنمية والتصنيع مما يسبب مستويات عالية لتلوث المياه والملوثات الطبيعية والحضرية المتزايدة التي تسبب مشاكل صحية عويصة .

في كل مرة تحاول الدولة تسوية مشاكل البيئة، فان ضغط المواطنين والنشاطات تزيد من حدتها، وظهور مشكلات جديدة كتسيير النفايات الصلبة والتطهير وصعود المياه.... الخ⁽³¹⁾

إطار مؤسسي وقانوني ضعيف:، فالمشاكل زادت تفاقم الآليات التنظيمية والقانونية المجزأة و قليلة التطبيق كما أن آليات التطبيق للقوة العمومية ضئيلة فرغم إنشاء العديد من الهيئات كوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والساحة وإعداد نصوص تشريعية وتنظيمية متعددة إلا أن المؤسسات البيئية ما تزال قليلة التأطير زهيدة التمويل لا تتوفر لها حتى الآن دواعي المصادقية والسلطة اللازمة لتأدية مهامها على الوجه اللائق وما تزال وسائل الرصد والمتابعة لنوعية المنظومة

البيئية روابط واهية ودور المجتمع المدني هامشي. كما أن التمدن غير المراقب والتصنيع غير المتحكم فيه قد اوجد تلوثات في تطور مستمر كانتشار النفايات المنزلية الحضرية، والقمامات وتدهور نوعية المياه والهواء وتلاحظ الناتج من خلال تدهور بعض مؤشرات الصحة العمومية فيما يخص الوفيات والأمراض والأوبئة المنتشرة وقد تم تقييم الخسائر الاقتصادية للصحة العمومية بأكثر من 7/ من الناتج الوطني الخام وترجع الأسباب إلى عدم انجازاي دراسة علمية متكاملة حول البيئة⁽³²⁾، وعدم اهتمام القائمين على القطاع بالشراكة مع المواطنين وأيضا سوء تسيير التدعيمات المالية الآتية أساسا من الدولة والتي تعتبر في مجملها غير كافية .

3- واقع الصحة البيئية في الجزائر :

بالرغم من أن منظمة الصحة العالمية تعرف الصحة بأنها "حالة من الراحة الجسمية والنفسية والاجتماعية وليست فقط الخلو من الأمراض" إلا أننا سنتحدث عن الأمراض الناتجة عن واقع بيئتنا في الجزائر لنتمكن من استنتاج أهمية البيئة في الحفاظ سلامتنا الصحية من خلال الاقتصاد في التكاليف المرتبطة بالعلاج وبالتالي حتمية وضرورة حمايتها، ومما لا شك فيه أن هذه الآثار عديدة ومتنوعة ولكننا سنركز على ثلاث أساسية مرتبطة بتلوث الماء، تلوث الهواء، وتدهور البيئة.

-الأمراض المرتبطة بتلوث الماء:

إن هذه الأمراض تسببها جراثيم أو طفيليات أو فيروسات وهي ذات تصريح إجباري،وقد شهدت الجزائر عبر مختلف مناطق البلاد تفاقما لهذه الأمراض (بين 1993-1996 من 2.866 إلى 3.545 حالة لكل 100.000 ساكن وأهمها **التيفوئيد** 44 بالمائة إلى 47 بالمائة من مجموع التصريحات بالأمراض المنقولة عن طريق المياه.

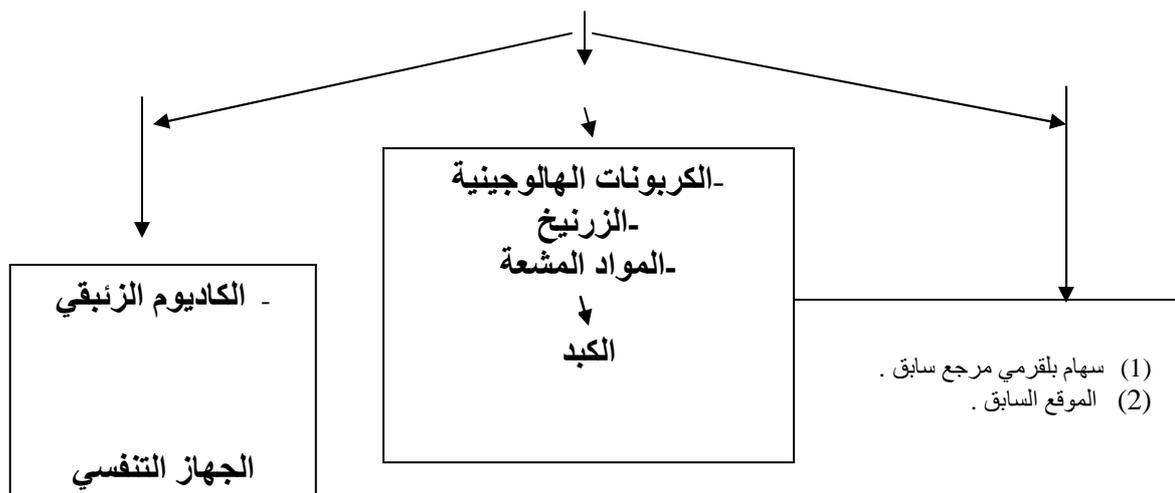
وتعتبر المنطقة التلية وخاصة الهضاب العليا الأكثر إصابة بهذا الداء، كما تقتل الأمراض الإسهالية المتولدة عن استهلاك الماء 2000 طفل سنويا وأهم الأسباب الرئيسية لهذه الأمراض هي تلوث مجاري المياه والينابيع بتدفق المياه القذرة، تحويل السدود، عدم كفاية وغياب مخططات شبكات توصيل الماء العذب (صعوبة تحديد مكان التلوث).⁽³³⁾

الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء:

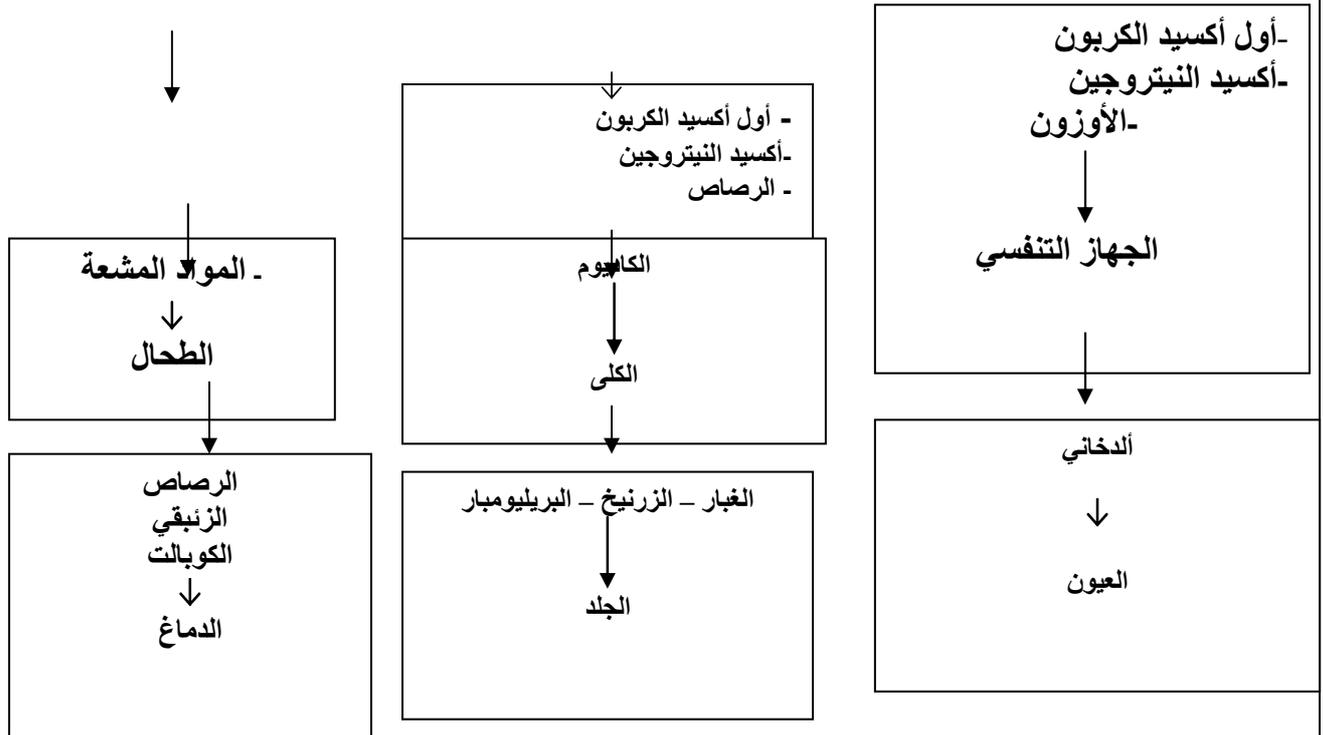
إن الهواء الملوث يضر بالصحة ويزيد من تواتر بعض الاضطرابات مثل الأمراض التنفسية (الربو، النقص التنفسي، السعال المزمن، التنخم...) حيث بين التحقيق الذي أجراه المعهد الوطني للصحة العمومية (1990) أن الإصابات التنفسية تهيمن ب 35.7 بالمائة من المرضية المحسوس بها و 27.2 بالمائة بالنسبة لأسباب الاستشفاء ، وقد تم سنة 1994 خضوع 21.5 بالمائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 05 سنوات بسبب مرض تنفسي حاد ، وفي سنة 1999 بلغ عدد حالات الاستشفاء 37.571 حالة .

ومن جهة أخرى، يمكن لتلوث الهواء أن يضعف الوظائف الرئوية، فالغبار يصيب الجهاز التنفسي، ومونوكسيد الكربون يؤثر على القلب والمخ، والرصاص والكالسيوم يصيبان الدم والكلية، والديزل وبعض المركبات كالبينزين تؤدي إلى حدوث السرطان وحسب الأشكال 01- و الشكل 02 نوضح المواد الملوثة و ماتستطيع نقله للإنسان و التسبب فيها⁽²⁾

شكل رقم:-01- تأثير الموثات على صحة الإنسان
الموثات



(1) سهام بلقرمي مرجع سابق .
(2) الموقع السابق .



المصدر : محمد فاضل بن الشيخ الحسن، ملوثات البيئة الحضرية والصحة، بريد المعرفة العلمية والتقنية مجلة دورية لجامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، دع، 2003، ص 108.

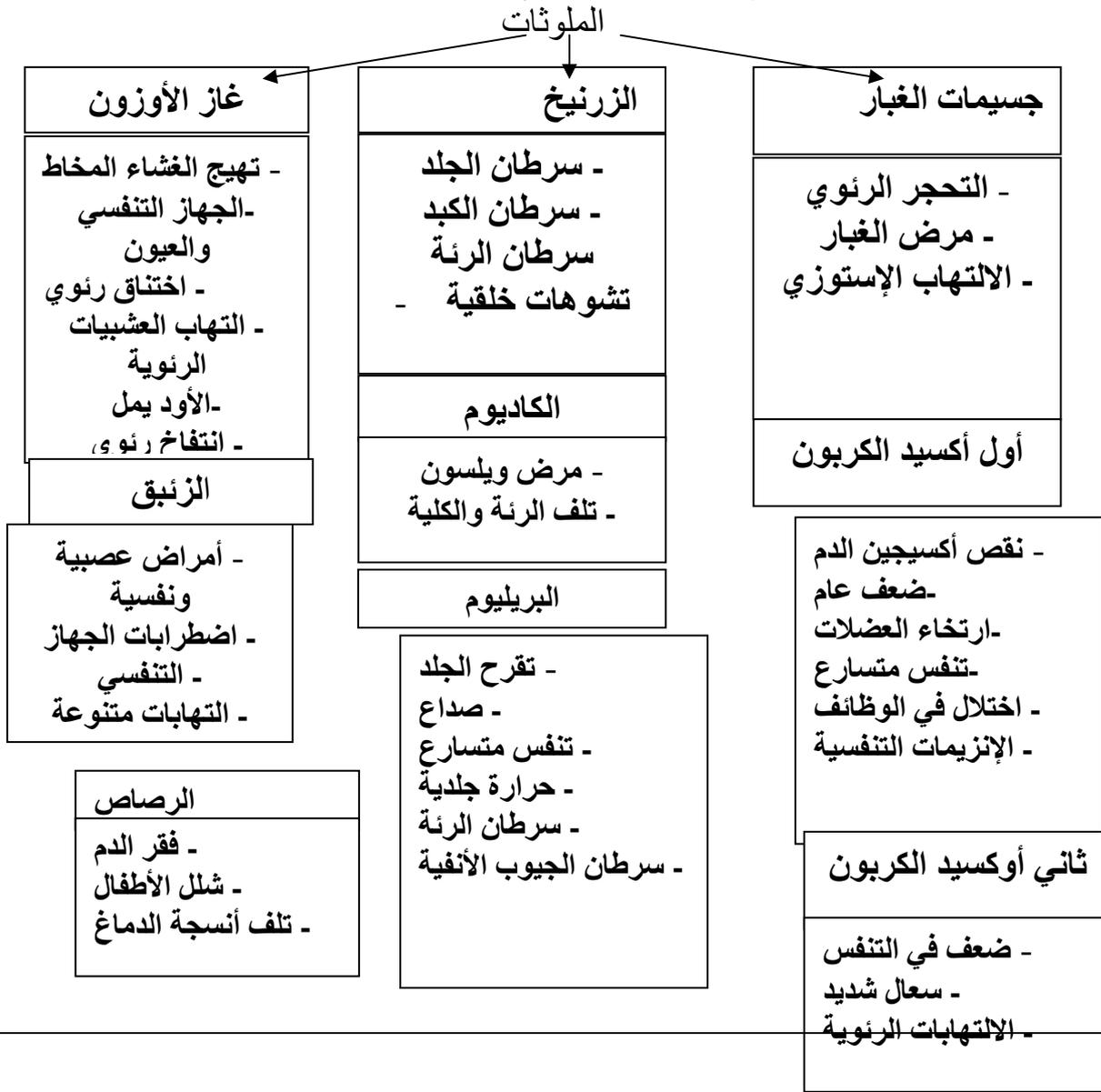
الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة :

أهمها السرطان (840 حالة لدى البالغين من العمر 70-74 عام لكل 100.000 ساكن)، أمراض العوز الغذائي خاصة لدى الأطفال، الأمراض القلبية العرقية أكثر ارتباطا بالفقر، حمى المستنقعات. نتيجة البلدان المجاورة للجزائر وأهم الولايات المعرضة لهذا المرض اليزي تمناست، أدرار (80 بالمائة من الحالات)، عين الدفلة وخميس الخشنة في الشمال، بالإضافة إلى الأمراض الناتجة عن المخلفات الطبية. كما توضح في تأثير بعض الملوثات على صحة الإنسان و التأثير المباشر على أعضاء جسم الإنسان وما يترتب عن ذلك من أمراض و نواتج تهدد الصحة العمومية للمواطن.

حيث يظهر في الشكل رقم 2- نوع الأمراض التي تسببها الملوثات المذكورة سابقاً كالتحجر الرئوي و سرطانات الدم و بعض الأمراض التي تؤرق الإنسانية و حول دون الحق في بيئة نظيفة جراء الإستعمال اللامسؤول للموارد الطبيعية⁽¹⁾.

(1) سهام بلقري، مرجع سابق، ص

شكل رقم 02- الأمراض التي تسببها الملوثات:



ثاني أكسيد النيتروجين	النيكل	أول وأكسيد النيتروجين
- تهيج الجهاز المخاطي للجهاز التنفسي - الأديما	- تقيؤ - صداع تنفس متسارع - حروق جلدية -سرطان الجيوب الأنفية	- نقص أكسجين الأنسجة - شلل مميت

المصدر: محمد بن فاضل الشيخ الحسن، مرجع سابق، ص107.

ثانيا: الجهود الدولية والوطنية المبذولة في مجال حماية البيئة :

1-المؤتمرات العالمية و الجهود الدولية للمحافظة على البيئة:

نظرا لتردي الأوضاع البيئية وتفاقم المشكلات العالمية أدى ذلك إلى زيادة الوعي بمخاطر الأفعال الإنسانية مما دعى إلى ضرورة تظافر الجهود وتكاملها بين دول العالم وعقد مجموعة من المعاهدات أملا في إيجاد حل لهذه الأعمال المخلّة بالبيئة وخلال النصف الأول من القرن العشرين، كان طرح مشكلات البيئة يتم على مستوى محلي، وكان الاهتمام بتأثير الأنشطة البشرية على البيئة ضعيفا جدا، فضلا عن أن الاتفاقيات والندوات المهمة بالبيئة كانت تقتصر على بعض الدول فقط.

كما أن المعاهدات الدولية الأولى أصبحت ضرورية حين اتضحت خطورة الانعكاسات (على البيئة) العابرة للأقاليم. ففي "مرحلة أولى، تناولت هذه المعاهدات مسألة الاتفاق على ممارسات مشتركة ترمي إما إلى حماية الموارد الحيوانية البحرية أو البرية، وإما إلى توزيع عادل للاستفادة من مورد مشترك كحال اتفاقية سنة 1902 الخاصة بحماية الطيور المفيدة للزراعة، أو حال معاهدة سنة 1911 الخاصة بحماية أنواع عجول البحر المهدة بالانقراض"⁽¹⁾.

والواضح أن هذه الاتفاقيات قد ركزت على بعض الجوانب البيئية مثل : حماية الحيوانات، ولم ترتق إلى بعض المسائل المتعلقة بالإنسان مثل : التنمية وعلاقتها بالبيئة، والاستخدام العقلاني للإنسان للموارد الطبيعية، والتي كانت مغيبة إلى

(1) - إيزابيل، بياجوتي وآخرون : العولمة والتنمية المستدامة، ترجمة محمد غان وآخرون ،وهران،لمركز الوطني للبحوث الأثرولوجية، الجزائر،1998.

غاية النصف الثاني من القرن العشرين أين أدركت البشرية أن حماية البيئة تعني استمرار الحياة على وجه الأرض، ولذلك تكاثرت المعاهدات الدولية الخاصة بحماية البيئة، وتطورت تماشياً مع سعي الإنسان لمزيد من التطور والتقدم.

1- مؤتمر استكهولم (سنة 1972) :

في بداية السبعينات عقدت عدة لقاءات، قدمت خلالها تقارير تمهيدية ركزت على ضرورة إدماج البيئة في التنمية، من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والعمل على حمايتها حتى تلبى احتياجات الأجيال المقبلة. وضمن هذا الإطار "فقد قدم التقرير الأول المنبثق عن "نادي روما" والمعنون "كفى من النمو" في سنة 1970، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثاً بذلك نقاشات حادة بين المناضلين أنصار النمو في درجة الصفر، وبين دعاة النمو مهما كان الثمن"⁽¹⁾.

وبعد سنة من نشر هذا التقرير بالضبط (1971)، عقدت حلقة "فونيه" الدراسية عن البيئة والتنمية "حيث كان لها أثر كبير في توضيح الروابط بين البيئة والتنمية ومنذ ذلك الحين، بدأ النقاش يميل إلى التركيز بعيداً عن "النمو مقابل التنمية" إلى إمكانية تكامل النمو والبيئة"⁽²⁾.

وهكذا يمكن القول أن فترة السبعينات أحدثت إعادة نظر رئيسية في التفكير الإنمائي شكلت تحدياً أساسياً للإجماع التقليدي السائد حول التنمية الاقتصادية، "فقد استخدمت عبارات مثل "الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة" و"التنمية الإيكولوجية" و"التنمية السليمة بيئياً"، و"التنمية بلا تدمير" و"التنمية القابلة

(1) - إيزابيل بياجوتي وآخرون : مرجع سابق، بطاقة (أ.2)، ص 02.

(2) - مصطفى كمال، طلبة : إنقاذ كوكبنا التحديث و الأمل (حالة البيئة في العالم 1972-1992)، عن مركز الدراسات العربية، بيروت، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ديسمبر 1992، ص 276.

للاستمرار"، لكي تنقل رسالة واحدة هي : أن البيئة والتنمية يعتمد كل منهما على الآخر اعتمادا متبادلا وأن كل منهما في حقيقة الأمر يدعم الآخر⁽³⁾.

ومن ثم فإن هذه التقارير مهدت الطريق لعقد مؤتمر استكهولم بين 5 و6 جوان 1972 والذي حضره ممثلو 113 دولة، بينها 14 دولة عربية، إضافة إلى ممثلي عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، حيث انتهى (المؤتمر) على تبني 26 مبدأ، و109 توصيات.

ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي أقرها المؤتمر (في شكل حاجات أساسية) كما يلي:

- الحاجة إلى الحفاظ - لصالح الحاضر والأجيال المقبلة - على الموارد الطبيعية للأرض، بما في ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات، والنباتات، وذلك من خلال التخطيط والإدارة الملائمة.

الحاجة إلى الإبقاء على قدرة الأرض في إنتاج الموارد الحيوية المتجددة وتجديد هذه القدرة كلما تسنى ذلك، الحاجة إلى إيلاء حفظ الطبيعة بما في ذلك الأحياء البرية أهمية في عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد غير المتجددة بما يصونها من النفاذ، ووقف إلقاء المواد السامة وغيرها تجنباً للضرر الخطير بالنظم الإيكولوجية⁽¹⁾.

كما تم خلال هذه المؤتمرات مناقشة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان بأن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة⁽²⁾.

وعلى كل، فإنه يمكن القول بأنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي أقرها المؤتمر، وذلك من خلال إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات صياغة برامج التنمية، والتأكيد على الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية، وتحقيق تنمية متواصلة تضمن حق الأجيال المقبلة، إلا أن أعضاء المجتمع الدولي لم يكن ليقبل أن

(3) - المرجع السابق، ص 276.

(1) - هشام، حمدان : الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 185، جويلية، ص ص 51-52.

(2) - عبد الخالق، عبد الله: التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 176، جانفي 1993، ص 94.

(3) - هشام، حمدان : مرجع سابق، ص 53.

تكون اعتبارات الحماية البيئية على حساب التنمية الوطنية المحلية، "فالدول النامية وكذلك الدول الصناعية ظلت تنظر إلى الحركة البيئية بشك، إذ لم تكن الصلة بين البيئة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية مفهوم بوضوح بعد، فلقد كان الاعتبار السائد لدى معظم مسؤولي الدول النامية أن الاعتبارات البيئية مسألة رفاه لا يمكن تحملها، بينما اعتبرت الدول الصناعية أن حماية البيئة وإدخال قيود بيئية يعني إغلاق المعامل وزيادة البطالة"⁽³⁾.

وبالتالي دعت الضرورة إلى عقد مؤتمرات وندوات أخرى، تعمل على التحسيس بضرورة إدماج هذه العناصر في السياسات التنموية عبر العالم، ومنها ندوة المكسيك في سنة 1974.

2- ندوة بلغراد حول التنمية البيئية (سنة 1975) :

لقد حددت ندوة بلغراد التي عقدت في أكتوبر 1975 بدعوة من اليونسكو، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، غايات وأهداف وخصائص التربية البيئية والمنتفعين بها، وتهدف التربية البيئية وفق ما اتفق عليه في هذه الندوة إلى⁽²⁾ :

- إعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها الاجتماعية، والثقافية، والبيولوجية، والفيزيائية.
 - إمداد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تساعد على استخدام موارد البيئة بمزيد من العقلانية والحيطه لتلبية احتياجاته المادية والروحية في حاضره ومستقبله، له ولأجياله من بعده.
 - إيجاد وعي عالمي بأهمية الحفاظ على البيئة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بحيث يؤدي إلى إشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين بطريقة مسؤولة وفعالة في صياغة القرارات التي تمس نوعية البيئة بكافة المكونات.
 - إيجاد وعي بأهمية التكامل البيئي في العالم المعاصر.
- ولتطوير هذه الأهداف حددت الندوة مجموعة من المتطلبات المتمثلة في :

(2) - رشيد، الحمد ومحمد سعيد، صباريني : مرجع سابق، ص ص 236-237.

-تأمين المعرفة الخاصة بالعلاقات بين مختلف العوامل الاجتماعية والبيولوجية والفيزيائية التي تتحكم في البيئة من خلال تطوير مناهج للسلوك واستحداث نشاطات مناسبة لصيانة البيئة.

-تطوير مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة عن طريق إحداث تغيير حقيقي في سلوك الناس اتجاه بيئتهم بحيث يؤدي ذلك إلى إيجاد الشخصية المنضبطة ذاتيا والتي تتصرف في البيئة بروح المسؤولية.

- الاستعانة بأساليب شتى لتزويد الناس بمجموعة متنوعة من الطرائق العلمية والتقنية التي تسمح بإجراء أنشطة رشيدة في البيئة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعليم (النظامي وغير النظامي) لاكتساب المعارف المتوفرة عن البيئة (1).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن ميثاق بلغراد يشكل إطار علمي للتربية البيئية، أو هو في الواقع "ميثاق أخلاقي عالمي" يعتبر الأساس لكل عمل مستقبلي في مجال التربية البيئية. وقد تم على إثره (الميثاق) عقد ندوات إقليمية خلال عامي 1976 و 1977، بمناطق مختلفة من العالم من بينها ندوة عربية للتربية البيئية عقدت بالكويت في نوفمبر 1976⁽²⁾.

3- تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة (سنة 1981) :

اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عند إقرار برنامج العمل للعقد الإنمائي للثمانينات >> "أن أية استراتيجية إنمائية دولية جديدة، وأي نظام دولي اقتصادي جديد لا يمكن التوصل إليهما إذ لم تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان".

ولذلك وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا صدر عام 1981 تحت عنوان "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"، وبحسب هذا التقرير فإن العالم كان يخسر كل عام ما يقارب 15 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

لما في هذا الصدد بأن الأرض الزراعية في العالم لا تتجاوز 11% فقط من مساحة الكرة الأرضية ككل (140 مليون كم²). وفي ظرف 15 سنة فقط زاد حزام الصحراء في السودان مثلا بين 90 و100 كلم، ودمر أكثر من 3,8 مليون

(1) - المرجع السابق ، ص 237.

(2) - المرجع السابق، ص 238.

(3) هشام حمدان، مرجع سابق، ص 53.

هكتار من الغابات الاستوائية (وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حينه أن استمرار نمط تدمير الغابات بهذا المستوى سيؤدي بتسع دول على الأقل خلال 30 سنة إلى تدمير ثروتها الغابية بأكملها⁽³⁴⁾).

هذا ولقد وضع التقرير تعريف محدد للتنمية المستدامة، وأوضح أهم مقوماتها وشروطها، حيث عرفها بأنها >> السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة <<⁽³⁴⁾. ولقد تأثر هذا التعريف الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة، إذا ركز على ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي الدائم من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها.

فضلا عن ذلك فإن هذا التقرير أكد على أنه بين عامي 1960 و1980 زاد سكان العالم أكثر من مليار نسمة و بنسبة 2,1% سنويا في البلدان النامية، وبلغ عدد الجائعين بين عامي 1972 و1982 أكثر من 450 مليون إنسان، وعدد الذين يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة 650 مليون إنسان، وعدد الأطفال 450 ألف طفل⁽³⁵⁾.

إلى جانب كل هذا، و ضمن السياق نفسه، نظم البرنامج دورة خاصة لمجلس إدارته في - نيروبي- شارك فيها ممثلو 105 دول ناقشوا أثناءها التقرير، وتوصل المؤتمر إلى إعلان مشترك أمدوا فيه الحاجة إلى إعادة تقديم النشاط الإنساني في ضوء ما يخلفه من آثار في البيئة الإنسانية. واعتبروا أن العقد الإنمائي الثالث للأمم المتحدة للثمانينات يعطي فرصة مهمة لهذا الغرض. وأعلنوا أن لا مجال للموارد، فالتنمية والبيئة مسألتان متداخلتان و متصلتان في أن معا بمعدلات النمو السكاني ونمط استغلال الموارد، ودعوا في قرار خاص ملحق بالإعلان، إلى تشكيل لجنة دولية خاصة تكون مهمتها اقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار حتى عام 2000⁽³⁶⁾.

4- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (سنة 1992) :

(34)- عبد الخالق، عبد الله : مرجع سابق، ص 94.

(35)- هشام، حمدان : مرجع سابق، ص 54.

(36)- المرجع السابق، ص 54.

كانت قمة الأرض التي عقدت في مدينة - ريو دي جانيرو- في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 جوان 1992، لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة والتنمية. فالقمة جاءت لتواكب الفلق العالمي المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهورا حادا وغير مسبوق في التاريخ، بحيث بلغ التدهور أحيانا وفي العديد من المناطق، درجات قصوى وأصبح أكبر بكثير من القدرة على الإصلاح، وتجاوز كل ما هو معقول ومقبول، وربما قد دخل طور -الانتحار الإنساني العام والشامل-(37).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن مؤتمر -قمة الأرض- حاول التوفيق بين البيئة والتنمية والإقرار بأنهما وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لا بد أن تكون تنمية مستدامة تلبي الشروط البيئية بقدر تلبية الاحتياجات الإنسانية والحياتية، من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. كما ركز المؤتمر على عدة قضايا اجتماعية وبيئية مثل: تنمية الموارد البشرية، وتحسين شروط الحياة والعمل للفقراء في المناطق الريفية وأزمة البؤس حول المدن وبخاصة من خلال إقامة برامج تنموية مشتركة للريف والمدينة، ووضع ترتيبات مؤسسية للمجتمع الدولي لمتابعة الإجراءات، وفي هذا السياق يقول "موريس سترونغ" أمين عام اللجنة الإعدادية للمؤتمر بالبرازيل " إن هدف المؤتمر هو وضع البيئة في مركز السياسة الاقتصادية لدى صانعي القرار، وإدماج الأبعاد البيئية في الحوار بشأن التنمية ووضع خطة عمل للسنوات الباقية من القرن الحالي وللقرن 21"<<(38).

ومما هو ملاحظ في هذا الصدد، هو أن المؤتمر خرج بست نتائج أساسية(39) :
أ- وضع معاهدات بشأن مسائل ذات أهمية كونية ومتصلة بالقطاعات البيئية كمعاهدة لتغير المناخ، وأخرى للتنوع البيولوجي، وأخرى للغابات وأخرى للتصحر... الخ.

(37) - عبد الخالق، عبد الله : مرجع سابق، ص 79.

(38) - المرجع السابق، ص 80.

(3) - هشام، حمدان : مرجع سابق، ص 61-،63.

ب- إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم المجتمعات والدول بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على تبني استراتيجيات تنمية قابلة للاستمرار.

ج- تحديد جدول عمل للقرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض وصياغة الإجراءات الواجب إتباعها مع تحديد الأهداف والأساليب التي تحقق للمجتمع الدولي التنمية القابلة للاستمرار.

د- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصاً في الدول السائرة في طريق النمو التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها وممارستها الإنمائية.

و- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

وأكثر من ذلك، فإن المؤتمر خرج بعدة مبادئ منها⁽⁴⁰⁾ :

أ- أن حق التنمية يجب أن يتجسد بما يضمن توازن حاجات التنمية والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمقبلة.

ب- أن حماية البيئة يجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها.

ج- يجب أن تتحمل الدول الغنية (المتقدمة) المسؤولية في التنمية القابلة للاستمرار بالنظر إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على بيئة الأرض وبالنظر إلى نوعية الثقافة التي تستخدمها.

د- الحاجة إلى تبادل المعرفة العلمية والتقنية وضرورة إشراك الفرد على المستوى الوطني في صنع القرارات العامة من خلال زيادة معرفتهم وإدراكهم البيئي.

ذ- سن تشريعات بيئية على المستويين الوطني والدولي بغية تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية القابلة للاستمرار، وبغية فرض تعويضات للمتضررين من التلوث ومن مختلف مشكلات البيئة.

(40) - المرجع السابق، ص 62.

وفي الواقع "إذا كان مؤتمر استكهولم وضع مسألة البيئة على جدول الاهتمامات الدولية، فإن مؤتمر الأرض كان معدا لنقلها إلى جدول التنفيذ الإجرائي والعملي"⁽⁴¹⁾.

ولكن يبقى مهما كان على الرغم من أن المؤتمر أقر ضرورة دمج البيئة في اعتبارات التنمية، وتحقيق تنمية مستدامة تلبي الشروط الحالية دون إغفال متطلبات الأجيال اللاحقة، إلا أن بعض المراقبين يعتبرون أن هذا الأخير (المؤتمر) لم يحقق الآمال التي كانت معلقة عليه. فالالتزامات الواردة في معاهدة تغيير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي لم تكن في مستوى الحاجة إلى ذلك، وجرى تطويرها لخدمة أغراض ومصالح قوى عظمى. " كما أنه لم يكن الاتفاق على معاهدتين للغابات والتصحر. ووقع قصور في التزامات التمويل، إذ لم تلتزم الدول الغنية بدفع النسبة المفترضة من ناتجها القومي، بل أعلنت فقط استعدادها للعمل بهذا الاتجاه، و لم تتمكن الدول النامية من تحقيق مشروعها لإيجاد سلطة عليا لحماية البيئة على المستوى الدولي وإنشاء صندوق أخضر للتوفيق بين المساعدات من أجل التنمية وحماية البيئة"⁽¹⁾.

5- المؤتمر الدولي الأول حول البيئة والتنمية في إفريقيا (سنة 1995) :

عقد هذا المؤتمر بجامعة أسيوط (بمصر) في الفترة من 21-24 أكتوبر سنة 1995، و قد شاركت في أعماله وفود من دول الجامعة العربية و أكثر من مائة باحث و مهتم بالشؤون البيئية من مراكز البحث و الجامعات المصرية والإفريقية بصفة عامة " وقد ناقش المشاركون في المؤتمر على مدى ثلاثة أيام متواصلة نتائج بحوث بلغ عددها 50 بحثا في مجالات تلوث الهواء، والماء وأثره على صحة الإنسان والحيوان والنبات، والتغيرات المناخية وأثرها على الموارد المائية بالقارة الإفريقية، والآثار التاريخية وكيفية الحفاظ عليها، والتخطيط العمراني وأثره على البيئة وكذا طرق حماية البيئة الإفريقية من التلوث"⁽²⁾.

(41)- المرجع السابق ، ص 61.

(1) - المرجع السابق ص 63 .

(2):محمد سعيد أرنووط، التلوث البيئي و أثره على صحة الإنسان، مصر 1997 ص208.

ويمكن القول أن المؤتمر أثار عددا من القضايا مثل : مواصفات الغذاء وصحة الإنسان وكذا الحماية القانونية للبيئة, ودور الإرشاد الزراعي في حماية البيئة من التلوث.

أما عن توصياته فتمثلت في - 17 توصية- يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

أ- اعتبار مكافحة التلوث مشكلة إقليمية على مستوى القارة الإفريقية, ويجب تناولها بالتنسيق مع دول القارة جميعها ووضع سياسة بيئية موحدة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية تلتزم بها جميع دول القارة.

ب- إصدار اتفاقية دولية لقارة إفريقيا عن التنمية والبيئة.

ج- إنشاء صندوق إفريقي لتمويل المشروعات حماية البيئة التي تنفذ على مستوى القارة.

د- استخدام الطرائق الحديثة لتوظيف النفايات لصالح المجتمع.

هـ- حظر استيراد النفايات النووية والكيميائية من الدول المتقدمة لدفنها في الأراضي الإفريقية مهما كان المقابل.

و- الحد من إدخال الصناعات أو التكنولوجيا التي تؤثر على البيئة في الدول الإفريقية.

ويمكن الإشارة إلى الدور الكبير الذي تمارسه المؤسسات و الأفراد في الحفاظ على البيئة والمشاركة في التنمية، وكذا أهمية التربية البيئية، من خلال المناهج الدراسية التي تعنى بموضوعات عن البيئة ودور التشريعات في حمايتها إضافة إلى المشاركة الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة في التوعية البيئية، وذلك عن طريق وضع برامج إعلامية متنقلة وأفلام قصيرة وإعلانات ومسلسلات⁽¹⁾.

وهكذا فإن المؤتمر أكد بأن إفريقيا تعاني من عدة مشكلات بيئية يتطلب حلها إجراءات حازمة تعمل على انتشال بلدان إفريقيا من الفقر، والعمل على دمج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية.

6- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ (سنة 2002) :

انعقدت هذه القمة بالعاصمة الجنوب أفريقية (جوهانسبورغ) ما بين 21 أوت و 4 سبتمبر سنة 2002) وقد كانت بمثابة جسر تواصل مع قمة الأرض الأولى المنعقدة ب: (ريو دي جانيرو) البرازيلية سنة 1992. وفي ظل التغيرات التي شهدتها العالم ما بين القمتين فقد كان لهاته القمة الدور البارز للتصدي لمشكلات عديدة أبرزها: (زيادة الفقر، واتساع الهوة بين دول الشمال والجنوب، والأضرار المتعددة التي لحقت بالبيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وسوء توزيع هذه الموارد).

ولذلك احتضنت مدينة " Sand ton " عددا كبيرا من المشاركين (6500 شخص) في قمة التنمية المستدامة. ممثلين للحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الأهلية، توفدوا جميعا من أجل إيجاد سبل جديدة لمواجهة المشكلات التي يعانيتها العالم بداية من الفقر والتلوث والتصحر وإزالة الغابات وانتهاء بإهدار الثروة السمكية ومصادر المياه والتغير المناخي. كل هذه المشكلات - طبعاً- التي لم تستطع قمة الأرض الأولى التي عقدت في " ريو دي جانيرو " في عام 1992 تجاوزها مثلما أشار إلى ذلك رئيس جنوب إفريقيا " مبيكي " بقوله أنه على الرغم من الأهداف المحققة في هذه القمة من وقف الدمار البيئي والفقر وعدم المساواة، وتحقيق التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب.

إلا أن النتيجة المأساوية لذلك هي البؤس الإنساني والتدهور البيئي الذي يمكن تجنبه بما في ذلك تنامي الفجوة بين الشمال والجنوب. من النتائج التي صدرت عن القمة الثانية (سنة 2002) في ختام أعمالها إعلان سياسي غير رسمي، تبلور في 69 توصية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

(أ)- يجب أن تعمل مجتمعات العالم على دفع ودعم ثلاثة أقطاب لا يمكن الفصل فيما بينها، تتمثل في حماية البيئة، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على كل المستويات المحلية والقومية، الإقليمية والعالمية.

(ب)- التعهد بتنفيذ برنامج عالمي للتنمية المستدامة يعطي الأولوية المطلقة لتضييق الهوة السحيقة التي تقسم المجتمع الإنساني أغنياء وفقراء.

(ج)- التأكيد على ما جاء في قمة ريو دي جانيرو، ومن خلال الاتفاق على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الركائز الثلاث التي لا تتجزأ للتنمية المستدامة، ولتحقيق مثل هذا التطور يلزم تبني البرنامج العالمي "جدول الأعمال 21"

(د)- التعهد بتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها عالميا بما في ذلك تلك المتضمنة في إعلان الألفية والاتفاقات الدولية المرتبطة به والتي أبرمت في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت منذ عام 1992.

(هـ)- إن أكثر التحديات التي لا تزال تواجه مجتمعات العالم هي الفقر والتخلف والتدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها.

(و)- إن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي أهداف أساسية من أجل التنمية المستدامة.

(ي)- الإقرار بأن الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والحريات وتحقيق السلام والأمن، هي أمور جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

(ن)- التركيز على توفير المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية، من مياه نظيفة وصرف صحي، وأمن غذائي، وتنوع بيولوجي، والاعتراف بالأهمية المحورية للتكنولوجيا والتعليم والتدريب، وإيجاد فرص العمل.

(ت) الحاجة إلى بناء القدرات، وتوفير الموارد الكافية لتقليص الفقر والبطالة.

(ث)- تأييد ظهور تجمعات وتحالفات إقليمية قوية مثل المبادرة الجديدة لتنمية آسيا لتعزيز التعاون الإقليمي وتحسين التعاون الدولي والإسراع في التنمية.

(خ)- التأكيد من جديد على مبدأ ريو دي جانيرو في قمة الأرض الأولى حول حق البشرية في العيش حياة صحية وبناءة في جو من التوافق والحياد.⁽¹⁾

(ر)- الالتزام بتطبيق كل الاتفاقات الدولية لمواجهة الكوارث البيئية مثل: التصحر والأكسدة والتلوث والتغيير البيئي والتغيرات المناخية.

(ز)- تتطلب التنمية المستدامة منظور طويل الأجل ومشاركة واسعة في صوغ السياسة، وصنع القرار والتنفيذ على كل المستويات مع القطاع الخاص والعمال والمجتمع المدني وكل التجمعات الكبيرة.

(م)- التعهد بتقوية وتحسين الإدارة على المستوى المحلي، من أجل التنفيذ الفعال لـ **جدول أعمال 21** ولأهداف التنمية في الألفية الجديدة.

(س)- الاعتراف بالمكانة المركزية للمرأة في المجتمع الإنساني ودورها في التنمية المستدامة.

(ش)- الالتزام والعمل على كل المستويات لحماية الكوكب وتشجيع التنمية الإنسانية وتحقيق الرفاهية والسلام العالميين.

وهكذا يمكن القول أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في **جوهانسبورغ** اعتبر أن التنمية المستدامة قضية عالمية تستدعي مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين، من أفراد ومؤسسات ومنظمات وحكومات لتحقيق تقدم، يكون متوازيا بين احتياجات الإنسان الحالية ومتطلباته المستقبلية، والعمل على مواجهة الفقر وحماية البيئة. إضافة إلى أن التحدي أمام المجتمع الدولي -اليوم- لا يقتصر على تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية فحسب، بل جعلها تنمية متواصلة بيئيا للأجيال اللاحقة. ولا شك أن لمديرية البيئة دور فعال في مجال حماية البيئة من خلال الإطار المؤسسي الرسمي الذي تقوم به إلى جانب المؤسسات الأخرى المشغلة بالمجال البيئي في الجزائر.

2-الإطار التشريعي والقانوني لحماية البيئة في الجزائر :

2-1-الإطار التشريعي لحماية البيئة في الجزائر:

لقد أصبحت قضية البيئة من أهم القضايا المتداولة على الساحة الوطنية لذلك فقد تكاثفت الجهود و المساعي على مستوى مؤسسات و حكومات الدول من أجل إرساء سياسة بيئية من خلال سن القوانين و التشريعات الفاعلة بغية حماية البيئة و المحافظة عليها و هذا نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها وكثرة المشاكل التي تطرحها البيئة .ولهذا فقد مز التشريع الخاص بقانون حماية البيئة في الجزائر بمرحلتين :

● **الفترة الاستعمارية:** و يمكن القول أن القوانين التي طبقتها فرنسا في الجزائر خلال هذه الفترة لعبت الدور الكبير في نهب و استنزاف الموارد البيئية و تقليصها.

● **مرحلة الاستقلال:** خلال بدايات هذه الفترة أهمل إلى حد بعيد الجانب البيئي نتيجة انشغال الجزائر بمجالات أخرى (كالتصنيع، السكن،... الخ.) إلا ان بؤادر الاهتمام بدأت تتضح معالمها مع تزايد الاهتمام العالمي بالبيئة، و تجسد ذلك فعليا في شكل مؤسسات خصت عدة مجالات بيئية (كالسواحل ، المدن الساحلية ،المياه...).

وقد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية و صلاحيتها و المتمثل في قانون البلدية الصادر سنة 1967 إلا انه لم يبين صراحة الحماية القانونية للبيئة مكتفيا فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعتباره المسؤول الأول على حماية البيئة.⁽¹⁾

أما قانون الولاية الصادر سنة 1969 فيمكن القول بشأنه أنه تضمن شيئا عن حماية البيئة وهذا من خلال نصه على التزام السلطات العمومية، بالتدخل لمكافحة الأمراض المعدية و الوبائية.

وفي مطلع السبعينات، و غداة دخول الجزائر مرحلة التصنيع، بدأت تظهر بؤادر تشريعية تجسد اهتمام الدولة بحماية البيئة و هذا ما نجده مبررا بإنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية، تقدم اقتراحات في مجال حماية البيئة و في سنة

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: ، الجريدة الرسمية ، المرسوم رقم 73/67 المتضمن قانون البلدية، العدد 6،

1983 صدر قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة .

ويعد هذا القانون نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف. وقد فتح ذات القانون كذلك المجال واسعا للاهتمام بالبيئة، مما أدى إلى صدور عدة قوانين و تنظيمات أهمها: القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها⁽¹⁾ و الذي عبر من خلاله على العلاقة بين حماية الصحة وحماية البيئة تحت عنوان "تدابير حماية المحيط و البيئة" .

وأمام تزايد الاهتمام بالبيئة وفي ظل السياسة المحدودة من جهة والثقافة المفقودة من جهة أخرى فقد انتهجت الدولة الجزائرية في سبيل ذلك إستراتيجية في مجال حماية البيئة وقد تجلت في مجموعة من الميكانيزمات وأهمها :

2-1- المكانيزمات المؤسسية المركزية :

و التي تمثلت في المجلس الوطني للبيئة سنة 1974. ليتم استحداث المديرية العامة للبيئة، ثم إقامة كتابة الدولة المكلفة بالبيئة سنة 1996⁽²⁾ ليتم إنشاء وزارة خاصة بهذا المجال ، وهي وزارة تهيئة الإقليم و البيئة سنة 2001 م و تتمثل أهم وظائفها في :

- المبادرة بالقواعد و التدابير العامة بالحماية و الوقاية من كل أشكال التلوث و تدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية و بإطار المعيشة و اتخاذ التدابير التحفظية الملائمة وكذا حماية الموارد الطبيعية و البيولوجية و الأنظمة البيئية وتنميتها والحفاظ عليها.

- السهر على مطابقة المنشآت المصنفة على ضوء نصوص التشريع و التنظيم.

- المساهمة في ضبط المدونات المتعلقة بالمنشآت المصنفة وبالمواد الخطرة .

و تصنيف المواقع و المساحات التي تكتسي أهمية من الناحية الطبيعية و الثقافية أو العلمية.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها ، العدد 08 الجزائر 1985/02/17 ص 2.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 09/90 المتضمن قانون الولاية ، العدد 15 الجزائر 1990/04/11 ص 3

- إجراء دراسات التأثير على البيئة و إبداء الرأي في مدى مطابقتها و ملاءمتها للتشريع و التنظيم المعمول به (1)

المفشية العامة للبيئة : و التي تشمل خمس (05) متفشيات جهوية تكلف بتنفيذ أعمال التفتيش والمراقبة. والتي بدورها تتكون من ثماني (08) مديريات مركزية وهي : المديرية العامة للبيئة . مديرية الاستقبال والبرمجة و الدراسات العامة لتهيئة الإقليم . مديرية العمل الجهوي و التلخيص والتنسيق . مديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم . مديرية ترقية المدينة . مديرية الشؤون القانونية و المنازعات . مديرية التعاون . مديرية الإدارة والرسائل (2) و لقد نص قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على إنشاء هيئة للإعلام البيئي تتولى جمع المعلومات البيئية و معالجتها على الصعيدين الوطني والدولي ، كما تتكفل بإعطاء المعلومات المتعلقة بحالة البيئة لكل شخص معنوي أو طبيعي يطلبها منها.

تتكون الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة, تحت سلطة الوزير مما يأتي:
الأمين العام: ويساعده مديرا (02) دراسات ويلحق به مكتب البريد والاتصال
رئيس الديوان: ويساعده سبعة (07) مكلفين بالدراسات والتلخيص ، يكلفون بما يأتي:
-إعداد وتنظيم مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية والنشاطات المتصلة بالعلاقات مع البرلمان.

-إعداد وتنظيم نشاطات الوزير في مجال العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

-إعداد وتنظيم اتصالات الوزير مع الصحافة

-إعداد وتنظيم نشاطات الوزير في مجال العلاقات العامة

-متابعة العلاقات بين الحركة الجمعوية والشركاء الاجتماعيين الاقتصاديين

-متابعة الملفات ذات الطابع القانوني والإداري

-متابعة البرامج التنموية الكبرى وأربعة (04) ملحقين بالديوان.

-المفتشية العامة التي يحدد تنظيمها و عملها بمرسوم تنفيذي الهياكل الآتية:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية المرسوم 158/98، العدد 31. الجزائر 1998/05/16 ص 4-5.

(2) الجزائر البيئة - البيئة في الجزائر بين الماضي و المستقبل و المهمة المستعجلة -مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة عدد 01 1999 ص 07.

المديرية العامة للبيئة
مديرية الاستقبالية والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الإقليم
مديرية العمل الجهوي والتلخيص والتنسيق
مديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم
مديرية ترقية المدينة
مديرية الشؤون القانونية والمنازعات
مديرية التعاون
مديرية الإدارة والوسائل.

وتتكلف المديرية العامة للبيئة بما يأتي:

- تقوم بالوقاية من جميع أشكال التلوث والأضرار في الوسط الصناعي والحضري
 - تقوم بالوقاية من جميع أشكال التدهور في الوسط الطبيعي
 - تحافظ على التنوع البيولوجي
 - تسهر على احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها
 - تضمن رصد حالة البيئة ومراقبتها
 - تسلم التأشيرات والرخص في ميدان البيئة
 - توافق على دراسات التأثير في البيئة .
 - تقوم بترقية أعمال التوعية والتكوين والتربية والاتصال في ميدان البيئة
- وتظم خمس (05) مديريات:

- مديرية السياسة البيئية الحضرية وتتكلف بما يلي:

تبادر بكل الدراسات والأبحاث وتساهم في إعدادها لتحديد أشكال التلوث والأضرار في الوسط الحضري والوقاية منها
تساهم في ترقية سياسات وأساليب وتقنيات مكافحة التلوث والأضرار
تساهم في الحفاظ على التراث الحضري الوطني وفي حماية الصحة العمومية وترقية إطار الحياة.

وتظم ثلاث (03) مديريات فرعية:

المديرية الفرعية للنفايات الحضرية وتتكلف بما يلي

- تبادل بالنصوص التشريعية والتنظيمية وتبناها وتنفيذها بالاتصال مع القطاعات المعنية من أجل تسيير حضري رشيد بيئيا واقتصاديا
- تبادل بإعداد الدراسات وتحديد القواعد والمواصفات التقنية لتسيير النفايات الصلبة الحضرية ومعالجتها وتثمينها , وتساهم في ذلك
- تقوم بالإيصال مع القطاعات المعنية بكل الدراسات والأعمال الرامية إلى تعميم ونشر التقنيات الجديدة والأساليب الحديثة الملائمة لتسيير النفايات الصلبة ومعالجتها وتثمينها

المديرية الفرعية للتطهير الحضري , وتتكلف بمايلي:

- تشارك بالاتصال مع القطاعات المعنية في سياسة تطهير المياه المستعملة وتصفيته
- تحدد بالاتصال مع القطاعات المعنية في تنفيذ ومتابعة التدابير الرامية إلى الوقاية من أشكال تلوث المياه ومحاربتها والتقليل منها والقضاء عليها

المديرية الفرعية للأضرار ونوعية الهواء والنقل النظيف وتكلف بما يلي:

- تبادل وتساهم في إعداد المعايير والترتيبات والنصوص التشريعية والتنظيمية التي تسمح بمحاربة أضرار الصخب في الوسط الحضري
- تبادل بجميع الأعمال والبرامج المعدة لإزالة التلوث وتبناها وتساهم في تنفيذها
- تبادل وتساهم في إعداد المعايير والترتيبات والنصوص التشريعية والتنظيمية التي تسمح بمحاربة التلوث الجوي في الوسط الحضري
- تبادل بدراسات تسمح بتحديد كيفية تشكيل شبكات مراقبة نوعية الهواء في الوسط ومواقع إقامتها وأهدافها
- تساهم في ترقية أشكال النقل النظيف وتطويرها .

مديرية السياسة البيئية الصناعية وتكلف بمايلي:

- تبادل وتساهم في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية والمعايير والمواصفات التقنية التي تخضع لها الوقاية من أشكال التلوث والأضرار ذات المصدر الصناعي وفي مكافحتها والسهر على تطبيقها

- تبادر بأية دراسات وأبحاث مع الشركاء المعنيين لتشجيع اللجوء الى التكنولوجيات النظيفة وتشجيع عمليات استرجاع الأشياء والمنتجات الصناعية الفرعية وإعادة استعمالها

- تقترح و تساهم في إعداد معايير وطنية والعمل على تطبيقها في الوسط الصناعي ,

- تبادر بأية دراسات وأبحاث وأعمال تساعد على الوقاية من التلوثات و الأضرار الصناعية ، و تنفيذ مشاريع وبرامج إزالة التلوث في الوسط الصناعي ، و إعداد خرائط المخاطر و المشاركة في البرنامج العالمي لحماية طبقة الأوزون .

- وتضم أربع (04) مديرات فرعية

المديرية الفرعية للمنتجات و النفايات الخطيرة ، و تكلف بمايأتي :

- تبادر و تعد ، بالاتصال مع القطاعات المعنية ، النصوص التشريعية و التنظيمية التي يخضع لها تسيير النفايات الخطيرة والخاصة و استعمال المواد الكيماوية المنطوية على سموم .

- تبادر و تعد ، بالاتصال مع القطاعات المعنية ، النصوص التي تنظم نقل المواد الخطيرة

- تعد قائمة النفايات السامة و الخطيرة و تتولى ضبطها باستمرار ،

- تساهم في إعداد السجل الوطني للمواد الكيماوية المنطوية على سموم ،

- تبادر و تقوم بترقية جميع الأعمال التي تساعد على تسيير ايكولوجي و اقتصادي للنفايات السامة و الخطيرة يكفل السلامة منها.

المديرية الفرعية للمنشآت المصنفة و تكلف بمايأتي :

- تبادر و تعد بالاتصال مع القطاعات المعنية ، النصوص التنظيمية و المواصفات التقنية التي تخص المنشآت المصنفة وتتابع تطبيقها ،

- تضبط باستمرار قائمة المنشآت المصنفة

- تبادر عند الحاجة بالمراجعات البيئية .

المديرية الفرعية للتكنولوجيات النظيفة و تثمين النفايات و المنتجات الفرعية ،

وتكلف بمايأتي

- تبادر و تعد ، مع القطاعات المعنية ، النصوص و الآليات التنظيمية التي تساعد على استعمال المواد الأولية و المنتجات الفرعية استعمالا رشيدا يكفل السلامة ،

- تقوم بجميع الأعمال التي تشجع على استرجاع النفايات والمنتجات الفرعية الصناعية والحضرية و اعادة استعمالها وتثمينها اقتصاديا
- تقوم ، بالاتصال مع القطاعات و المؤسسات المعنية ، بجميع الأعمال التي تساعد على استخدام التكنولوجيات الأكثر نظافة وملائمة
- تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية بجمع ،الأعمال الرامية إلى ترقية واستعمال التكنولوجيا التي تكفل الاقتصاد في المياه في الوسط الصناعي

المديرية الفرعية لبرامج إزالة التلوث الصناعي والمخاطر التكنولوجية الكبرى

وتكف بما يأتي :

- تقوم بترقية جميع الأعمال والمشاريع الخاصة بإزالة التلوث وحماية البيئة التي يقوم بها المتعاملون الصناعيين.
- تبادر وتعد بالاتصال مع القطاعات المعنية النصوص والترتيبات التنظيمية للوقاية من المخاطر الكبرى وتنظيم التدخلات في حالة حدوث تلوثات عارضة.
- تعد بالاتصال مع القطاعات المعنية خرائط المخاطر والأوضاع الحرجة

مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي والمواقع والمناظر

الطبيعية وتكف بمايأتي :

- تبادر بالأدوات القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة وتساهم في إعدادها
- تضع بالاتصال مع القطاعات المعنية الإستراتيجية الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي
- تساهم في مراقبة التراب الطبيعي والبيولوجي والمحافظة عليه
- تساهم في جرد المواقع الطبيعية ذات الأهمية وتقترح تصنيفها
- تعد مع القطاعات المعنية سياسة الحفاظ على التراث الطبيعي وإصلاحه
- تساهم في جرد المواقع التاريخية والمناظر المتميزة وتقوم بترقيتها
- تساهم مع القطاعات المعنية في إعداد قواعد تسيير المساحات ذات الأهمية الجمالية

وتظم أربع (04) مديريات فرعية:

المديرية الفرعية للحفاظ على المناطق البحرية للساحل والناطق الرطبة وتكف بمايأتي:

- تساهم في إعداد الأدوات القانونية و التنظيمية للحفاظ على الساحات الساحلية و المواقع ذات الأهمية و الناطق الربط و تسييرها تسييرا رشيدا و تنميتها بصورة مستديمة .

- تساهم في جميع أعمال تحديد مواقع المساحات الساحلية ، و المواطن البحرية و الشاطئية و دراستها

- تساهم ، مع القطاعات المعنية، في إعداد سياسة وطنية للتسيير المتكامل للمساحات الريفية و المحيط الزراعي

- تشارك في ترقية الممارسات و المهارات التقليدية المحلية ،

- تشارك في إعداد التعليمات الرامية إلى استعمال منتجات الصحة النباتية و المنتجات الملوثة الأخرى استعمالا رشيدا من الناحية البيئية .

المديرية الفرعية للحفاظ على المنظومات البيئية الجبلية و السهبية و الصحراوية و

تثمينها و تكلف بما يأتي :

- تساهم في إعداد النصوص القانونية و التشريعية الملائمة للحفاظ على المنظومات البيئية السهبية و الصحراوية و الفضاءات الجبلية

- تساهم في تطوير مشاريع و برامج التسيير المتكامل و الدائم للمراعى و الفضاءات السهبية .

- تساهم في إعداد مشاريع و برامج إعادة تأهيل الفضاءات الواحية و الصحراوية و في تنفيذها

المديرية الفرعية للموقع و المناظر و التراث الطبيعي و البيولوجي ، و تكلف بماياتي :

- تساهم في إعداد جرد وطني للحيوانات و النباتات و مواطنها ،

- تحدد، بالاتصال مع القطاعات المعنية ، الوسائل الضرورية لإقامة بنوك للمورثات و تساهم في تنفيذها .

- تساهم في إعداد أدوات تشريعية و تنظيمية فيما يخص جلب سلالات غريبة و عضويات معدلة وراثيا.

- تضع المؤشرات والدلائل اللازمة لمتابعة استغلال الموارد الطبيعية
- تبادر وتساهم في جميع الأعمال والبرامج الخاصة بإعادة تأهيل المواقع والمناظر ذات الأهمية وصيانتها وتثمينها

المديرية الفرعية للاتصال والتوعية في مجال البيئة وتكلف بماياتي

- تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية بترقية جميع الأعمال والبرامج التي تخص التربية والتوعية والاتصال في ميدان البيئة
- تبادر وتعد مع القطاعات المعنية والمؤسسات المتخصصة جميع الأعمال و برامج التعليم والتعميم في الأوساط التعليمية والشبانية
- تبادر وتساهم في ترقية جميع أعمال وبرامج الشراكة مع الجماعات المحلية والهيئات العمومية والجامعات ومؤسسات البحث والجمعيات والتجمعات المهنية وفي اتجاهها.
- تبادر وتقوم بترقية جميع أعمال وبرامج التكوين وتعزيز المؤهلات وقدرات الخبرة لدى المستخدمين الذين يمارسون عملهم في القطاع أو في ميدان البيئة وتظم ثلاث (03) مديريات فرعية :

المديرية الفرعية للاتصال والتوعية في مجال البيئة وتكلف بماياتي :

- تتصور وتقتراح إستراتيجية اتصال بيئي وتتولى تقويم تأثيرها ونتائجها
- تعد وتقتراح وتنفذ جميع الأعمال والمشاريع الاتصالية البيئية التي تساعد على استعمال التقنيات والدعائم الحديثة والعالية الأداء
- تبادر وتقتراح جميع الأعمال والبرامج التحسيسية في اتجاه المواطنين والجمعيات والشركاء الاجتماعيين والمتعاملين الاقتصاديين
- تبادر بأعمال استشارة المواطن والمحافل العمومية
- تسهر على توزيع الإعلام البيئي بواسطة الأنترنات .

المديرية الفرعية للتكوين والتربية في مجال البيئة وتكلف بما يأتي

- تضع مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المتخصصة المعنية البرامج ومقررات التعليم حول البيئة في الوسط التربوي
- تبادر وتساهم مع القاطعات والمؤسسات المتخصصة المعنية البرامج الخاصة بالتربية البيئية في وسط الشباب
- تقوم بترقية التكوين في مجال الحرف البيئية مع القطاع الجمعي والمؤسسات المعنية الأخرى
- تبادر بمخططات وبرامج التكوين وتحسين المستوى والنوعية والملائمة وتنفيذها وتتابعها بما ينسجم مع توجهات السياسة الوطنية والقطاعية في ميدان البيئة .

المديرية الفرعية للشراكة من أجل حماية البيئة وتتكفل بما يأتي:

- تقوم بترقية جميع الأعمال الملموسة في مجال الشراكة مع الجماعات المحلية والهيئات العمومية بالتوافق مع توجيهات وأهداف السياسة الوطنية في ميدان حماية البيئة
- تقوم بترقية جميع أعمال الشراكة مع الجمعيات والمتعاملين الاقتصاديين بالتوافق مع توجيهات السياسة الوطنية في ميدان حماية البيئة
- تنسق وتضمن تكامل وتماسك عمل الشركاء والمتعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين بالتوافق مع توجيهات السياسة الوطنية في ميدان حماية البيئة
- تنسق وتضمن تكامل وتماسك عمل الشركاء والمتعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين مع الاختيارات والأهداف الوطنية ذات الأولوية لحماية البيئة

مديرية التخطيط والدراسات والتقويم البيئي وتكلف بما يأتي:

- تعد برامج الاستثمار في ميدان البيئة
- تبادر بأية دراسات ومشاريع كفيلة بتوجيه السياسات الوطنية والقطاعية وبالمساعدة على تنفيذها وكذلك الاستثمارات الوطنية والدولية في المجال البيئي
- تبادر بأية دراسات وتقويم حالة البيئة وحصيلة الأعمال والبرامج في مجال البيئة
- تدرس وتنظر في مدى مطابقة وملائمة ملفات دراسة التأثير على البيئة وتظم ثلاث (03) مديريات فرعية:

المديرية الفرعية للتخطيط والمشاريع والبرامج وتكلف بما يأتي:

- تبادر بأية أعمال وبرامج مخططة لإنشاء شبكات ومنظومات الرصد والمراقبة وتطويرها بالاتصال مع القطاعات المعنية
- تبادر وتساهم في انجاز أية أعمال ودراسات تصويرية وتسييرية لمنظومات وشبكات الرصد والمراقبة
- تحدد احتياجات التمويلات الخارجية لمشاريع القطاع وبرامجه وتقترح الفرص التي تتيحها المؤسسات المالية المؤهلة

المديرية الفرعية للدراسات والتقويم في مجال البيئة وتكلف بما يأتي:

- تبادر بأية تحقيقات وتحليل عن حالة البيئة على المستويين المحلي والوطني وتعد خرائط لأوضاع محورية وتقارير ملائمة عن الوضعية
- تقوم بأية دراسات وتحاليل عن اداءات شبكات الرصد والمراقبة ومنظوماتها وتقترح جميع التدابير الملائمة لضمان فعاليتها
- تبادر وتقترح مشاريع النصوص التي تحكم دراسات التأثير في البيئة
- تدرس وتنظر في مدى مطابقة وملائمة الملفات دراسات التأثير في البيئة
- تنظم وتطور البحث وجمع استغلال كل المعطيات والمعلومات البيئية الملائمة بصفة مستمرة واقامة بنك للمعطيات البيئية وتضمن توزيع الاعلام البيئي بما ينسجم مع المنظومة الوطنية للاعلام
- تتصور الشبكة والمنظومة الإعلامية للقطاع وتضعها وتسهر على سيرها

المديرية الفرعية لمراقبة البيئة ورصدها، وتكلف بما يأتي:

- تسهر على تطبيق التشريع و التنظيم الخاصين بالبيئة،
- تحدد و تخطط و تنسق و تقوم، مع المؤسسات المعنية، برامج و ترتيبات الرصد، والمراقبة و الرقابة الخاصة بقطاع البيئة .
- تحدد الأوضاع البيئية الحرجة و تقترح التدابير الميدانية و المعيارية الملائمة.
- تتولى التنسيق بين الشبكات و منظومات الرصد و المراقبة و تسهر على سيرها.
- تحدد برامج و أهداف الحملات الميدانية لتحليل و المراقبة التي تقوم بها الشبكات القائمة، مع المصالح غير الممركزة، وتتولى تقويم نتائجها و توزيعها.

- تبادر و تساهم في أية دراسات و أشغال التلخيص المتعلقة بتطبيق التشريع و التنظيم في مجال البيئة.

- تساعد المصالح غير الممركزة في تطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية المعمول بها.

وفضلا عن هذه الهياكل ، يساعد المدير العام للبيئة مديرا (2) دراسات.

- للمديرية العامة للبيئة مفتشية عامة للبيئة تبقى خاضعة للنصوص المتصلة بها والمذكورة أعلاه.

- مديرية الاستقبلية و البرمجة و الدراسات العامة لتهيئة الإقليم، وتكلف بما يأتي:

- تبادر أو تعد أية دراسات مستقبلية مخصصة لتوجيه آفاق السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم .

- تعد، بالإتصال مع القطاعات المهينة ، و تقترح العناصر للزمة لتحديد سياسة تهيئة الإقليم و تطيرها و تنفيذه.

- تقترح العناصر و الهياكل و الآليات الملائمة للحفاظ على الفضاءات المتميزة و الحساسة من الاقليم و ترقيتها: الساحل و الجبل، و السهوب ، و المناطق الحدودية⁽¹⁾

المرصد والوطني للبيئة والتنمية المستدامة : و الذي تم إنشاؤه في 03 أفريل 2002 بموجب قرار تنفيذي رقم 115/02 و الذي كلف بالمهام التالية : وضع شبكات الرصد و قياس التلوث و دراسة الأوساط الطبيعية و كذلك جمع المعلومات البيئية على الصعيد العلمي التقني و الإحصائي و معالجتها و إعدادها و توزيعها، وكذلك جمع المعطيات و المعلومات المتصلة بالبيئة و التنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة ثم نشر المعلومات البيئية و توزيعها .⁽²⁾

الوكالة الوطنية للنفايات : أنشئت في : 20/05/2003 بموجب القرار التنفيذي رقم 175/02 و تتمثل 1-3 مهامها في : تطوير نشاطات فرز النفايات ومعالجتها وتنميتها و كذلك تقديم المساعدات للجماعات المحلية في ميدان

(1) فؤاد حجري : البيئة و الأمن ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط، الجزائر 2006، ص ص: .

(2) وزارة البيئة وتهيئة الإقليم مرجع سابق ص 11.

تسيير النفايات . معالجة المعطيات و المعلومات الخاصة بالنفايات و تكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات

المحافظة الوطنية للساحل : و التي أنشئت بموجب القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل و تنميته و تتمثل أهم أدوارها :

إنشاء مخطط لتهيئة و تسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية و الذي يسمى بمخطط تهيئة الشاطئ.

- إجراء تحاليل دورية و منتظمة لمياه الاستحمام ، و إعلام الجمهور نتائج هذه التحاليل بصفة منتظمة تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة أو كمساحات محمية ، و يمكن إقرار منع الدخول إليها تصنيف أجزاء المناطق الشاطئية التي تكون فيها تربة الشاطئ معرضة للانجراف كمناطق مهددة ، و التي يمنع فيها القيام ببناءات أو منشآت أو طرق أو حضائر سيارات.(3)

الوكالة الوطنية للجيولوجيا و المراقبة المنجمية : و التي أنشئت بموجب القانون 10/01 المتعلق بقانون المناجم و تتمثل أهم أدوارها في :

-التسيير الأمثل للموارد الجيولوجية المنجمية من جهة، و حماية البيئة من الأخطار التي قد تنجم جراء استغلال هذه الموارد الخام من جهة أخرى ، مراقبة مدى احترام المؤسسات للفن المنجمي توخيا لإستخراج ، الأفضل للموارد المعدنية و لقواعد الصحة و الأمن سواء كانت عمومية أو صناعية .

- مراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة طبقا للمقاييس و الأحكام المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما. ممارسة مهمة شرطة المناجم و سلطة معاينة المخالفات.(1)

المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء : أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 262/02 و أبرز مهامه:

(3) وزارة البيئة و تهيئة الإقليم : مرجع سابق . ص ص. 11-12.
(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، المواد : 05-06-07 من القانون 10/03 العدد 43 الجزائر

- تشجيع المشاريع الاستثمارية في المجال التكنولوجي حول الإنتاج الأكثر نقاء . مساهمته في تطوير تقنيات تقليص وتثمين النفايات . صناعة الدعم التقني اللازم للشركات . تعميم مفهوم تطوير الإنتاج الأكثر نقاء .
المعهد الوطني للتكوين البيئي : والذي أنشئ بموجب القرار التنفيذي رقم 263/02 ومن ابرز مهامه :

- توفير التكوين الخاص في مجال البيئة . تطوير النشاطات الخاصة لتكوين المكونين
- المساهمة في برامج التربية البيئية وتنظيمها ترقية التربية البيئية والتحسيس بها .
- حماية وإنعاش برامج التربية البيئية.

2- المکانیزمات المؤسسية المحلية :

والتي تمثلت في الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) . في ما يخص الولاية فنجد هناك هيئتين لهما دورا مهما في حماية البيئة لما لهما من اختصاصات في هذا المجال وهما :

المجلس الشعبي الولاىي : حيث نص قانون الولاية على تعميق اختصاصاته الأخرى المتعلقة بحماية البيئة ومنها :
- مشاركته في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه .

- التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من التلوث و السهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية و تشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة و حفظ الصحة و مواد الاستهلاك . حماية الغابات و تطوير الثروة الغابية و المجموعات النباتية الطبيعية و حماية الأراضي و استصلاحها ، و كذلك حماية الطبيعة
- العمل على تهيئة الحضائر الطبيعية الحيوانية و مراقبة الصيد البحري و مكافحة الانجراف و التصحر.(1)

الوالى : و تشمل أهم اختصاصاته :

(1) وزارة البيئة تهيئة الإقليم : مرجع سابق ص ص 12-13 .

- تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة و كذا رخصة إنجاز المنشأة المتخصصة في معالجة النفايات المنزلية وما شابهها إنجاز أشغال التهيئة و التطهير و تنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية.

- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية . ضبط التدخلات والإسعافات في كل من الأخطار .

- تسليم رخصة البناء الخاصة بالبنائيات و المنشآت المنجزة إلى الدولة و الولاية وهياكلها العمومية .

أما البلدية فقد تمثلت في هيتان :

رئيس المجلس الشعبي البلدي : حيث تمثلت مهامه حسب المادة 75 من قانون 03/90 في ما يلي :

- المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي تجري فيها تجمع الأشخاص .

- السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع و المساحات و الطرق العمومية.

- اتخاذ الاحتياطات و التدابير اللازمة لمكافحة الأمراض المعدية و الوقاية منها .

- السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع و على احترام المقاييس و التعليمات في مجال التعمير.

البلدية : و تمثلت اختصاصاتها حسب قانون البلدية 1990 فيما يلي :

- معالجة المياه القذرة و النفايات الجامدة الحضرية. مكافحة التلوث و حماية البيئة.

- توسيع وصيانة المساحات الخضراء و تحسين إطار الحياة السهر على النفاوة و اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الصحة العمومية .

- إنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية ، ووضع نظام لفرز النفايات المنزلية و ما شابهها بغرض تثمينها .

- وضع جهاز دائم للإعلام السكان و تحسيسهم بأثار النفايات المضررة بالصحة العمومية و البيئية واتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام خاص بفرز النفايات المنزلية.⁽¹⁾

و خلاصة لما جاء، فإن هذه المکانیزمات المؤسساتية التي أنشأتها الدولة الجزائرية بغرض حماية البيئة و المحافظة عليها ورغم وجود وزارات أخرى .إلى جانب هذه الميكانيزمات مثل:

- وزارة الصحة والسكان: المكلفة بكل الجوانب المتعلقة بصحة الإنسان.

- وزارة السياحة: المكلفة بالحفاظ على الوسط الطبيعي و محاربة تدهور المواقع السياحية.

- ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي: المكلفة بالقيام ببحوث و دراسات حول البيئة كالتصحر، التلوث الخ.

- ووزارة الطاقة والمناجم: التي تعمل على المساهمة و المشاركة في الدراسات المتعلقة بالتهيئة العمرانية و حماية البيئة و التكامل الاقتصادي. إلا أن كل هذا بقي في إطاره النظري و بعيد عن كل ما هو مخطط له على أرض الواقع .

وبالتالي فإن التشريع الخاص بقانون حماية البيئة في الجزائر تبقى فعاليته محدودة ما لم يتم إشراك مؤسسات أخرى تعمل على تثبيت الثقافة والوعي البيئي داخل أوساط المجتمع و لعل أبرز هذه المؤسسات المجتمع المدني.

2- الحماية القانونية للبيئة في الجزائر:

نظرا لظهور المشكلات البيئية وازدياد الإعتداءات على البيئة ، و بروز مشكلة التلوث بسبب تزايد حجمه ، وإتباع نطاقه الجغرافي ، وباعتبار مكافحة كل أشكال الإضرار بالبيئة يتطلب من الدولة فرض بعض الإلتزامات والقيود على الحريات الفردية لتفادي الإعتداءات المتكررة على البيئة⁽⁴³⁾، التي من شأنها المساس بها تطلب الأمر وضع سند قانوني يضمن حماية البيئة بشكل عام ،

(1) وزارة البيئة وتهيئة الإقليم: مرجع سابق، ص ص 15-16.

(43) سامي جمال الدين : اللوائح الإدارية و ضمانات الرقابة الإدارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982، ص ص: 53، 52.

والبيئة الحضرية بشكل خاص ، وفي 'طار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث ارتأى المشرع الجزائري سن قواعد تنظيم البيئة وتحميها رغم تشعب مشاكل البيئة وكثرتها ، إضافة إلى ذلك نجد أنه وفي كل سنة مالية يصدر قانون يتضمن بنودا تتعلق بالبيئة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص المشرع على مواكبة متطلبات العصرنة بما تفرزه من مشاكل بيئية متعددة ، وفي المقابل على متابعته عن كثب لمختلف الحلول المقترحة لها سواء على المستوى الدولي بمناسبة المؤتمرات المنعقدة في هذا المجال أو من خلال الندوات الدراسية الوطنية الخاصة بالبيئة

وإنطلاقا من التعريف القانوني الذي أعطي لمصطلح البيئة على أنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وماتحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء، تربة وما يقيمه انفسان من منشآت⁽¹⁾ ، يعرف قانون حماية البيئة من العناصر الحية وغير الحية من الطبيعة ، وتمنع أي إعتداء عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون حماية البيئة يشمل جميع القواعد القانونية التي يعتمدها المشرع ، قاصدا بها تنظيم أي مجال من المجالات المتعلقة بحماية البيئة سواء ما تعلق منها بحماية الأوساط الطبيعية أو الصحة العمومية أو السكن أو الأراضي الفلاحية أو الصناعية⁽²⁾.

حيث حضي موضوع حماية البيئة في الجزائر بإهتمام الدولة بسبب تفاقم مشكلة التلوث فيها بندرة سقوط الأمطار ، وأن معظم أراضي الدولة صحراوية يتم زراعة نسبة ضئيلة جدا منها ، ولكون الجزائر تقع على شريط ساحلي مما يجعل البيئة البحرية ذات تأثير وحساسية بالملوثات أكثر من المناطق البحرية الأخرى ونظرا للتدهور الذي لحق بالبيئة الطبيعية والمشيدة ، ولكون المحافظة على البيئة تمثل أحد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

لذلك بذلت الجزائر جهودا على كافة المستويات - المحلية والدولية لحماية البيئة والمحافظة عليها فعلى المستوى الصحي صدرت مجموعة من التشريعات البيئية الأساسية كان آخرها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (03-10) ، بالإضافة إلى مجموعة التشريعات المساعدة والمكملة

لقانون حماية البيئة والمتعلقة ببعض رخص البناء والتجزئة والهدم ، ومن أهم هذه القوانين ، القانون الصادر بتاريخ 1983/01/07 تحت رقم 08/83 ، والمرسوم المؤرخ في 1983/09/09 المعدل له والمتعلق بمخطط شغل الأراضي⁽³⁾،

وبناء على ما تقدم يمكن لنا تصنيف الحماية القانونية للبيئة الحضرية في الجزائر إلى التصنيفات التالية :

-
- (1):عبد الفتاح مراد:شرايح تشريعات البيئة في مصر وفي الدول العربية محليا ودوليا،دار النشر للكتب و الوثائق الرسمية ،مصر ،1996،ص359-397.
(2) بن قري سفيان: النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري،مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء،الجزائر،2004-2005،ص10.
(3)وناس يحي:الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر،رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تحت اشراف كحلولة محمد،كلية العلوم القانونية و الإدارية،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2007،ص4.

1- حماية البيئة الحضرية في القوانين غير الجنائية.

2- حماية البيئة الحضرية في القوانين الجنائية.

1-1- حماية البيئة الحضرية في القوانين غير الجنائية:

إمتدت المنظومة التشريعية البيئية في الجزائر على شكلين للحماية القانونية

الغير جنائية في المجال البيئي ، ويمكن تصنيفها كالتالي :

أ- الحماية المستمدة من تقنيات القانون الإداري:

بعد الحصول على الإستقلال ظهرت عدة تشريعات تناهض فكرة حماية

البيئة وكان ذلك في شكل مراسيم تنظيمية منها ما يتعلق بحماية السواحل⁽¹⁾ ، ومنها ما يتعلق بالحماية الساحلية للمدن ، كما تم إنشاء لجن المياه.

وقد صدر أو تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية وصلاحياتها وهو قانون البلدية الصادر سنة 1963 إلا أنه لم يبين صراحة الحماية القانونية للبيئة وإكتفى فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعتباره يسعى إلى حماية النظام العام⁽²⁾ .

رغم ذلك لم تعرف الجزائر قبل سنة 1983 مسلكا موحدا في مجال حماية البيئة بصفة عامة والبيئة الحضرية بصفة خاصة ، حيث أصبحت تحوز على منظومة تشريعية مكثفة بعد صدور القانون الإطار رقم 83-03 المؤرخ في 83/02/05 والمتعلق بحماية البيئة⁽³⁾ ، ولقد نصت المادة الثامنة من هذا القانون على أنه

تعد كل من حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوانات والنباتات والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمال ذات مصلحة وطنية.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية المرسوم رقم 73/63، المتعلق بحماية السواحل، الجريدة الرسمية، العدد 13، الجزائر في: 1963/03/04.
(2) محمد الصغير بعلي: قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص 91.
(3) عزوز كردون وآخرون، مرجع سابق، 2001.

ولقد رأى البعض بأن هذه المادة تشكل الإطار العام منهم والخاص ، مما يؤدي إلى خصها (البيئة) بالحماية القانونية التي يقرها القانون العام .

وهذا يعني أن الشكل المتبع في مجال الحماية البيئية هو أولا وقبل كل شيء مسلك الحماية الإدارية ويكون ذلك بفعل ما تمتلكه الإدارة من سلطة خولها لها القانون في المجال التنظيمي فتقوم مقام الرقيب والحامي الرئيسي للبيئة وذلك أيضا في الوسائل الإدارية التي خولها المشرع للإدارة للتدخل من أجل حماية النظام العام البيئي بشكل عام والبيئة الحضرية بشكل خاص ، مثل سلطة الدولة في منح التراخيص ، الأوامر ، الحظر ، كما تمارس الحماية الإدارية بصفة عامة عن طريق الضبط الإداري من خلال نشاط الوزير المكلف بالبيئة ووالي الولاية وبواسطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

ب- الحماية المستمدة من تقنيات القانون المدني:

إن المنازعات المتعلقة بالأفعال المنصوص عليها في التشريعات البيئية ، والتي تلحق ضررا بالغير يستوجب الجبر والتعويض لم يخصصها المشرع بأحكام خاصة ، ومع ذلك وفي غياب مثل هذه الأحكام فإن السبيل الوحيد يتمثل في طرحها أمام الجهات القضائية العادية ، والمتمثل في القسم المدني للمحكمة وذلك طبقا لمبادئ القانون المدني ، فهناك من المواد ما يعزز هذه الحماية ومثال ذلك المادة 691 من القانون المدني المتعلقة بالتعويض عن أضرار الجوار ، والتي نصها " ... يجب على المالك أن لا يتعسف في استعمال حقه إلى حد يضر بملك

الجار وليس للجار أن يرجح على جاره في مظاهر الجوار المألوفة ، غير أنه لا يجوز له أن يطلب إزالة هذه المظاهر إذا تجاوزت الحد المألوف ... " بموجب هذا النص يمكن القول أن أصل الفعل الضار ناجم عن مخالفة نص قانوني ، وارد في قانون معين من القوانين المتعلقة بحماية البيئة ، فإنه لا يعطي أي إمتياز للمتضرر من الفعل سواء في ما يخص قواعد إثبات أو تعويض التقديرات المستحقة أو جسامة الأضرار التي تبقى أضرارا عادية تخضع لتقدير ذوي الخبرة وتقدير القاضي ، ضف إلى ذلك المركز الضعيف الذي يحتله الفرد المتضرر أمام المتسببين في أعمال التلوث ، على أساس أنهم عادة من الشركات والمركبات الصناعية الكبيرة (1).

كما نجد لهذه الآلية في المنظومة التشريعية البيئية عدة تطبيقات منها ما نص القانون 02/98 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك في مادته 19 التي تنص على سحب المنتج من حيز الإستهلاك من طرف السلطة بعد تحققها في عدم مطابقته للشروط والمواصفات .

وفي هذا المجال نص المشرع الجزائري على هذه الآلية الحمائية في المادة 06 من المرسوم التنفيذي 165/93 المنظم لإفراز الدخان والغاز والغبار والروائح والجسيمات الصلبة في الجو : " إذا كان إستغلال التجهيزات يمثل خطرا أو مساوئ أو حرجا خطيرا على أمن الجوار وسلامته وملائمته أو على الصحة العمومية ، فعلى الوالي أن ينذر المستغل ، بناء على تقرير مفتش البيئة بأن يتخذ كل التدابير اللازمة لإنهاء الخطر والمساوئ الملاحظة وإزالتها ، وإذا لم يتمثل المستغل أو المسير في الآجال المحددة لذا الإنذار ، يمكن إعلان التوقيف المؤقت لسير التجهيزات كليا أو جزئيا بناء على إقتراح مفتش البيئة بقرار من الوالي المختص إقليميا دون المساس بالمتابعات القضائية... "

كما نلاحظ أن المشرع لم يهمل النص على الحماية القبلية للبيئة وذلك بإشتراطه الموافقة القبلية من طرف المجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها إضرار البيئة وهو النص المادة 92 من قانون الولاية.

إن الحماية المستمدة من القانون المدني ومهما كان سندها القانوني تبقى مجرد مجهودات فردية وخاصة تهدف في الأساس إلى جبر الأضرار الناجمة عن التصرفات الضارة ، كما تبقى ضعيفة للإستجابة إلى أهمية حماية المكونات البيئية، التي تعد ملكا مشتركا للمجموعة الوطنية .

ومن جهة أخرى فإن الجزاء المدني يفتقر إلى الطابع الجزري ، الذي معه يتحقق الردع العام والردع الخاص وهو ما يبرر ضرورة تدخل من يحل محل هذه المجموعة قانونا ، وهذا هو الذي يتوفر في النص الجنائي ، حيث يمكن تجريم الأفعال التي تلحق ضررا بالبيئة الحضرية.

1-2- حماية البيئة الحضرية في القوانين الجنائية :

يعرف قانون العقوبات بأنه " ذلك الفرع من القانون الذي يحدد الأفعال التي تعتبر جرائم ، ويبين العقوبات المقررة لها ، ويهدف إلى تلاقح ارتكاب الجرائم عن طريق التهديد بتوقيع العقوبة المقررة لكل جريمة ، كما يهدف إلى قمع الأفعال التي ترتكب فعلا والتي تهدد سلامة المجتمع وأمنه ، سواء كانت هذه الأفعال أفعالا إيجابية أو مجرد إمتناع⁽¹⁾ .

نص المشرع الحماية الجنائية للبيئة الحضرية غير أن ذلك يتطلب وجود الضرر وثبوته من خلال تقديم شكوى أو معاينته على محضر أو الإبلاغ به ، بالإضافة إلى قيام الجهة المكلفة قانونا بأعمال المتابعة من جهة ومن جهة أخرى بتحريك ومباشرة الدعوى العمومية بمهامها ، وتماشيا مع مبدأ إقرار الحماية الجنائية ، تضمن غالبية النصوص المتعلقة بحماية البيئة أحكاما جزائية ، تطبق بشأن المخالفين لمقتضايتها ، والأمر كذلك على سبيل المثال بالنسبة لـ:

* قانون رقم 03/83 المؤرخ في 1983/02/05 ، المتعلق بحماية البيئة والذي تضمنت في مواده من 122 إلى 129 الجزاءات الجنائية التي توقع في حالات مخالفة الأحكام التي تضمنها.

* القانون رقم 13/84 الصادر في 23 جوان 1984 ، و المتضمن النظام العام للغابات والمساحات الخضراء، الذي حدد في مواده من 71 إلى 87 الجزاءات التي تطبق في حالات مخالفة أحكامه .

* القانون رقم 17/83 المؤرخ في 07 جانفي 1983 ، المعدل والمتمم بالأمر رقم 13/96 الصادر في 15 جويلية 1996 ، والمتضمن قانون المياه حيث تضمن جزاءات جنائية في مواده من المادة 142 إلى المادة 156 .

* نص المادة 87 مكرر من قانون العقوبات التي جرمت الإعتداءات على المحيط وذلك بإدخال مواد سامة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقاءها في مياه من شأنها أن تجعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر فهي أعمال تستهدف المجال البيئي⁽¹⁾.

إن المشرع الجزائري من خلال النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة إعتد على القواعد المنصوص عليها في قانون العقوبات وهكذا وصفت الأفعال المجرمة بالمخالفات أو الجنح ، وفي بعض الأحيان بالجنايات وهو نفس التقسيم المعتمد في التشريعات المقارنة ، أما بالنسبة للعقوبات المقررة فإنها أتت هي الأخرى تماشياً مع ماتضمنه قانون العقوبات الجزائري من جزاءات ، وهكذا أقرت جل النصوص العقابية في مجال حماية البيئة الحضرية عقوبات الحبس أو الغرامة أو الحبس والغرامة معا أو السجن مع بعض التدابير الاحترازية ، ومن خلال ذلك يمكن إداك أن الحماية الجنائية للبيئة احتوت على جانب زجري عقابي وجانب إجرائي هدفة إصلاح الأوساط المتضررة.

العقوبات المقررة لقمع الجرائم الماسة بالبيئة الحضرية:

تتخذ العقوبة الجزائية شكل جزاء يوقع على النفس أو الحرية أو المال وهي عبارة عن رد فعل إجتماعي على إنتهاك قاعدة قانونية جنائية ينص عليها القانون ، وتطبقها السلطات العامة⁽¹⁾ ، والعقوبة قد تكون أصلية أو تبعية كما تكون تكميلية:

أ- العقوبات الأصلية :

وهي أربعة أنواع نص عليها المشرع الجزائي تتمثل في : الإعدام ، السجن والغرامة وتعكس لنا هذه العقوبات خطورة الجناح ونوع الجريمة المرتكبة .

أولا : عقوبة الإعدام:

بالرغم من الجدل القائم حول هذه العقوبة على مستوى الدولي فإن المشرع الجزائي لا يزال يحتفظ بهذه العقوبة لمواجهة بعض الجرائم الخطيرة ومنها البيئية ، فنص عليها في القانون البحري حيث يعاقب بالإعدام كل ربان سفينة جزائرية أو أجنبية ألقى عمدا نفايات مشعة في المياه التابعة للفضاء الوطني .

كذلك تنص المادة 87 مكرر 1 منه بالإعدام عن كل فعل إرهابي أو تخريبي غرضه الإعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها في المياه بما فيها الإقليمية والتي من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر ، كما تنص المادة 151 من قانون المياه على عقوبة الإعدام ، وفي حالة تلويث المياه والتي تنجم عنها وفاة ، وكذلك المادة 248 من قانون الصحة ، والمادة 403 من قانون العقوبات⁽²⁾.

(1) بن قري سفيان ، مرجع سابق، ص 83.

(2) فؤاد حجري، مرجع سابق، ص 84.

ثانيا : عقوبة السجن:

نجد الكثير من النصوص التي أشار فيها المشرع الجزائري لعقوبة السجن ضمن إستراتيجية حماية البيئة الحضرية من التلوث ففي المادة 64 من القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث سنوات(3) وبغرامة مالية من ستمائة ألف دينار (600.000دج) إلى تسعمائة ألف دينار (900.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من قام بإيداع النفايات الخاصة الخطرة أو رميها أو طمرها أو غمرها أو إلى تسعمائة ألف دينار (900.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من قام بإيداع النفايات الخاصة الخطرة أو رميها أو طمرها أو غمرها أو إهمالها في مواقع غير مخصصة لذا الغرض وفي حالة العودة ، تضاعفت العقوبة .

كما تنص المادة 66 من نفس القانون بالحبس من خمس سنوات (5) إلى (8) سنوات وبغرامة مالية من مليون دينار (1.000.000)دج إلى خمسة ملايين دينار جزائري (5.000.000) أو إحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من إستورد النفايات الخاصة الخطرة أو تصديرها أو عمل على عبورها مخالفا بذلك أحكام هذا القانون ، وفي حالة العودة، تضاعفة العقوبة⁽¹⁾.

ومن النصوص التي أشار فيها المشرع لعقوبة السجن المؤقت ما تضمنه قانون العقوبات في المواد 2/432 ، 396 / 3 و 4 ، فالمادة الأولى تعاقب الجناة الذين يعرضون أو يضعون للبيع أو يبيعون مواد غذائية أو طبية ملوثة بالسجن المؤقت من عشر (10) إلى عشرين (20) سنة إذا تسببت تلك المادة في مرض غير قابل للشفاء أو في فقد إستعمال عضو أو في عاهة مستديمة.

(1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 66،64، من القانون رقم: 19-01، المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها، العدد77، الجزائر في:2001/12/12.

ثالثا : عقوبة الحبس :

وهي أيضا عقوبة مقيدة للحرية ، وتطبق إذا كنا بصدد جنحة أو مخالفة فجل النصوص العقابية في مجال حماية البيئة تعتبر إما جنح أو مخالفات وبالتالي فإن عقوبة الحبس نصت عليها كل الأحكام الجزائية التي تضمنتها النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة ومن ذلك ماتضمنه قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁽¹⁾، كذلك مانص عليه القانون المتعلق بتسيير النفايات و إزالتها وما تضمنه قانون حماية التراث الثقافي إلى جانب نصوص أخرى سبق التطرق إليها.

رابعا : عقوبة الغرامة :

هي عقوبة لاتصيب الشخص في ذاته ولا في حرите وإنما تتعلق بثروته المالية والتي غالبا ماتؤول إلى خزينة الدولة ومن خصائص هذه العقوبة أنها قد تأتي في شكل عقوبة أصلية مقرررة على الفعل الجرم ، ومن ذلك مانصت عليه المادة 82 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التي تعاقب بغرامة من خمسة آلاف دينار (5.000 دج) إلى خمسة عشر ألف دينار (15.000دج) كل شخص تسبب في تلوث جوي طبقا للمادتين 45 و 46 من نفس القانون ، يحدد التنظيم المقتضيات المتعلقة على الخصوص بما يأتي :

- الحالات والشروط التي يمنع فيها أو ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزئيات السائلة أو الصلبة في جو المناطق الحضرية .

(1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،الموادمن 81-84،القانون رقم10/03،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد43،الجزائرفي:2003/07/20.

- وكذا الشروط التي ينظم ويراقب بموجبها بناء العمارات وفتح المؤسسات غير المسجلة في قائمة المنشآت المصنفة المنصوص عليها في المادة 23 من نفس القانون ، وكذلك تجهيزات المركبات وصنع الأمتعة المنقولة وإستعمال الوقود والمحروقات.

بالإضافة إلى ما نصت عليه كذلك المادة 97 من إقرارها لعقوبة الغرامة فقط على كل ربان سفينة تسبب بسوء تصرفه أو رعونته أو غفله أو إخلال بالقوانين والأنظمة في وقوع حادث ملاحى نجم عنه تدفق مواد تلوث المياه الخاضعة للفضاء الجزائري⁽¹⁾.

وقد تأتي في شكل عقوبة تبعية إضافة إلى عقوبة أخرى وفي هذه الحالة إما أن تأتي بالتبعية لعقوبة السجن أو بالتبعية لعقوبة الحبس ، والمتصفح للقوانين المتعلقة بالبيئة يجد أنه في معظم الأحيان تكون الغرامة بالتبعية لعقوبة الحبس .

ب- العقوبات التبعية:

نصت عليها المادة 6 من قانون العقوبات وتتمثل في الحجز القانوني والحرمان من الحقوق الوطنية وهي لا تتعلق إلا بعقوبة الجناية ، والجنايات في التشريع البيئي تعد قليلة ، كون أن أغلب الجرائم هي جنح أو مخالفات لكن يمكن تطبيقها على الجنايات المعاقب عليها بالمادة 87 مكرر أو المادتين 2/432 و 3/ 396 من قانون العقوبات والمادة 66 من القانون رقم 19 /01 المتعلق بتسيير النفايات وإزالتها⁽²⁾.

والحجز القانوني يعد أبرز هذه العقوبات ، والذي يمكن تطبيقه على مرتكب الجريمة ومنعه من حقه في إدارة أمواله ومواصلة الإعتداء على البيئة ، كذلك بالنسبة للحرمان من الحقوق الوطنية وهذه العقوبة تطبق بقوة القانون.

(1) المواد 97،82،46،45،23، من القانون 10/03،سابق ذكره.

(2) بن قري سفيان:مرجع سابق،ص87.

العقوبات التكميلية :

نصت عليها المادة 9 من قانون العقوبات ومن أهمها والتي يمكن من خلالها مواجهة الجرائم المرتكبة ضد البيئة في الجزائر :

- مصادرة جزء من أموال الجانح البيئي وهو أمر جوازي لمحكمة الجنايات ولا يطبق في الجنح أو المخالفات البيئية إلا بوجود نص قانوني يقرره فعلى سبيل المثال لدينا المادة 82 من القانون 11/01 المتعلق بالصيد البحري والتي تنص " وفي حالة إستعمال مواد متفجرة تحجز سفينة الصيد إذا كان مالكةا هو مرتكب المخالفة " .

كما يمكن حل الشخص الإعتباري ، أي منعه من الإستمرار في ممارسة نشاطه كما نصت المادة 17 من قانون العقوبات (1).

التدابير الإحترازية لمواجهة الجرائم الماسة بالبيئة :

إلى جانب أسلوب الردع بالعقوبة ، وجدت التدابير الإحترازية كنتيجة حتمية لضرورة إصلاح المجرم وإعادة تأهيله داخل المجتمع فهي تعد " جزاء جنائيا يستهدف مواجهة الخطورة الإجرامية الحالة لدى الأشخاص لدرئها عن المجتمع وهي تدابير وقائية ، وتبرز أهميتها من خلال :

- تجريده من الوسائل المادية التي تسهل له ارتكاب الإعتداء عن طريق مصادرة هذه الوسائل .

- إغلاق الشخص المعنوي مثل المؤسسات الإقتصادية بالبيئة الحضرية منعا لإستمرارها في تلويث المحيط الحضري.

- سحب رخصة مزاولة المهنة.(2)

(1):المرجع السابق،ص88.

(2) عبد الله سليمان: النظرية العامة للتدابير الإحترازية، دراسة مقارنة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص60.

أ – المنع من ممارسة النشاط :

يعد هذا التدبير الإحترازي سبيلا وقائيا يهدف إلى منع الشخص من ارتكاب الجريمة البيئية ، أي تكون المهنة أو النشاط عاملا مسهلا لإرتكابها ،

ونظرا للإنعكاسات الخطيرة لهذا التدبير لا على الشخص وأسرتة ، فهو لا يطبق في المخالفات ، وحدد مدة قصوى لتطبيقه لا تتجاوز 10 سنوات ومن أمثله ، سحب الرخصة لتصريف النفايات الصناعية.

ب- المصادرة :

تعد المصادرة تدبيراً إحترازياً عندما تنصب على أشياء غير مباحة فتكون بذلك أداة للوقاية من إستخدامها في الجريمة أداة للوقاية من إستخدامها في الجريمة ويمكن كذلك أن تكون المصادرة على الأشياء المحظورة التي ارتكبت في الجريمة أو من المحتمل أن تسهل لإرتكابها وتدخل هنا السلحة والذخائر وشبكات الصيد غير القانونية والأفخاخ ، وإلى جانب مصادرة ثمار الجريمة كما هو الشأن للمنتجات الملوثة والتي تشكل خطراً على المستهلكين.

ج- غلق المؤسسة أو حلها :

يعد هذا التدبير الإحترازي الأنسب تطبيقاً على الشخص المعنوي ويتأرجح هذا التدبير بين الغلق المؤقت والتوقيف النهائي في حالة مخالفة قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أو أحد التشريعات البيئية ، إلى جانب إمكانية حل الشخص المعنوي ومن أمثلة ذلك غلق المؤسسة عندما لا تراعي شروط النظافة لمدة من 15 يوم إلى شهر وإيقاف نشاط المؤسسة متى شكلت خطراً على البيئة⁽¹⁾.

(1) المادة 48، من القانون 19/01، سبق ذكره.

3-الجهود الوطنية الفعلية في مجال حماية البيئة :

لم تهتم الجزائر بشكل رسمي ومؤسساتي بمشكلات البيئة إلا في بداية الثمانينيات ، حيث تم وضع قانون عام ومتعلق بالحث على حماية البيئة والمحميات التي أنشأت ، وفي

أفريل 1985 للحكومة تم تحديد الوحدات الصناعية الملوثة للبيئة التي تخص 13 فرعا صناعيا إنتاجيا منها:

الإسمنت ، السكر ، البتروكيميا ، المناجم ، الجلود ... الخ .

وقد تم في الجلسة نفسها وضع برنامج صادقت عليه الحكومة تضمن أربع محاور

وهي⁴⁴:

أ- إجراءات ذات صبغة عامة وتتمثل في :

- وضع شبكة وطنية لمراقبة مصادر التلوث وللحراسة المستمرة لحالة البيئة.

- إنشاء سلك للمفتشين والمراقبين للبيئة.

- تنفيذ القانون المتعلق بحماية البيئة.

ب- إجراءات لتخفيض التلوث الصناعي.

ج - إجراءات تخفيض التلوث البحري .

د - إجراءات لتقليص التلوث الضار في الوسط الحضري.

غير أن هذه الإجراءات ضربت عرض الحائط ولم يكن لها أي صدى في واقع

الأمر الذي زاد من حدة التلوث والتدهور البيئي في بلادنا .

وفي بداية التسعينات بدأ الاهتمام بالبيئة يتزايد ويأخذ طابع الجدية للأسباب التالية :

- ظهور مصادر التلوث الصناعي أصبحت تشكل خطرا على صحة الإنسان وعلى

حياته العامة مثل مصانع الإسمنت ، المصانع الكيماوية التي تصب نفاياتها في الهواء

والماء والتربة وهو ما دفع بالجزائر إلى وضع إستراتيجية وطنية لحماية البيئة قائمة على

أساس التكامل بين التنمية المستدامة و المحافظة على البيئة في إطار قانوني يتماشى مع

جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وتوصيات قمة الأرض لسنة 1992 ومن بين ما

تضمنت هذه الإستراتيجية ما يأتي :

1. مكافحة التلوث الصناعي.

2. الحفاظ على الأراضي الزراعية والحد من ظاهرة التوسع العمراني.

3. معالجة النفايات الصناعية بإنشاء بعض المحطات لهذا الغرض.

4. تشجيع وتمويل البحوث العلمية البيئية برصد جوائز وطنية لذلك.

⁴⁴ . Guide Economique et Social de L'Algérie, Agence Nationale D'édition et de publicité, Alger· 1987, p119.

5. وضع منظومة تشريعية خاصة بالبيئة⁴⁵.

6. إنشاء مجموعة من الهياكل والأجهزة البيئية الوطنية والمحلية ، حيث أنشئت مديرية عامة للبيئة على مستوى وزارة الداخلية ، ومفتشيات للبيئة على مستوى كل الولايات سنة 1996.

7. كما تم تخصيص كتابة الدولة للبيئة سنة 1997 وهو ما أعطى دفعا لقضية البيئة في بلادنا، توج سنة 1998 بإنشاء صندوق وطني لحماية البيئة كما تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة سنة 1997⁴⁶.

وتواصل الاهتمام الرسمي بالبيئة وقضاياها ، حيث شهدت سنة 2001 إنطلاق النقاش الوطني حول وضع البيئة ومستقبلها بمشاركة أطراف وجهات عديدة أبرزها الجمهور وجمعيات حماية البيئة⁴⁷.

كما عرفت سنة 2002 اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لحماية البيئة من التلوث والتدهور مثل:

- مصادقة مجلس الوزراء على مشروع تمهيدي للقانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بهدف معالجة مواطن الضعف والنقص التي تضمنها قانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة .

- وتجسد هذا المشروع في صدور قانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، حيث حدد آليات التدخل التي تمكن الإدارة من بلوغ أهدافها في مجال البيئة وإختيار الفضاء المتعدد الاختصاصات للتكفل بالسياسة البيئية.

- كما فرض قانون المالية لسنة 2002-2003 ضرائب جزائية على كل شخص أو عنصر يساهم في التلوث البيئي .

- إنشاء مجلس علمي للبيئة وتخصيص ميزانية له تقدر بـ 30 مليون دينار جزائري لتمويل مشاريع البحث العلمي حول تسيير النفايات حماية الموارد المالية تهيئة الإقليم .

⁴⁵ . عزوز كردون وآخرون مرجع سابق ، ص ص 56-58.

⁴⁶ . فريدة خروبي : دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات التلوث البيئي، دراسة ميدانية للجمعيات البيئية بولاية عنابة نموذجا ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة) علم اجتماع التنمية ،قسم علم الاجتماع،جامعة باجي مختار ، عنابة الجزائر.

⁴⁷ . وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر مرجع سابق، ص 10

- تخصيص الدولة لـ 1,2 مليار دينار جزائري لتطهير السواحل التي تعرضت للتلوث .

- إنشاء لجنة وطنية ولجان جهوية للوقاية من كل أشكال التلوث البحري ، وتعزيز إمكانيات تدخل الجهات المكلفة لهذه المهمة .

- إعلان سنة 2002 سنة المدن النظيفة من وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، لتحسين تسيير جمع ونقل وإزالة ومعالجة وانتقاء النفايات الصناعية.

- إنشاء شبكة لمراقبة نوعية الهواء ومستوى التلوث الجوي " سماء صافية " في العاصمة.

كما شاركت الجزائر المجتمع الدولي الاهتمام بالقضايا البيئية من خلال مجموعة من الأنشطة أبرزها:

- الانضمام والمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف خاصة أفريقيا في جانفي 1996.

- الإنضمام والموافقة على الإتفاقية المتعلقة بالصندوق الدولي للتعويض عن أضرار التلوث الزيتي في أفريل 1998.

- في إطار الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا " نيباد" احتضنت الجزائر اللجنة المكلفة بالمبادرة من أجل البيئة، حيث تم خلال هذا اللقاء التعريف بأهم التحديات التي تواجهها دول القارة في المجال البيئي والتنموي ، وتحديد الأولويات البيئية التي يجب التكفل بها لتحسين أوضاع البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وقد حددت الأولويات في مكافحة التلوث والحفاظ على المياه الصالحة للشرب إلى جانب الحفاظ على الثروة النباتية والتنوع البيولوجي ومكافحة تلوث الهواء والتغيرات المناخية والإستغلال الأمثل للثروات الطبيعية.

كما شاركت الجزائر في قمة " جوهانسبورغ " حول التنمية المستدامة والدعوة إلى تطبيق أجندة 21 التي تمت المصادقة عليها في قمة الأرض بالبرازيل سنة 1992⁴⁸.

⁴⁸ . فريدة خروبي: المرجع السابق ص 143.

خلاصة:

بالرغم من كل الإجراءات و التدابير الرسمية إلا أن هناك كثير من المواقع ما زالت تثير القلق كتلوث الشواطئ و صعود المياه بمنطقة الواحات ، و زحف التصحر ، التي تتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل إصلاح أوضاعها البيئية على المستوي الرسمي .

أما على الصعيد الاجتماعي فإن هناك العديد من الهيئات الأخرى التي تنشط في مجال حماية البيئة تحت مسميات متنوعة ، لكن أثرها الاجتماعي يوصف بالفعالية النسبية نظرا للنشاطات المناسبة إذا تعلق الأمر بالعمل الجهوي كحملات النظافة و التشجير و التوعية رغم ذلك فسنحاول من خلال المعالجة الميدانية للبيانات معرفة المزيد عن الآليات التنفيذية لصيغة هذه القوانين و التشريع على أرض الواقع ومدى فعاليتها و الجدوى منها في إطار حماية البيئة.

خاتمة:

شكلت هذه الدراسة محاولة للوقوف على معالم الدور الفعلي (الميداني) لمديرية البيئة في مجال حماية البيئة و المحافظة على نظافة المحيط الإجتماعي الذي ينتمي إليه المواطن بمدينة بسكرة .

حيث تبين من خلال الدراسة النظرية للموضوع تعدد الآليات التي تعتمد عليها مديرية البيئة للمحافظة على البيئة من الأفعال الإنسانية المضرّة بها ضمن استراتيجيات و قواعد ذات أسس قانونية تشريعية، و أخرى تعتمد على جملة النشاطات الموجهة لتنمية الحس البيئي و الرفع من مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين، ومن ثم التطرق إلى أهم الصعوبات و المعوقات التي تحول دون أدائها لهذه المهام و الأدوار لحماية البيئة وهذا دائما و أبدا في حدود متطلبات الدراسة و تساؤلاتها.

كما توصلت الدراسة الميدانية للموضوع أن قضية حماية البيئة تبقى في الواقع ليست مسؤولية مديرية البيئة لوحدها أو المؤسسات الحكومية الرسمية الأخرى كالبديية-شرطة العمران و البيئية- و مديرية الغابات فحسب بل قضية المجتمع الإنساني ككل، حيث تتطلب تعبئة جهود كل الفاعلين البيئيين وغيرهم في جميع المؤسسات و المنظمات الرسمية و غير الرسمية العاملة في الحقل البيئي بغية دمج البعد البيئي في قائمة النشاطات و الأعمال ،قصد مساعدة الأفراد و الجماعات على إدراك خطورة الوضع البيئي والحث على تغيير سلوكياتهم

السيئة تجاه مصدر الأمن و العطاء، و ضرورة حماية و الحفاظ على هذا المورد و حمايته و بذلك صون حياة البشرية من غضب البيئة الذي لا يعطى فرصة لتوقعه و انتظاره- غبار بركان **أيسلندا** و أزمة النقل الجوي في أوروبا- ، حيث يتمنى الإنسان اليوم أن تعود للبيئة صحتها و عافيتها حتى تبقى المسكن الأمن له و لأجياله من بعده.

فالبينة مريضة و العلاج لا يكون إلا من جنس المرض، فحضارتنا اليوم أخلت بصحة البيئة فحسب قول "**كنيث بولدنج**:" أننا نعيش اليوم نهاية حقبة الحضارة و نكاد ندخل في حقبة مابعد الحضارة "، هل يعني هذا أن حماية البيئة اليوم مشكلة حضارية ؟

و على كل فإن هذا العمل يبقى عملا بشريا لا يخلو من نقائص، رغم كل ما بذل فيه على سبيل البحث و الإثراء، حيث أن مجال البحث و التعميق واسع و الاجتهادات البحثية تتفاوت فيه كل و إمكانياته و قدراته.

لذا فإني أرحب في هذا الإطار بكل نقد علمي من شأنه أن يصوب و يثري البحث في جزئياته و كلياته ، كما أرجو أن يكون هذا البحث مقدمة لبحوث أخرى في المستقبل القريب و لما لا .

ملخص الدراسة:

شكّلت البيئة موضوع اهتمام عالمي و هذا لتفاقم و تعدد المشاكل البيئية في مختلف أنحاء العالم و في الجزائر بشكل خاص، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع حماية البيئة في الجزائر بشكل عام و في ولاية بسكرة بشكل خاص، من خلال معرفة فحوى الآليات و النشاطات، التي تعتمد إليها مديرية البيئة كمؤسسة استحدثتها الدولة من أجل حماية البيئة و نشر الوعي البيئي في الوسط الاجتماعي بهدف تنمية الحس البيئي لدى المواطنين، في ولاية بسكرة كنموذج، بإتباع المنهج الوصفي دراسة حالة .

كما اعتمدنا في جمع البيانات على أداة المقابلة التي أجريت مع مختلف المسؤولين عن حماية البيئة على مستوى الولاية خاصة رؤساء المصالح بديرية البيئة، والإطلاع على مضامين السجلات و الوثائق والتقارير الرسمية والإحصاءات الرسمية لواقع البيئة بالولاية و التي استقيناها من المعنيين مباشرة.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- من خلال استقراء الوضع البيئي يتضح أن مدينة بسكرة تعاني مجموعة من المشاكل البيئية والتي تختلف من حيث المنشأ حسب طبيعة التلوث و الملوث، فتارة تكون طبيعية كالتصحر و الإنجراف وتارة أخرى اصطناعية للإنسان دور كبير في حدوثها.

- تلعب مديرية البيئة دورا هاما في صيانة البيئة و حمايتها من خلال تطبيق مبادئ التشريعية و القانونية، وأخرى تعتمد فيها على تنمية الحس و الوعي البيئي للمواطن من خلال النشاطات المبرمجة لذلك، استناد إلى بعض المؤسسات الأخرى من بينها البلدية وبعض الجمعيات البيئية ومديرتي الري والغابات ووسائل الإعلام كالإذاعة المحلية.

- تواجه مديرية البيئة كغيرها من المؤسسات بعض المشاكل التي تحول دون إتمام الغايات و الأهداف و التي تعددت وتنوعت بين مادية و إدارية وسلوكية ناتجة عن نقص الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة لدى المواطنين.

- وما يدل على ظهور الصحوة البيئية بولاية بسكرة الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بملف البيئة من خلال برمجة عدة مشاريع هدف إلى ترقية الفضاءات المحلية تطبيقا لفحوى المشاريع البيئية و أخرى للترفيه والمساهمة في دفع عجلة التنمية في الولاية.